

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات متوسطة

مطبوعة أعمال موجهة في مقياس المسارات الأوروبية ومتوسطة

الطور: ماستر

السنة: الأولى

السداسي: الثاني

من إعداد الأستاذة: فيروز مزياني

أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية: 2025-2026

برنامج مقياس مسارات أورو متوسطية

المحور الأول: مسار التعاون الأورومتوسطي

1/ اهتمام متوسطي للجماعة الإقتصادية الأوروبية منذ النشأة (1957-1972)

2/ السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) 1972-1990

- الأهداف و الوسائل و الإنجازات

3/ السياسة المتوسطية المجددة (PMR) 1990-1995

- الدوافع و الأهداف

- الوسائل و الإنجازات

المحور الثاني: الحوار 5+5

- محددات الحوار و أهدافه

- محاولات العمل و التنسيق في إطار الحوار 5+5

- الإنجازات و الآفاق

المحور الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)

- إقامة منطقة التبادل الحر كنموذج للشراكة

- تقييم اتفاقيات الشراكة للإتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية

- العلاقات بين ضفتي المتوسط غداة إطلاق المسار

- ميادين التعاون في اتفاقية برشلونة

- أثر مسار برشلونة على السياسة والأمن في المتوسط

المحور الرابع: السياسة الأوروبية للحوار

1- الإطار العام الموضوع السياسة الأوروبية للحوار

2- الإطار النظري للسياسة الأوروبية للجوار

3- التعريف بالسياسة الأوروبية للجوار

4- أهداف ووسائل السياسة الأوروبية للجوار (خطط العمل)

5- السياسة الأوروبية للجوار والمسارات والمبادرات الموازية والمتكاملة معها

-السياسة الأوروبية للحوار : تقييم النتائج

- السياسة الأوروبية للجوار: رهانات وتحديات

المحور الخامس: المبادرات والمسارات الأوروبية المتوسطة الأخرى

- الإتحاد من أجل المتوسط

فهرس المحتويات

6	مقدمة.....
7	المحور الأول: مسار التعاون الأوروبي المتوسطي.....
7	أولاً- مسار التعاون الأوروبي المتوسطي: المفهوم، النشأة.....
7	1. المسارات الأوروبية المتوسطية.....
11	2. نشأة الشراكة الأوروبية المتوسطية:.....
13	ثانياً- اهتمام متوسطي للجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ النشأة (1957-1972).....
14	ثالثاً- السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) 1972-1990.....
14	1. التعاون الأوروبي المتوسطي خلال الفترة (1963-1994).....
16	2. السياسة المتوسطية الشاملة.....
16	رابعاً- السياسة المتوسطية المجددة (PMR) 1990-1995.....
18	سادساً- أهداف الاتحاد الأوروبي ودوافعه.....
20	المحور الثاني: الحوار 5+5.....
20	أولاً- محددات الحوار وأهدافه.....
20	1. معايير وأهداف الحوار.....
22	ثانياً- محاولات العمل والتنسيق في إطار الحوار 5+5.....
23	1. قبل عام 2001.....
24	2. بعد عام 2001.....
28	ثالثاً- الإنجازات والآفاق.....
28	1. الإنجازات.....
33	2. الآفاق.....
35	المحور الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية (مسار برشلونة).....
36	أولاً- أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية.....
36	1. أهداف اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.....
37	ثانياً- إقامة منطقة التبادل الحر كنموذج للشراكة.....
37	ثالثاً- تقييم اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية.....

1. قبل عملية برشلونة	37
2. ما بعد عملية برشلونة	39
رابعاً- العلاقات بين ضفتي المتوسط غداة إطلاق المسار	40
1. إعلان برشلونة	40
خامساً- ميادين التعاون في اتفاقية برشلونة	41
1. أبعاد اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية	41
2. ركائز اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية	42
سادساً- أثر مسار برشلونة على السياسة والأمن في المتوسط	44
1. نجاحات مخيبة للآمال	44
2. معوقات تحقيق أهداف مؤتمر برشلونة	44
المحور الرابع: السياسة الأوروبية للجوار	47
أولاً- الإطار العام لموضوع السياسة الأوروبية للجوار	47
1. الخلفية التاريخية	47
2. سياسة الجوار الأوروبية ومبدأ حسن الجوار	48
ثانياً- الإطار النظري لسياسة الجوار الأوروبية	49
ثالثاً- التعريف بالسياسة الأوروبية للجوار	50
1. الدول المعنية بسياسة الجوار	51
رابعاً- أهداف ووسائل السياسة الأوروبية للجوار (خطط العمل)	51
1. الموارد المالية المخصصة لأداة الجوار والشراكة	52
خامساً- السياسة الأوروبية للجوار والمسارات والمبادرات الموازية والمتكاملة معها	52
1. الإطار السياسي: ثنائي ومتعدد الأطراف	53
2. العلاقات متعددة الأطراف	54
سادساً- السياسة الأوروبية للجوار : تقييم النتائج	54
1. تعزيز التعاون مع دول الجوار الشرقية والجنوبية	54
2. سياسة السلام والأمن والدفاع	55
سابعاً- السياسة الأوروبية للجوار: رهانات وتحديات	55

1.	تحدي إرساء الاستقرار في الدول المجاورة	56
2.	تحدي إدارة الهجرة غير النظامية	57
3.	أمن الطاقة	58
4.	أثر التنافس بين القوى العظمى على تنفيذ سياسة الجوار	59
المحور الخامس: المبادرات والمسارات الأوروبية المتوسطة الأخرى		
66	أولاً- الاتحاد من أجل المتوسط	66
1.	نشأة وتطور الإتحاد من أجل المتوسط	67
2.	أهداف الإتحاد من أجل المتوسط	72
3.	برنامج عمل 2025	74
4.	مزايا وتحديات الشراكة الأوروبية المتوسطة في المرحلة الجديدة: مقترح الاتحاد من أجل المتوسط	75
5.	تقييم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط	79
ثانياً- الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط		
1.	التعريف بالميثاق	80
2.	دوافع إطلاق الميثاق الجديد	82
3.	مضامين الميثاق:	83
4.	التحديات التي تواجه الميثاق الجديد:	86
المحور السادس: آفاق العلاقات الأوروبية المتوسطة في ضوء التحولات العالمية الراهنة		
أولاً- أهمية العلاقات الأوروبية المتوسطة		
1.	المصالح المشتركة للعلاقات الأوروبية المتوسطة	88
ثانياً- أهم التحولات الحاصلة في النظام العالمي		
ثالثاً- آفاق إعادة النظر في التكامل في المنطقة الأوروبية المتوسطة		
1.	نحو تغيير في نهج التكامل الإقليمي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط	91
2.	العولمة الأوروبية المتوسطة	93
3.	الربيع العربي والتركيز المتجدد على مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطة	94
رابعاً- السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية المتوسطة		
1.	السيناريو المتشائم	96

96	2. السيناريو المتفائل
98	خاتمة
100	أسئلة
101	قائمة المراجع

مقدمة:

تعد المنطقة الأوروبية متوسطة من أكثر المناطق الجيوسياسية حيوية في العالم، حيث تتلاقى المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. منذ نهاية الحرب الباردة، سعت الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط إلى بناء أطر للتعاون والحوار الإقليميين، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المتبادلة وتعزيز التفاهم بين الشعوب.

أهداف التعليم:

تهدف هذه المطبوعة إلى تحليل أهم المبادرات التي تؤطر التعاون والعمل المشترك بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بدءاً من عملية برشلونة وصولاً إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، يهدف هذا المقرر أيضاً إلى تعريف الطلبة بالمفاهيم الأساسية والمراحل التاريخية والأطر المؤسسية التي شكلت مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية، مع تحليل التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية المصاحبة لها، كما يهدف إلى تمكين طلاب الماجستير في الدراسات المتوسطية من فهم طبيعة العلاقات الأوروبية المتوسطية كنظام معقد يتأرجح بين التعاون والتنافس، ويستجيب للبيئة الدولية والإقليمية المتغيرة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

- معرفة جيدة بمادة سياسات ونظريات التكامل والاندماج.

المحور الأول: مسار التعاون الأوروبي المتوسطي

البحر الأبيض المتوسط بحر شبه مغلق يفصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا، ويرتبط طبيعياً بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، وبالبحر الأحمر والمحيط الهندي عبر قناة السويس. في المقابل، تربط الممرات المائية التركية، البوسفور والدردنيل، البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود، يمتد حوض البحر الأبيض المتوسط لمسافة 3800 كم من الغرب إلى الشرق، ويبلغ أقصى عرض له 700 كم¹.

تكمن الأهمية الجيوستراتيجية لهذا البحر في بنيته الجيوسياسية، إذ يحده ما يقارب 24 دولة وكيانات سياسية وبشرية وثقافية. وتضم سواحلته الشرقية والجنوبية مراكز سكانية ودولاً تمتلك موارد طبيعية واحتياطيات طاقة كبيرة، ما يجعلها عناصر حاسمة في العلاقات بين دول السواحل الجنوبية والشرقية وأوروبا. علاوة على ذلك، يلعب حوض البحر الأبيض المتوسط دوراً حيوياً في التجارة الدولية وتسهيل الطرق البحرية².

أولاً- مسار التعاون الأوروبي المتوسطي: المفهوم، النشأة:

على مدى الثلاثين عاماً الماضية، شهد حوض البحر الأبيض المتوسط مبادرات عديدة لتعزيز الحوار والتعاون بين ضفتيه، وقد تنوعت هذه المبادرات من حيث عدد الأعضاء المشاركين - من منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها إلى ديناميكيات المناطق الفرعية³-

في هذا السياق، تم إطلاق أول شراكة أوروبية متوسطية في عام 1995 في مؤتمر برشلونة، بينما تم إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008. وبالمثل، تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2003، وتمت مراجعته في عام 2015، وأعطيت دفعة جديدة لدول جنوب المتوسط في فيفري 2021 في إطار "الجدول الزمني الجديد للمتوسط"⁴.

1. المسارات الأوروبية المتوسطية

تمثل المسارات الأوروبية المتوسطية مجموعة من المبادرات، السياسات، المشاريع والبرامج التي أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 1995 لتعزيز الشراكة السياسية، الأمنية، الاقتصادية والثقافية مع الدول المطلة على

¹ الحسين شكراني وآخرون، جيوبوليتيك حوض المتوسط وتزسيم الحدود البحرية وقضايا السلام والأمن الدوليين، ط.01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024، ص.30.

² المرجع نفسه، ص.32.

³ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, The 5+5 Dialogue after 30 years: Prospects and Challenges for Western Mediterranean Cooperation, 2021, accessed on: 26/01/2026. <https://shorturl.at/cAbIS>.

⁴ Ibid.

البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا، وتهدف هذه المسارات إلى خلق فضاء مشترك من السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي، من خلال التعاون في مجالات مثل الحوار السياسي والتجارة الحرة والتعاون الأمني وتعزيز التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2.1. مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية:

ابتداءً من عام 1995، استحدث الاتحاد الأوروبي نمطاً جديداً من العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط، عرف بالشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي تجلّت من خلال مؤتمر برشلونة، الذي هدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2010. وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية الاتحاد الجديدة في ضوء انهيار الكتلة الشيوعية ونهاية الحرب الباردة، من جهة، واستمرار الصراعات والنزاعات الداخلية في أوروبا، فضلاً عن التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب¹.

3.1. تعريف الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يعد مفهوم الشراكة حديثاً نسبياً، إذ ظهر في القاموس عام 1987 فقط، بالصيغة التالية: "نظام يجمع بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين". وفي العلاقات الدولية، استخدم مصطلح "الشراكة" لأول مرة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي².

1.3.1. الشراكة:

أ. لغة:

"الشراكة" أو "Partenariat" مشتقة من الفعل "يشارك"، بمعنى أنه تم تشكيل شراكة بين الطرفين، أي تم دمج حصص كل منهما بحيث لا يمكن تمييز أي منهما عن الآخر³.

ب. اصطلاحاً:

استخدم الباحثون مصطلح "الشراكة" بكثرة دون تحديد معنى دقيق له، كما عرّفه جان فيليب نوفيل بأنه: "شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات قائم على التبادل الأساسي لاستئجار الموارد مقابل الخدمات"⁴.

¹ لمياء حروش، "الشراكة الأوروبية المتوسطية - السياقات والمسارات"، المعهد المصري للدراسات، 28 سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع: 2025/9/8. <https://shorturl.at/WbXFT>

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

2.3.1. مميزات الشراكة:

الشراكة هي ببساطة وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين كيانيين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية). تتطلب هذه العملية مجموعة من الخصائص، منها¹:

- التعاون والتفاهم المشترك، أي الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة التي تسمح بفهم المصالح العليا للأطراف المتعاقدة والاعتراف بها.
- علاقات قائمة على المساواة والتوازن بين الشركاء.
- القدرة على المضي قدماً في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاقية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل بين الأطراف.
- لا تقتصر الشراكة على توفير حصة من رأس المال؛ بل يمكن تحقيقها أيضاً من خلال توفير الخبرة، ونقل التكنولوجيا، والمعرفة الفنية، أو المعرفة.
- وجود مصلحة مشتركة ودائمة.
- يجب أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، مما يعزز التعاون الوثيق القائم على الثقة وتقاسم المخاطر لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

4.1. الشراكة والمفاهيم ذات الصلة:

توجد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الشراكة أبرزها ما يلي²:

1.4.1. التعاون:

يشير التعاون إلى مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في مختلف المجالات، مما يتيح بناء علاقات مثمرة وتحقيق التقدم وتعزيز الأمن بين عدة أطراف، لا يشترط أن تكون متقاربة جغرافياً أو مكانياً، ولا تنتمي إلى الدين نفسه أو تشترك في الأصول التاريخية نفسها. وفي حالة التعاون الإقليمي، فإنه يشمل التفاعلات داخل منطقة جغرافية محددة وبين عدة دول تنتمي إلى تلك المنطقة. ولذلك، فإن التعاون هو تبادل للمساعدة ولا يهدف إلى إنشاء مؤسسات دائمة. وهو مؤقت بطبيعته وله أهداف مجردة وغير مشتركة. ويتألف من المشاركة في أنشطة متعددة بين دول ذات مستويات تنمية متفاوتة. وبالتأكيد، لا يؤدي بالضرورة إلى إرساء نوع من الوحدة المؤسسية، وبالتالي فهو يختلف عن مفاهيم أخرى كالشراكة.

¹ لمياء حروش، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

2.4.1. التكامل:

التكامل هو "عملية وحالة في آنٍ واحد، فهو كعملية يشمل التدابير والإجراءات والوسائل المستخدمة في عملية التكامل، والتي تقضي إلى إزالة الفوارق بين الوحدات التابعة لدول قومية مختلفة. أما كحالة، فيتميز بزوال مختلف أشكال التمايز بين الاقتصادات الوطنية للدول المشاركة". يُعدّ التعاون مرحلة متقدمة من التكامل، ويختلف في طبيعة أهدافه وهيكله المؤسسي. أما الشراكة، فرغم أنها تتدرج ضمن إطار العمل التكامل، يُمكن اعتبارها مستوى من مستويات التكامل الإقليمي. ومع ذلك، فهي تقوم على مجموعة من المبادئ والاعتبارات التي تختلف جوهرياً عن أسس ومفهوم التكامل الاقتصادي التقليدي.

3.4.1. التبعية:

ظهر مفهوم التبعية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لتحديد أوجه عدم المساواة الهيكلية في الثروة والسلطة العالميتين، وتشير التبعية إلى الشروط التي تفرضها الدول الأجنبية على دول العالم الثالث فيما يتعلق بتعرضها للاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقيات التجارة غير المتكافئة، وسداد فوائد الديون، وتبادل المواد الخام بسلع مصنعة باهظة الثمن. يؤدي هذا في جوهره إلى ظهور علاقات غير متوازنة بنيوياً بين المركز والأطراف، حيث تنتقل الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز، مما ينتج عنه تخلف مزمن. لذا، فإن مفهوم التبعية هو نقيض الشراكة. فهو يقوم على الاعتماد غير المتكافئ، ولا يهدف إلى إنشاء مؤسسات أو آليات دائمة، ولا يقوم على المصالح المشتركة. إنه وضع تبقى فيه اقتصادات عدة دول مرهونة بتوسع وتطور دولة أخرى.

الجدول رقم (01) الشراكة والمفاهيم ذات الصلة

المفهوم	التعريف	الاختلاف
الشراكة	علاقة سياسية مؤسسية طويلة الأمد تقوم على المصالح والأهداف المشتركة والمسؤوليات المتبادلة.	علاقة متوازنة نسبياً؛ التزام طويل الأمد؛ اتفاقيات رسمية
التعاون	تنسيق طوعي ومحدود بين الدول في مجالات محددة لتحقيق هدف مشترك.	قصير أو متوسط الأجل؛ على مستوى قطاعي؛ مستوى منخفض من الالتزام
التكامل	عملية دمج تدريجي للسياسات أو الاقتصادات تؤدي إلى صنع القرار المشترك.	الالتزام عالٍ؛ مؤسسات فوق وطنية؛ فقدان جزئي للسيادة
التبعية	علاقة غير متكافئة تعتمد فيها دولة ما على أخرى اقتصادياً أو سياسياً	اختلال موازين القوى؛ هيمنة الطرف الأقوى؛ استقلالية محدودة

المصدر: اعداد الباحث

2. نشأة الشراكة الأوروبية المتوسطية:

مرت عملية بناء أوروبا للبحر الأبيض المتوسط بمراحل مختلفة، وشهدت تحولاً جوهرياً منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا. وبالتالي، تباينت النظرة الأوروبية المعاصرة للبحر الأبيض المتوسط، وسلوكياتها فيه، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، بدءاً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بسنوات الانفراج الدولي، وصولاً إلى النظام العالمي الجديد في أعقاب الحرب الباردة، وانتهاء بعصر العولمة، والتحولت الراهنة خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران¹.

1.2. الجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية:

ظهر مفهوم البحر الأبيض المتوسط في أوائل سبعينيات القرن العشرين نتيجة لسياسة البحر الأبيض المتوسط التي تبناها الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة عليه، ويشمل هذا الحوض دول جنوب أوروبا شمال البحر الأبيض المتوسط، وبعض الدول في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط. قبل عام 1972، كانت العلاقات بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط تقتصر على اتفاقيات ثنائية. وفي عام 1972، تبلورت سياسة واضحة للاتحاد الأوروبي تجاه جميع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تهدف إلى توحيد معاملة دول الاتحاد الأوروبي لهذه الدول، وقطع العلاقات مع الاتفاقيات الثنائية السابقة، اعتمد

¹ Sally Khalifa Isaac and Haidi Esmat Kares, 'The European Community Framing of the Mediterranean (1970-1990)', Istituto Affari Internazionali (IAI), Working Papers No. 1, April 2017, P.02

رؤساء الدول الأوروبية في باريس سياسة شاملة تجاه دول البحر الأبيض المتوسط، تركز على العلاقات التجارية بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط¹.

تتمثل الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية في مشكلة الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومسألة إمداد أوروبا بالنفط والمواد الخام، وسياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا، حيث يمثل جنوب البحر الأبيض المتوسط جسراً للتواصل بين أوروبا وإفريقيا. في الفترة من عام 1972 إلى عام 1995، وُقِّعت اتفاقيات عديدة بين المجموعة الأوروبية وبعض دول البحر الأبيض المتوسط. وقد وفرت هذه الاتفاقيات مستوى عالي من التعاون بين الطرفين في مجالات متنوعة كالتيارة والصناعة والقطاع المالي، فضلاً عن توفير ترتيبات جمركية لبعض المنتجات الزراعية وشبه المصنعة. علاوة على ذلك، وُقِّعت اتفاقيات اقتصادية ومالية بين الطرفين، بموجبها قُدمت مساعدات مالية وقروض لدول البحر الأبيض المتوسط بدون فوائد. وفي ديسمبر 1990، اعتمد المجلس الأوروبي سياسة جديدة للعلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وقد سعت هذه السياسة الجديدة إلى تركيز العمل الأوروبي لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط على ستة محاور رئيسية²:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية.
 - دعم الاستثمار الخاص.
 - دعم نمو دول البحر الأبيض المتوسط من خلال المساعدات المالية الثنائية.
 - دعم نمو دول البحر الأبيض المتوسط من خلال المساعدات المالية الثنائية.
 - الحفاظ على وصول دول البحر الأبيض المتوسط إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتحسينه.
 - إشراك دول البحر الأبيض المتوسط في مسيرة الاتحاد نحو السوق الموحدة.
 - تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.
- في فيفري 1992، وُقِّعت معاهدة ماستريخت ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. أعلن الاتحاد الأوروبي منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة عمل مشتركة، وذلك بإنشاء منطقة تجارة حرة في البحر الأبيض المتوسط بين دول ضفتيه الشمالية والجنوبية. وبناءً على ذلك، اقترح الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 1994 إنشاء منطقة شراكة أوروبية متوسطة. تبلور مشروع البحر الأبيض المتوسط، وركز على إرساء

¹ محمد حمو وسارة رياح، "مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 158. (ص-ص) 156-172.

² محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص.ص. 159.160.

منطقة مستقرة سياسياً وأمنياً، ومنطقة تجارة حرة، وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي. استندت هذه الاستراتيجية إلى عدة ركائز أساسية تُشكل أولويات تدخل الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وأهمها¹:

1/ على مستوى التحول الاقتصادي:

- إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة.
- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي، ووضع إطار تشريعي شامل.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي في دول البحر الأبيض المتوسط.
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية.

2/ على مستوى التوازن الاجتماعي:

- تحسين الخدمات الاجتماعية، لا سيما في المناطق الحضرية.
- تنمية المناطق الريفية بطريقة متناغمة ومتكاملة.
- حماية البيئة.
- تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني.
- تعميق التعاون والمساعدة التقنية للحد من الهجرة ومنع التجارة غير المشروعة والإرهاب والجريمة الدولية.

3/ على مستوى التكامل الإقليمي:

- توفير جميع وسائل التشجيع والمساعدة المناسبة للتعاون الإقليمي.
- المساهمة في تمويل البنية التحتية الاقتصادية اللازمة لزيادة التجارة الإقليمية، لا سيما في مجالات النقل والاتصالات والطاقة.

ثانياً - اهتمام متوسطي للجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ النشأة (1957-1972):

شهدت العلاقات بين صفتي البحر الأبيض المتوسط (شمال أوروبا وجنوب شرقها) تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخلت مرحلة من التوازنات الدولية التي فرضتها ثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة. وشهدت العلاقات التاريخية بين أوروبا والعالم العربي، حتى النصف الأول من القرن العشرين، عدداً من الصراعات، كان آخرها أزمة السويس عام 1956. ومع استقلال الجزائر وتراجع

¹ المرجع نفسه، ص.ص. 160.159.

الإستعمار الأوروبي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى لها مصالحها الخاصة في المنطقة، اتخذت هذه العلاقات منحىً مختلفاً. ودفع هذا الدول الأوروبية إلى وضع سياسات إقليمية تركز على التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى زيادة معدلات النمو في دول البحر الأبيض المتوسط¹.

اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بمنح امتيازات تجارية ودعم التعاون المالي. إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه الدول، التي عانت من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها وبين الاتحاد الأوروبي. ولذلك، تبنت الدول الأوروبية سياسة أكثر جرأة لتمكين دول البحر الأبيض المتوسط من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تواجهها².

ثالثاً - السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) 1972-1990:

من أجل تغطية مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية بشكل كامل في جميع مراحلها عبر مختلف الفترات التاريخية، سنقسمها إلى مرحلتين³:

1. التعاون الأوروبي المتوسطي خلال الفترة (1963-1994):

وتتألف هذه المرحلة بدورها من مجموعة من المراحل الفرعية التالية⁴:

- سياسة البحر الأبيض المتوسط للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (سياسة البحر الأبيض المتوسط الجزئية).

استندت هذه السياسة، التي غطت الفترة من عام 1969 إلى عام 1973، والتي حددتها معاهدة روما، إلى العلاقة الخاصة التي كانت تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة في منطقة المغرب العربي، ومن أهم العوامل التي دفعت الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، إلى إعادة صياغة علاقاتها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وخاصة المغرب العربي، ما يلي:

■ حصول معظم دول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط (المغرب وتونس) على استقلالها الكامل، مما أدى فعلياً إلى القضاء على أي إطار هيكلي أو تنظيمي يضمن استمرار هيمنة فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية وسيطرتها عليها.

¹ لمياء حروش، مرجع سابق.

² لمياء حروش، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

■ خطر الشيوعية، ومخاوف دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أن تتبنى دول البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي المستقلة حديثاً نماذج سياسية واقتصادية شيوعية.

■ حاجة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بعد انطلاقها في مسيرة التكامل، إلى تأمين حدودها الجنوبية من خلال إرساء الاستقرار داخلها. في ضوء هذه التغيرات، شرعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تبني سياسة واضحة المعالم تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ توقيع معاهدة روما عام 1958، التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد مثلت هذه المعاهدة الإطار القانوني الذي حوّل العلاقات الفرنسية مع دول المغرب العربي من علاقات استعمارية تدخلية مباشرة إلى علاقات تعاون جوهرياً اقتصادياً¹.

في هذا السياق، بدأت تونس والمغرب مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1963، بهدف التوصل إلى اتفاقيات تعاون بينهما وبين الدول الست التي كانت تُشكّل المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك. إلا أن الجزائر لم تشارك في هذه المفاوضات نظراً لوضعها الاستعماري، الذي جعلها جزءاً من المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفقاً لوثيقة مشروع القسطنطينية².

في عام 1969، اختُتمت المفاوضات بتوقيع اتفاقيات تجارية تفضيلية مع تونس والمغرب، مدة كل منها خمس سنوات. تجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية كانت قد وقّعت سابقاً اتفاقيتين مماثلتين: إحداها مع اليونان عام 1962، والأخرى مع تركيا وإسرائيل عام 1963. إلا أن هذه الاتفاقيات سرعان ما تبين أنها محدودة النطاق نظراً لطبيعتها كاتفاقيات تجارية تفضيلية، إذ اقتصرَت على المساعدات المالية والمعاملة التفضيلية؛ فضلاً عن الطبيعة الثنائية لاتفاقيات الستينيات، التي ربطت كل دولة من دول المغرب العربي على حدة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية دون مراعاة البعد الإقليمي³.

أدت كل هذه الاعتبارات إلى اختلال في ميزان أسعار صرف العملات لصالح دول المغرب العربي، مما أدى عملياً إلى فشل هذه الاتفاقيات في بناء مشروع تنموي فعال. وفي محاولة أوروبية لمعالجة هذا الوضع، تبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية استراتيجية جديدة تجاه جيرانها في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال قمة باريس المنعقدة في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر 1972⁴.

¹ لمياء حروش، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

2. السياسة المتوسطية الشاملة:

تُعتبر السياسة المتوسطية الشاملة الجيل الثاني من الاتفاقيات التي دعمت التبادل التجاري، إذ رأت الدول الأوروبية ضرورة إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتشمل جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط¹.

وتميزت هذه السياسة بتوسيع نطاق الاتفاقيات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط، سواءً من حيث عدد الدول، بدءاً بإسرائيل عام 1975، ثم تونس والمغرب والجزائر عام 1976، والمشرق العربي (مصر وسوريا والأردن ولبنان)، ويوغوسلافيا، أو من حيث مجالات التعاون، التي شملت التبادل التجاري، والتعاون المالي والتقني، والتعاون في مجال العمل، والتعاون المؤسسي. لم تصنع السياسة المتوسطية الشاملة ضمن إطار إقليمي متعدد الأطراف، بل جرت مفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط على حدة. تمثلت الجدة في هذه السياسة في انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على معظم الدول الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما فيها الأردن، بالإضافة إلى شموليتها. أما جوهر هذه السياسة الأوروبية، كسابقتها، فهو قائم على المصالح الأوروبية. وتهدف إلى تيسير حرية حركة السلع الصناعية، ومنح معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية، وخفض الرسوم الجمركية التي تتراوح بين 20% و 80% حسب نوع المنتج. ولذلك، صُممت اتفاقية التجارة الحرة بهدف أساسي هو تعزيز التجارة بين دول البحر الأبيض المتوسط ودعم القطاعين الصناعي والزراعي من خلال القروض المالية. ومع ذلك، وبعد سنوات من إطلاقها، لا تزال التجارة غير متوازنة، بل إن هذه الاتفاقيات قد عمّقت في الواقع التبعية بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط².

رابعاً- السياسة المتوسطية المجددة (PMR) 1990-1995:

نظراً لفشل السياسة الشاملة في تحقيق أهدافها التنموية المرجوة، عملت الدول الأوروبية على تجديد سياسة البحر الأبيض المتوسط، والتي كان هدفها الرئيسي تعزيز العلاقات بين دول البحر الأبيض المتوسط من خلال زيادة حجم المساعدات عبر البروتوكول المالي الرابع، فضلاً عن تحسين شروط دخول دول الجنوب إلى السوق الأوروبية المشتركة للسلع الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى مشاريع متعلقة بالبيئة والبحث العلمي وبرامج التعاون اللامركزي³.

¹ المرجع نفسه.

² لمياء حروش، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

لا تختلف سياسة البحر الأبيض المتوسط المجددة جوهرياً عن سياسة البحر الأبيض المتوسط الشاملة، ولكن تم إدخال تعديلات وتطورات جديدة لتعزيز العلاقات، وأهمها¹:

- زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة لدول البحر الأبيض المتوسط من خلال بروتوكول رابع، بالإضافة إلى فتح الأسواق على نطاق أوسع أمام المنتجات الزراعية والصناعية من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- تنويع هذه السلع والمنتجات التي تتمتع بوضع تصديري تفضيلي إلى أوروبا.
- مع ذلك، يبقى الواقع أن سياسة البحر الأبيض المتوسط المجددة ظلت مدفوعة في المقام الأول بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق أوضاع تكاملية أو استراتيجية حقيقية للتنمية القائمة على التضامن.

ويمكن القول أن السياسات الثلاث التي تبنتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية متطابقة في جوهرها؛ أي أنها، منذ عام 1969، كانت ذات طابع تجاري بحت (تخدم مصالحها الذاتية). وتتسم معاملاتها التجارية والمالية وطبيعتها بالاستمرارية، وكذلك محاولة معالجة أوجه القصور التي لا تزال بارزة، ولا سيما التباين بين الهدف المنشود والموارد والوسائل المتاحة. لا يزال اختلال التوازن بين الطرفين في العلاقة التعاونية يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الأهداف المنشودة لكلا الجانبين. وقد استدعى ذلك إطلاق مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب والسعي إلى تحقيق نوع من التوازن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بما يضمن استقرار المنطقة. ومن هنا، برزت عملية برشلونة كنهج شامل يُعنى بالقضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعل هذه المبادرة رؤية جديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية².

خامساً- التعاون الأوروبي-متوسطي خلال الفترة (1995-2008):

بعد تعثر عملية الحوار الأوروبي-متوسطي نتيجة للمبادرات التي سبقت مرحلة عام 1995، وبعد إنشاء المجموعة الأوروبية وتحولها إلى الاتحاد الأوروبي وفقاً لأحكام معاهدة ماستريخت لعام 1992، بدأ الاتحاد الأوروبي في إعادة النظر في سياسته تجاه دول جنوب المتوسط، وبدأ هذا التوجه يتجسد عملياً بدءاً من قمة لشبونة للمجلس الأوروبي في يونيو 1992³.

¹ المرجع نفسه.

² لمياء حروش، مرجع سابق..

³ المرجع نفسه.

سادساً - أهداف الاتحاد الأوروبي ودوافعه:

هناك عدة أهداف دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وأهمها ما يلي¹:

- توجد العديد من المجالات المشتركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار. وللاتحاد الأوروبي مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر الأبيض المتوسط على مواجهة التحديات التي تواجهها؛
 - تشجيع كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي. ويُؤمل أن يُفضي ذلك إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم، تشمل الاتحاد الأوروبي، ودول أوروبا الشرقية والوسطى، والدول الخمس المطلة على البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
 - إبقاء هذه الدول المجاورة ضمن نطاقها السياسي وفقاً لحسابات استراتيجية في مواجهة التكتلات والقوى والأطراف الدولية الأخرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والقوى الآسيوية؛
 - جدوى المشاريع المزمع إنشاؤها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تتميز بتوافر المواد الخام والطاقة والعمالة الرخيصة والأسواق الواعدة. وتُعد الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط تحدياً عالمياً يفرضه النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي يهدف إلى إخضاع منطقة البحر الأبيض المتوسط للسيطرة الأوروبية وتوسيعها.
 - وهناك أيضاً مبررات غير اقتصادية، تتمثل في الرغبة بجعل المنطقة آمنة ومتوازنة اجتماعياً ومستقرة سياسياً. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الاستقرار عبر النمو المستدام وتحسين مستويات المعيشة، بدعم وتشجيع من الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي، فضلاً عن دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.
- يمكن القول إن الهدف الأساسي للشراكة الأورو متوسطية هو التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على النفوذ، لا سيما في المنطقة العربية، وخاصة بعد أن اكتسبت الولايات المتحدة هيمنة اقتصادية على العديد من الدول العربية بذريعة السعي وراء مصالحها النفطية الاستراتيجية².

¹ محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص.ص. 160.161.

² محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص. 161.

تبنى الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقاته مع دول البحر الأبيض المتوسط نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتبع هذه الأهمية من تراثها الثقافي العريق، وكثافة سكانها، ومواردها الطبيعية الوفيرة، مما أدى إلى تجدد الاهتمام الدولي بالمنطقة. وقد تجسد هذا التطور رسمياً من خلال سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر الأبيض المتوسط عام 1989، عندما أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة بعنوان "إعادة توجيه سياسة البحر الأبيض المتوسط". وتجلّى هذا التوجه في الشراكة الأورو-متوسطة، التي تندرج ضمن إطار الموجة الأخيرة من التكتلات الاقتصادية، والمعروفة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة باسم "الإقليمية الجديدة"¹.

يُعدّ المشروع الأورو-متوسطي نتاجاً لتلاقي العولمة والإقليمية وتجسد الإقليمية مجموعة الأطر الإقليمية التي تفرضها مراكز العولمة الرئيسية، أو أكثر. وتهدف هذه الأطر إلى تحقيق الاندماج في النظام العالمي، وإرساء مصالح مشتركة بين الفئات والشرائح الاجتماعية التي تستفيد من عمليات العولمة².

¹ لمياء حروش، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

المحور الثاني: الحوار 5+5

في هذا المحور، سنناقش حوار 5+5، مع التركيز على معايير وأهدافه، بالإضافة إلى مجالات العمل ضمن إطار حوار 5+5، واستعراض أهم إنجازاته وآفاقه المستقبلية.

أولاً - محددات الحوار وأهدافه:

1. معايير وأهداف الحوار:

1.1. تعريف حوار 5+5:

يعد حوار 5+5، أو منتدى غرب المتوسط، صيغة للتعاون متعدد الأطراف أنشئت عام 1990، وقد تمكّن على مرّ السنين من ترسيخ مكانته كمنصة للنقاش والتشاور بين دوله الأعضاء. وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: في شمال المتوسط، فرنسا، وإيطاليا، ومالطا، وإسبانيا، والبرتغال (أعضاء الاتحاد الأوروبي)؛ وفي جنوب المتوسط، الجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وتونس (أعضاء اتحاد المغرب العربي)¹.

يُعدّ حوار 5+5 أقدم منتدى نشط للحوار والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط. وقد شكّل تأسيسه عام 1990 علامة فارقة على طريق التعاون الأوروبي المتوسطي، إذ ساهم في تطوير أول هيكل حوارى يجمع وزراء خارجية خمس دول من شمال غرب البحر الأبيض المتوسط، وقد شكلت ركائز الهياكل الحكومية الدولية التي أنشئت في الاجتماعين الأولين في روما (1990) والجزائر (1991) تمهيداً - ومصدر إلهام إلى حد ما - لإطار التعاون الذي بني عام 1995 مع عملية برشلونة².

حوار 5+5 هو إطار غير رسمي يتيح للدول الأعضاء التفكير في القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشتها، والانخراط في تعاون فعال يتناسب مع الخصائص الجغرافية لمنطقتها، وبناء روابط متينة فيما بينها. ولا يمكن اختزال هذه الروابط إلى مجرد تجارة حرة، بل ينبغي أن تشمل تكاملاً واسعاً، شريطة أن تمتلك الدول المشاركة الإرادة اللازمة لتعزيز تعاونها اقتصادياً وسياسياً. وعلى الصعيد التنظيمي، تعمل مجموعة 5+5 على المستوى الوزاري³.

¹ MedThink II, 5+5 The 5+5 Dialogue in An Evolving Region Stabilising the Western Mediterranean through inclusive economic development, Reitoria da Universidade Nova de Lisboa, Report No. 13 6 July 2017 ,P.01.

² Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit.

³ عبد النور بن عنتر، غرب المتوسط مركباً أمنياً: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرة، ترجمة عمرية سلطاني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 199.

تستند مبادرة 5+5 إلى مبادئ محددة؛ مقارنة براغماتية وغير مؤسساتية في التعامل مع قضايا الأمن؛ تنظيم الأنشطة والمشاركة فيها على أساس طوعي؛ الالتزام بقاعدة الإجماع في صنع القرار؛ وترشيد الموارد. وقد حددت القمة الثانية لهذه المجموعة مبادئها على النحو التالي: الترابط بين الأمن والاستقرار الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والعلاقة بين الأمن والتنمية؛ والمكافحة الجماعية للتهديدات وانعدام الأمن، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بجميع أشكاله، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة وانتشارها¹.

2.1. المبادئ التأسيسية لمجموعة 5+5:

كان الهدف الأصلي والدائم لحوار 5+5 هو تعزيز التعاون في غرب المتوسط من خلال إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة. وفي هذا السياق، اتفقت الدول الأعضاء على مبدأي شمولية وعدم تجزئة تحديات غرب المتوسط، معربة عن قناعتها بأن المزايا الناتجة لكل دولة - وللمنطقة ككل - من حيث الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والبشرية والتقدم الاجتماعي والثقافي، يمكن أن تسهم في تحويل منطقة المتوسط ككل إلى منطقة سلام وتعاون. كما أكد الوزراء أن فجوات التنمية الحالية بين ضفتي حوض غرب المتوسط الشمالية والجنوبية قد تولد اختلالات اجتماعية واقتصادية قد تؤدي إلى تحديات خطيرة لاستقرار ورفاهية المنطقة بأسرها، وبالتالي، ثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى للتعاون من أجل التغلب على هذه التحديات².

كمبادرة عابرة للبحر الأبيض المتوسط في غرب المتوسط، يتمثل الهدف الأساسي لحوار 5+5 في ضمان تعاون أوثق بين الدول الأعضاء الخمس في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي والتعاون، وتشجيع إدارة أكثر فعالية للموارد كوسيلة لتعزيز الترابط والتنمية الإقليمية. ولتحفيز النمو وخلق فرص العمل، ينبغي على دول حوار 5+5 بذل المزيد من الجهود لتعزيز ريادة الأعمال، باعتبارها محركاً قوياً لازدهار المشترك. ففي الواقع، يُسهم إنشاء الشركات وتنميتها في تعزيز فرص العمل وتنمية مهارات جديدة، ودعم الابتكار، وزيادة إمكانات السوق. وتشارك العديد من الدول في عمليات إصلاح أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحفيز الاستثمار، وتشجيع المبادرات، وتعزيز الشراكات الاقتصادية القوية التي تُعدّ أساسية في جميع أنحاء منطقة غرب المتوسط³.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.199.

² Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit.

³ The 5+5 Dialogue, Op.cit., P.07.

3.1. التنوع القطاعي:

بدأت اجتماعات المجموعة على مستوى وزراء الخارجية، ثم توسعت، ابتداءً من عام 1995، لتشمل مجالات أخرى، وتفرعت إلى عدة اجتماعات وزارية قطاعية. وفي العام نفسه، انطلقت اجتماعات وزراء الداخلية، تلتها اجتماعات وزراء النقل، ثم اجتماع للشؤون الاجتماعية (2002) تناول قضايا الهجرة، وحتى اجتماع خاص بوزراء الدفاع (2004). واليوم، تُنظَّم الاجتماعات في اثني عشر قطاعًا وزارياً: الخارجية، والداخلية، والنقل، والدفاع، والسياحة، والتعليم، والطاقة، والبيئة، والبحث العلمي، والتعليم العالي، والزراعة، والموارد المائية، والمالية، والثقافة (عقد وزراء الثقافة في المجموعة اجتماعهم الأول عام 2017). ومنذ عام 2003، تجتمع المجموعة أيضاً على مستوى رؤساء البرلمانات الوطنية، قبل أن تُنشئ لاحقاً مكوناً برلمانياً كاملاً. وتتناول بعض المؤتمرات الوزارية مواضيع مثل الهجرة، ويعود تاريخ أولها إلى عام 2002؛ وينظمها وزراء العمل، وتعمل ضمن إطار دولي¹.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه القضايا تُناقش من منظور أمني في مؤتمر وزراء داخلية غرب المتوسط، ومن منظور اجتماعي اقتصادي من خلال المؤتمرات الوزارية للهجرة. وتتمثل المحاور الرئيسية للمؤتمرات الوزارية للهجرة في: دمج المهاجرين في البلدان المضيفة، والهجرة الدائرية، واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة تدفقات الهجرة. ويحظى مؤتمر وزراء داخلية غرب المتوسط بدعم العديد من فرق العمل التي تتناول قضايا ذات أولوية، مثل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وحركة الأفراد ومكافحة الهجرة غير النظامية، وتدريب ضباط الشرطة، والحماية المدنية، والحوكمة المحلية².

ثانياً - محاولات العمل والتنسيق في إطار الحوار 5+5:

أرسى أول اجتماعين وزاريين، وما رافقهما من إعلانات وزارية، الأسس اللازمة لتطوير هياكل الحوار الخمسة+5 الأولية، ووضعت المبادئ التوجيهية الرئيسية التي ستشكل التعاون والتضامن في غرب المتوسط من خلال عمليات الحوار الحكومي الدولي. وفي الوقت نفسه، كان للسياق الإقليمي الجديد دوراً محوري في تعزيز جهود الدول الأعضاء، وإرساء إطار عمل متين للحوار والتعاون، مما ساهم في تحقيق مزيد من التكامل والازدهار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على صفتي حوض غرب المتوسط. وقد سبق هذا الزخم حدثان رئيسيان ساهما في تشكيل الديناميكيات الإقليمية: تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989، ونشر

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 200.

² المرجع نفسه، ص 201.

"الخطوة المتجددة للمتوسط" (1990) قبل ذلك ببضعة أشهر، حيث وقرّ هذان الحدثان الزخم اللازم لترسيخ هذه المبادرة في أكتوبر 1990¹.

1. قبل عام 2001:

تجدر الإشارة إلى أن حوار 5+5 كان يهدف إلى تعزيز ديناميكيات التعاون دون الإقليمي في غرب البحر الأبيض المتوسط، ولكن كآلية مكملة وليست بديلة عن التعاون الثنائي الرسمي القائم بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية واتحاد المغرب العربي الذي تم إنشاؤه حديثاً. وقد صممت ديناميكيات عمل حوار 5+5 لتعزيز علاقات حسن الجوار بين أوروبا والمغرب العربي، مع مواصلة الحوار بين الدول العشر حول قضايا ذات اهتمام استراتيجي ومتبادل، لا سيما تلك المتعلقة بالشؤون الخارجية².

في ذلك الوقت، دعت الحاجة إلى تسخير العلاقات الأوروبية العربية الجديدة من خلال آلية تعاون غير رسمية على الخلافات الكامنة بين بعض الأعضاء حول صراعين رئيسيين كانا يُشكلان المنطقة من الغرب إلى الشرق. أولاً، كانت حرب الصحراء الغربية لا تزال مستعرة، على الرغم من أن الطرفين توصلا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية عام 1991؛ ثانياً، كان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يتصاعد في العنف، بينما لم يتم التوصل إلى اتفاقيات أوسلو للسلام إلا في عام 1993. ومع ذلك، لم تُمثل هاتان الأزمتان المستمرتان عائقاً أمام الأعضاء المؤسسين، ولم تُؤثرا على الحوار وفرق العمل التي شكلت حول دول غرب البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، كان للتدخل الشخصي للحكومتين الإيطالية والإسبانية، وتحديدًا من خلال رئيسي وزرائهما "بيتينو كراكسي" و"فيلبي غونزاليس"، دور حاسم في ضمان تشكيل حوار 5+5³.

مع ذلك، ورغم أن هذه الأحداث لم تؤثر سلباً على ترسيخ ديناميكيات العمل الحكومي المشترك لمدة عامين، إلا أن حدثين آخرين في نهاية عام 1991 أثرا سلباً على تعاون حوار 5+5، ما أدى إلى جمود دام عشر سنوات لم تعقد خلالها أي اجتماعات وزارية أخرى بين أعضائه العشرة. أولاً، تورط مواطنان من أصل ليبي في تفجير طائرة عابرة للمحيط الأطلسي - المعروف أيضاً بتفجير لوكربي - والذي أسفر عن مقتل 243 راكباً و 16 من أفراد الطاقم، ما أدى إلى تعرض البلاد لردود فعل انتقامية من المجتمع الدولي وعزلة دولية عام 1991. ثانياً، أزمة الإرهاب في الجزائر⁴.

¹ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit.

² Ibid.

³ Ibid t.

⁴ Ibid.

2. بعد عام 2001:

بعد انتهاء الأزمة الجزائرية ورفع حالة العزلة عن ليبيا، استؤنف حوار 5+5 في صيغته الخاصة بالشؤون الخارجية في لشبونة في جانفي 2001. وتم وضع آلية عمل يقضي باجتماع الوزراء مرة واحدة على الأقل سنوياً، وتشكيل فرق عمل لمناقشة سبل التعاون في مجالات محددة. علاوة على ذلك، وبعد اجتماع الرباط عام 2008، تقرر أن تكون رئاسة الصيغة الوزارية للشؤون الخارجية ثنائية، حيث تشارك الدولة المضيفة للمؤتمر الرئاسة مع الدولة المنتهية ولايتها. وباستثناء حالات نادرة، مثل أعوام 2006 و 2007 و 2011-2017 التي لم تُعقد فيها اجتماعات، يجتمع وزراء خارجية الدول العشر المؤسسة سنوياً منذ عام 2001 لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك للطرفين، ولتعزيز التعاون والتكامل في غرب المتوسط¹.

إلا أن نقطة تحول في حوار 5+5 حدثت عام 2003 خلال اجتماع الشؤون الخارجية الذي عُقد في سانت ماركسيم، حيث قرر الوزراء المجتمعون في فرنسا الدعوة إلى عقد أول قمة لرؤساء الدول والحكومات، والتي عُقدت في تونس في ديسمبر 2003. وقد ساهم هذا التجمع الحكومي الدولي في تعزيز هياكل حوار 5+5 واستمراره بما يتماشى مع روح إعلانات روما (1990) والجزائر (1991) ولشبونة (2001)، أي تشجيع السلام والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التكامل والتعاون الإقليميين في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، ونظراً لتزايد دور الاتحاد الأوروبي كطرف محوري في المنطقة - حيث أطلقت سياسة الجوار الأوروبية في العام نفسه - فقد أكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية دعم الاتحاد الأوروبي لجهودهم وعملياتهم التعاونية، إلى جانب بذل جهد مواز لدعم الدول الواقعة على الشاطئ الجنوبي لحوض غرب البحر الأبيض المتوسط (إعلان تونس، 2003). وقد أكدت المشاركة الرسمية للاتحاد الأوروبي، أولاً من خلال المفوضية الأوروبية ولاحقاً أيضاً من خلال جهاز العمل الخارجي الأوروبي، على تزايد الأهمية المتبادلة في العلاقات بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي².

نتيجة للأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد عام 2011، غرق المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجوار الجنوبي لأوروبا في اضطرابات حادة. وقد دفع هذا الوضع إلى عقد قمة ثانية لرؤساء الدول والحكومات في فاليتا (2012) لتعزيز آليات الحوار وإطار التعاون الذي أنشأه

¹ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit..

² Ibid

حوار 5+5. وبناءً على اقتراح المفوضية الأوروبية، أقرت القمة المشاركة المنتظمة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط في الاجتماعات الوزارية لحوار 5+5، كما رحبت باستعداد الاتحاد للمساعدة في تنفيذ القرارات التي اعتمدها الاجتماعات الوزارية والمشاريع الرئيسية المحددة في إطار حوار 5+5¹.

أنشئ حوار 5+5 بهدف تشجيع التعاون الوزاري في المجالات ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالشؤون الخارجية، وقد ساهم عقد قمتين لرؤساء الدول والحكومات في إبراز هذه المبادرة وتعزيزها. إلا أن هذا التجمع دون الإقليمي قد كُنّف نشاطه في السنوات الأخيرة ليشمل قطاعات عديدة، موسّعاً بذلك نطاقه الأصلي ليشمل قمماً وزارية موضوعية تتجاوز نطاق العمل الخارجي. ويعود هذا التوسع إلى تغير المصالح الإقليمية والحاجة المتزايدة لإدراج أنواع أخرى من الحوارات الوزارية حول قضايا تؤثر، بدرجات متفاوتة، على تحسين التكامل والتعاون والتنمية في غرب المتوسط².

وفي هذا الصدد، نظم الأعضاء المؤسسون العشرة اجتماعات وزارية تناولت شؤوناً متعلقة بالداخلية (منذ عام 2002)، والهجرة (منذ عام 2002)، والدفاع (منذ عام 2004)، والسياحة (منذ عام 2006)، والنقل (منذ عام 2007)، والتعليم (منذ عام 2009)، والبيئة والطاقة (منذ عام 2010). كما نُظمت اجتماعات وزارية أخرى - لم تصل بعد إلى مستوى النشاط الكامل للاجتماعات الأخرى - تناولت الزراعة، والمياه، والمالية، والثقافة، والبحث العلمي والتعليم العالي، والتنمية الإقليمية³.

بهدف توسيع نطاق حوار 5+5 ليشمل منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، بما في ذلك ممثلي البرلمانات الوطنية، نُظمت فعاليات في جميع أنحاء المنطقة بالتزامن مع الاجتماعات الوزارية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، وبناءً على تفويض قمة رؤساء الدول والحكومات في مالطا (2012)، نُظّم أول منتدى اقتصادي وتجاري في برشلونة (2013) ولشبونة (2014). وبالمثل، عُقد أول منتدى للمجتمع المدني في طنجة (2015) بتنظيم من الشبكات الوطنية لمؤسسة آنا ليند، بالإضافة إلى منتدى "ميد ثينك" 5+5 الذي نُظّم في برشلونة عام 2016، ثم في لشبونة (2017) والجزائر العاصمة (2018) وفاليتا (2019). وأخيراً، عُقد الاجتماع الأول لرؤساء برلمانات دول حوار 5+5 في طرابلس عام 2003⁴.

¹ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit.

² Ibid

³ Ibid.

⁴ Ibid.

1.2. إعادة إطلاق مجموعة 5+5: تركيز أمني واضح:

بعد توقف دام عشر سنوات، أُعيد إطلاق مجموعة 5+5 باجتماعها الثالث لوزراء الخارجية في لشبونة في جانفي 2001، بحضور جميع الدول الأعضاء العشر. وبعد ثلاث سنوات، أطلقت المجموعة مبادراتها الدفاعية. وهكذا، ما إن أُعيد تفعيلها، حتى أصبحت المجموعة محوراً أساسياً لجهود التعاون الإقليمي، معتمدةً تركيزاً أمنياً واضحاً من خلال إطارها الدفاعي، على الرغم من تقسيمها إلى عشرة قطاعات (وزارية). وفي الوقت نفسه، نجحت المجموعة، في تنظيم قممتها الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات في تونس في ديسمبر 2003. وقد أكد هذا على انتعاشها بعد فترة من الركود والشلل، وكانت الأولى من نوعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تشهد من قبل هذا النوع من دبلوماسية القمم، حيث جمعت رؤساء الدول والحكومات من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ثم عُقدت قممتها الثانية في فالييتا في أكتوبر 2012 في سياق إقليمي غير مسبوق. لم يغب عن قمة فالييتا سياق الانتفاضات العربية - سقوط بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا (إذ لم يعقد المنتدى اجتماع وزراء خارجيته عام 2011 بسبب هذه الانتفاضات) - حيث رحب بها، قائلاً: "يرحب حوار 5+5 بعملية الإصلاح الديمقراطي التي بدأت في المنطقة".¹ ويهدف حوار 5+5 إلى تعزيز القيم المشتركة بين الدول الأعضاء، ويؤكد دعمه للتطلعات المشروعة للشعوب نحو مستقبل سياسي قائم على القيم الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعدالة الاجتماعية، والازدهار. كما أعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذتها تونس وليبيا نحو التحول الديمقراطي، ودعمه الكامل للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، بهدف التنفيذ الكامل للإصلاحات المؤسسية.²

1.1.2 إعادة إطلاق حوار 5+5:

أُعيد إطلاق حوار 5+5 بفضل اقتراح قدمته تونس على هامش المؤتمر الأوروبي المتوسطي في شتوتغارت (أفريل 1999). وقد سمحت عدة عوامل بإعادة إطلاق المجموعة بعد توقف دام عشر سنوات³:

- أثارت الشراكة الأوروبية المتوسطية خيبة أملٍ بقدر ما أثارت حماساً وأملًا. إن إعادة تنشيط هذه المجموعة ذات النطاق الجغرافي المحدود، بعد ثلاثة أشهر فقط من فشل المؤتمر الأوروبي المتوسطي في مرسيليا - الذي طغت عليه الخلافات الحادة بين إسرائيل والدول العربية - يكشف عن قدرٍ

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.ص. 192-193.

² المرجع نفسه، ص. 194.

³ المرجع نفسه، ص، ص. 192-198.

من خيبة الأمل، حتى وإن كان اجتماع لشبونة يُعتبر رسميًا جزءًا من ديناميكيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. في مواجهة الصعوبات التي واجهتها الأخيرة، ولا سيما بسبب ركود عملية السلام، برزت الحاجة إلى منتديات عملية ومرنة، ومن ثم إلى إعادة تنشيط العملية التي استمرت 55 عامًا.

- إن تعثر عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والذي أثر بشكل كبير على الشراكة الأوروبية المتوسطية، قد أقنع دول غرب المتوسط مجددًا بضرورة العودة إلى التركيز على تعاون إقليمي أضيق نطاقًا جغرافيًا. وبينما لا يمكن إرجاع ركود عملية السلام في الشرق الأوسط إلى كل شيء، إلا أنه يبقى أحد العوامل التي دفعت إلى إعادة تنشيط مجموعة الـ 5+5. وقد أثرت التقلبات في العملية بشدة على عملية برشلونة، وأجلت إلى أجل غير مسمى اعتماد الميثاق الأوروبي المتوسطي للأمن والاستقرار كآلية أمنية مبتكرة. إلا أن حوار 5+5 لم يتأثر بهذه التقلبات.
- اكتسبت قضية الهجرة أهمية متزايدة على الأجندة الأوروبية عمومًا، وعلى أجندات دول جنوب أوروبا الأكثر تأثرًا بتدفقات الهجرة خصوصًا. وفي هذا الصدد، نظم حوار 5+5، بعد إعادة تفعيله، سلسلة من المؤتمرات الوزارية السنوية المخصصة لقضايا الهجرة، عُقد أولها في تونس في أكتوبر 2002. وقد أُرسِيَ حوارٌ في تونس أُعطيت فيه الأولوية لقضايا الهجرة، واستجاب لمصالح الجانب الأوروبي أكثر من مصالح المغرب العربي.
- خشيت دول المغرب العربي من أن يتخلّى عنها الاتحاد الأوروبي بتوسعه شرقًا. ولا يزال هذا القلق قائمًا، لا سيما مع تطور سياسة الجوار الأوروبية وتوسعها.
- اتجهت الأزمة التي أدت إلى تعليق عمل المجموعة نحو الحل في سياق إعادة تأهيل نظام القذافي دوليًا، وبلغت ذروتها برفع عقوبات الأمم المتحدة في أبريل 1999. ثم سعت أوروبا، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى استمالة ليبيا لتشجيع مشاركتها في الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث كانت مصالح أوروبية هامة (الطاقة، والهجرة، والاستثمار) على المحك، مما يفسر رفع العقوبات الأوروبية. وبعد كل هذه التطورات، انتهى حوار 5+5.
- انتهت الأزمة الجزائرية، واستعادت الجزائر مكانتها على الساحة الإقليمية بعد تراجع دبلوماسيتها. فقد كانت البلاد معزولة عن الساحة الإقليمية والدولية خلال التسعينيات.
- التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا، ومساعي الدول الأوروبية لإعادة تموضعها على أطرافها الجنوبية، لا سيما وأن قضايا رئيسية (الهجرة والإرهاب) تستلزم إطارًا للتعاون مع دول المغرب

العربي. علاوة على ذلك، عُقدت قمة تونس عام 2003، في ظل هذا التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة. تُبدي الولايات المتحدة اهتمامًا متزايدًا بالمغرب العربي (مشاريع اقتصادية متنوعة وتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية)، وهي منطقة تخضع تقليديًا للنفوذ الأوروبي، وخاصة الفرنسي. من بين كل هذه العوامل، يُمثل خيبة الأمل من عملية برشلونة، وانهايار عملية السلام في الشرق الأوسط، وقضية الهجرة، الدوافع الرئيسية الثلاثة التي أدت إلى إعادة تفعيل مبادرة غرب المتوسط¹.

ثالثًا - الإنجازات والآفاق:

1. الإنجازات:

على مدار تاريخها الممتد لثلاثين عامًا، أثبتت حوارات 5+5 أنها إطار مرن وجدير بالثقة للتعاون دون الإقليمي. وعلى الرغم من تعقيد البيئة الإقليمية، واصلت الدول الأعضاء في منتدى غرب المتوسط الاعتماد على هذا الحوار الحكومي الدولي، ولذا عُقدت اجتماعات وزارية بشكل منتظم نسبيًا، لا سيما في إطار الشؤون الخارجية، إلى جانب المجالات القطاعية الأساسية كالدفاع والداخلية والهجرة والنقل. أما في المجالات القطاعية المتبقية، والمجالات الجديدة التي أنشئت في السنوات الأخيرة، فقد اعتمد تنظيم الاجتماعات الوزارية على مبادرة محددة من دول أعضاء منفردة كفرنسا والمغرب وإسبانيا وتونس والجزائر، نظرًا للطبيعة غير الرسمية وغير المؤسسية لهذه المجموعة².

لقد اعتبرت الطبيعة غير الرسمية لحوار 5+5 بلا شك ميزة عززت إطار التعاون دون الإقليمي هذا لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن التعددية قد ضعفت على الصعيد العالمي، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن المنطقة أصبحت أكثر عرضة للتهديدات الأمنية منذ عام 2012. قد لا يقلل ذلك بالضرورة من الرغبة في العمل متعدد الأطراف لصالح العلاقات الثنائية الفردية، ولكنه ربما يكون قد وجه انتباه الأطراف المعنية نحو أطر متعددة الأطراف وإقليمية أخرى أكثر فعالية³.

في هذا السياق، لا يزال حوار 5+5 أحد الإطارين الحكوميين الرئيسيين، إلى جانب الاتحاد من أجل المتوسط، اللذين تُجري من خلالهما الدول العشر الأعضاء في المجموعة تعاونها الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ورغم عدم وجود أي مؤشرات على تطوير الإطار المؤسسي الحالي لحوار 5+5 على

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 198.

² Roger Albinyana & Matías Ibáñez, Op.Cit.

³ Ibid.

المدى القريب أو المتوسط، إلا أن هناك عدة مجالات تحتاج إلى تحسين لتحويل هذه المجموعة دون الإقليمية إلى إطار تعاون أكثر فعالية دون فقدان مزايا طابعها غير الرسمي¹.

في إطار الحوار الوزاري للنقل 5+5، يوجد مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط (CETMO) الذي عمل كسكرتارية مخصصة لهذا الإطار الوزاري منذ إنطلاقه في عام 2007، والذي يحافظ على هذا التعاون الدائم مع كل من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط لصالح جميع الأطر المؤسسية².

1.1. تعزيز تنفيذ الاستنتاجات الوزارية:

منذ تأسيسها، واجهت حوارات 5+5 معضلةً تتمثل في المفاضلة بين رغبة الدول الأعضاء في المشاركة الفعالة والرغبة في تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي عليها. فبينما أعربت الدول الأعضاء عموماً عن تقديرها ودعمها لحوارات 5+5، عارضت بعضها بشدة أي شكل من أشكال إضفاء الطابع المؤسسي عليها، بحجة أن فرض قيود مؤسسية قد يعيق تماسك الحوار بشدة. وفي هذا السياق، يُحدّ غياب أي نوع من أنواع إضفاء الطابع المؤسسي (تقريباً) من القدرة على المتابعة الفعالة للتصريحات الوزارية، ويترك تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماعات الوزارية لإرادة الوزارات الوطنية³.

في مارس 2015، عُقد الاجتماع الوزاري للتعليم العالي والبحث العلمي ضمن حوار 5+5 في مدريد، حيث دُعيت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط للعمل كأمين مؤقتة لهذا الحوار، وبالتالي تقديم الدعم اللازم لتنفيذ القرارات المتخذة على المستوى الوزاري. لا يمتلك الاتحاد من أجل المتوسط صلاحيات مشتركة مع جميع الصيغ الوزارية لحوار 5+5، ولكنه يستطيع التدخل تدريجياً ودعم العمل الذي تضطلع به تلك الصيغ الوزارية التي تتداخل فيها الصلاحيات، بالإضافة إلى حضور الاجتماعات الوزارية⁴.

2.1. تعزيز دور المجتمع المدني في الحوار:

تم تصميم حوار 5+5 كإطار حكومي دولي بحث. في عام 1990، كان هذا الإطار منطقياً تماماً، وقد خدمت هذه السنوات الثلاثون من التاريخ غرضه الأولي على أكمل وجه، إلا أن السياق الإقليمي قد تغير جذرياً منذ ذلك الحين، ما يجعل التواجد الفعال لممثلي المجتمع المدني اليوم من شأنه أن يعزز شرعية الأعمال التي تقوم بها مختلف الصيغ الوزارية. منذ قمة رؤساء الدول والحكومات في مالطا عام 2012،

¹ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, OP.Cit

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

والتي تم خلالها تبني دعوة محددة لإشراك منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر في مداولاتها، عقدت بعض الصيغ الوزارية لحوار 5+5، ولا سيما صيغة الشؤون الخارجية، حوارًا منظمًا مع منظمات المجتمع المدني. وفي سنة 2019، قررت الحكومة الفرنسية تشجيع مبادرة تشاركية من القاعدة إلى القمة، أشركت بشكل كامل ممثلي المجتمع المدني، تحت عنوان "قمة الضفتين". مع أن هذه المبادرة لا تندرج تمامًا ضمن ديناميكيات حوار 5+5، إلا أنها استهدفت الدول العشر المطلة على غرب البحر الأبيض المتوسط وعدداً من المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تقييم ودعم مشاريع إقليمية مختلفة. ورغم حسن النوايا الكامنة وراء الفكرة الأصلية، كان من الممكن أن يكون تأثيرها أقوى لو تمّ تصميمها وتطويرها في إطار حوار 5+5.¹

3.1. مبادرة الدفاع 5+5 كآلية أمنية في غرب المتوسط: إسهاماتها وحدودها:

1.3.1. الدفاع 5+5: آلية أمنية أوروبية-مغربية:

بعد ثلاث سنوات من إعادة إطلاقها، اتخذت مجموعة 5+5 بُعدًا أمنيًا وعسكريًا واضحًا منذ تبنيها مبادرتها الدفاعية عام 2004. هذه المبادرة مستقلة عن مجموعة الـ 5+5 التاريخية، وفي الوقت نفسه مرتبطة بها. في الواقع، ينبع هذا النهج من فكرة راسخة داخل المجموعة، تهدف في نهاية المطاف إلى إقامة تبادلات منتظمة بين وزراء الدفاع. وبهدف تعزيز الأمن والاستقرار من خلال تعزيز التعاون والشراكة، اقترحت فرنسا، في جويلية 2004، إنشاء فريق عمل صغير غير رسمي معني بقضايا الأمن والدفاع في غرب البحر الأبيض المتوسط. وبشكل أدق، كان الهدف هو تحديد مجالات الاهتمام المشترك بين وزارات الدفاع في الدول المشاركة.²

واتخاذ تدابير محددة وملموسة بشأن الأمن والدفاع في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة. عُرِفَت الآلية في البداية باسم "الإطار 3+4" ثم توسعت هذه المبادرة لتشمل ليبيا وموريتانيا ومالطا، لتصبح فيما بعد "الإطار 5+5". ونظرًا لتعدد المبادرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نصّ المقترح الفرنسي على أن يُكَمِّل هذا الإطار الحوارات المتعددة الأطراف القائمة الأخرى (الشراكة الأوروبية-متوسطية، وحوار الناتو المتوسطي، إلخ). وبعد اجتماعين على مستوى الخبراء في خريف عام 2004، اعتمد وزراء دفاع الدول الشريكة "مبادرة الدفاع 5+5 في اجتماعهم التاريخي (الأول من نوعه في منطقة البحر الأبيض المتوسط) في باريس في ديسمبر 2004.³

¹ Roger Albinyana & Matías Ibáñez, OP.Cit.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 215.

³ المرجع نفسه، ص. 216.

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن مبادرة الدفاع 5+5 مستوحاة إلى حد كبير من حوار حلف شمال الأطلسي المتوسطي، إذ تتبنى المبادئ التي يقوم عليها هذا الحوار، مثل: بناء الثقة، والتوافق العملي، والتميز الذاتي (حيث يتعاون كل شريك وفقاً لاحتياجاته وقدراته وسرعته)، والطابع غير الرسمي، والتمويل الذاتي. ويركز إطار عمل الدفاع 5+5، من خلال اجتماعات رفيعة المستوى وتمرين وندوات ومشاريع، على أربعة مجالات تعاون ذات أولوية: المراقبة البحرية، وأمن الطيران، والتدريب والبحث، والتعاون في مجال الحماية المدنية، بما في ذلك إشراك القوات المسلحة في حالات الكوارث الكبرى (الطبيعية أو من صنع الإنسان). وتستند جميع مجالات التعاون هذه إلى التوافق العملي بين القوات المسلحة للدول الأعضاء، وهو عنصر أساسي في الأمن والتعاون العسكري وتجميع الموارد. وتستند هذه العملية، ذات الطابع غير الرسمي، إلى الشراكة والمسؤولية المشتركة والمشاركة الفعالة¹.

جدول رقم (02): التدريبات العسكرية

طبيعة التدريب وأهدافه	التدريب
مناورات جوية وبحرية تهدف إلى: تحفيز التعاون والأمن في المتوسط، بدعم التشغيل البيئي للقوات البحرية المشاركة في عمليات المراقبة والأمن البحري وتعزيز تدريبها، وتطوير أشكال التعاون والاندماج في عمليات البحث والإنقاذ، تدريب الفرق أثناء النشاط تحت الماء (تحييد المتفجرات وإزالتها وتدميرها)، وعمليات التفتيش على متن السفن التجارية ومرافقة المراكب.	CANALE
تدريب سنوي تشارك الدول الأعضاء في تخطيطه وفي مراحله يستخدم دليل إجراءات المراقبة البحرية المشتركة (الذي وقعه رؤساء الأركان البحرية عام 2010) في كل التمرينات البحرية.	SEABORDER
عمليات أمن الطيران، وإجراءات تتخذ في حالة وجود تهديد جوي غير عسكري، وتدريب الأفراد والمنظمات المشاركة في إدارة العمليات الخاصة بأمن الطيران.	CIRCAETE

المصدر: عبد النور بن عنتر، غرب المتوسط مركبا أمنيا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرة، ترجمة عمرية سلطاني (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص 222.

2.1.3 رؤية وتقييم لحوار 5+5 كإطار للأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط:

يتجسد الفهم الأوروبي لأهمية الأمن المتوسطي في المؤتمرات التي خلصت إلى أن الأمن الأوروبي لا ينفصل عن أمن حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، لطالما كانت هناك مبادرة أوروبية لإجراء حوارات أمنية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا سيما وأن إسبانيا وفرنسا وإيطاليا هي الدول الأكثر

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 222.

قلقاً ومعاناة من انعدام الأمن في البحر الأبيض المتوسط مقارنةً بأي دولة أوروبية أخرى. وبالتالي، فإن قراءة متأنية للمبادرة الأوروبية، بقيادة فرنسا، تُلخص الحوار والتعاون في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط في ثلاثة عوامل¹.

أولاً، سعت فرنسا إلى استعادة توازن قواها داخل الاتحاد الأوروبي بعد أن وجّهت ألمانيا الموحدة أنظارها نحو أوروبا الوسطى والشرقية. وقد استلزم ذلك تركيزاً فرنسياً أكبر على محيطها المباشر، مُبرزاً تأثير العوامل الاجتماعية والتاريخية في صياغة المبادرات الأمنية.

ثانياً، يعود فشل الحوار العربي الأوروبي إلى سوء فهم بشأن الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا شرق المتوسط، كالنزاع التركي اليوناني. وقد أدى ذلك بدوره إلى الوجود الأمريكي في المنطقة، بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونتيجةً لذلك، تُعطي النظرة الأوروبية، والفرنسية تحديداً، الأولوية للسيطرة على النزاعات المتكررة وتأمين موارد النفط.

ثالثاً، تشمل المعايير التي اعتمدتها الدبلوماسية الفرنسية في تحديد الحوار في منطقة غرب المتوسط: المعيار الجغرافي، نظراً لقرب منطقة المغرب العربي جغرافياً من أوروبا؛ والمعيار التاريخي، إذ كان المغرب العربي، باستثناء ليبيا والريف المغربي، مستعمرة فرنسية؛ والمعيار الثقافي، الذي يعكس تأثير الثقافة الفرنسية على مجتمعات المغرب العربي.

لذا، من الجدير بالذكر أن الأمن في العلاقات الأوروبية المغربية يخضع لفهم موحد ونهج استراتيجي واحد، تقوده الجهة الأوروبية. وينبع هذا من دور القوة في صياغة الحوار الأمني، الذي يشمل القوة العسكرية والقوة المعيارية والثقافية والقيمية. وبالتالي، يُعدّ الحوار الأمني في البحر الأبيض المتوسط امتداداً للحوار العربي الأوروبي، ويهدف إلى ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية. علاوة على ذلك، تقوم العلاقات الأوروبية المتوسطية على وجود تهديد ينبع من جنوب البحر الأبيض المتوسط، والذي يجب احتواؤه من خلال مجموعة من المبادرات والمشاريع. وبهذا، تم تعريف الأمن من منظور التهديد².

¹ فايزة غانم، "استراتيجية الحوار (5+5): دراسة في التأثير السياسي الإقليمي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 436. (422-441).

² المرجع نفسه، ص 438.

على الرغم من كل العقبات، لم يتوقف الاتحاد الأوروبي، الذي يمتلك القدرة على المبادرة بفضل فهمه لأمن البحر الأبيض المتوسط، عن إطلاق مبادرات أمنية، بما في ذلك منتدى البحر الأبيض المتوسط وحوار مرسيليا الأوروبي المتوسطي، وذلك لضمان أمن واستقرار أوروبا¹.

2. الآفاق:

1.2. تأثير محدود، وتناقض هيكلي، وازدواجية:

يمثل غياب التأثير على ديناميات الصراع، مهما كان محدوداً، معضلة حقيقية لحوار 5+5. فقد أسهمت المجموعة بالفعل في تحسين المناخ العام في غرب المتوسط، وأطلقت العديد من مبادرات التعاون، لكنها لم تحدث تأثيراً يذكر على بؤر التوتر الإقليمية (مثل النزاعات الحدودية الإسبانية المغربية) أو على قضايا محددة (مثل سباق التسلح في المغرب العربي)².

لا يؤثر حوار 5+5 فعلياً على جوانب محددة من بُعدي الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب (العلاقات داخل المغرب العربي). ولا تزال ديناميكيات غرب المتوسط، منذ إعادة تنشيطها في جانفي 2001، وخاصةً منذ إطلاق مبادرتها الدفاعية في عام 2004، عاجزة عن إحداث تأثير حقيقي على ديناميكيات المغرب العربي. وتتعامل دول المغرب العربي مع الدول الأوروبية ضمن هذا الإطار بطريقة تختلف عن تعاملها فيما بينها. وبظل التعاون الرأسي غير فعال هيكلياً، وله تأثير ضئيل على التشرذم الذي يهيمن على المشهد المغربي - وينطبق الأمر نفسه على حوار حلف شمال الأطلسي المتوسطي. أليس من اللافت للنظر أن مبادرة 5+5 الدفاعية قد جمعت الجزائر والمغرب معاً، ومكّنتهما من العمل ضمن إطار جغرافي أضيق، لا سيما وأن هذه المسائل تتعلق بالدفاع والأمن؟ هذا الجانب العملي، المرتبط بالتواصل الإقليمي، هو ما يُميز هذه المبادرة، إلى جانب حوار حلف شمال الأطلسي المتوسطي، عن مبادرات التعاون الإقليمي الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إن هذا التنشئة الاجتماعية الإقليمية هو ما قد يؤثر في نهاية المطاف على ديناميكية المغرب العربي³.

تتسم مبادرة الدفاع 5+5 بعدم التكافؤ، إذ يميل ميزان القوى لصالح دول جنوب أوروبا التي تفرض أجندتها، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة وإدارة الحدود، تاركةً لشركائها هامشاً محدوداً للمناورة. ولأن هذا الاختلال بنيوي، فإن آلية غرب المتوسط لا تملك خياراً سوى إعادة إنتاج الخطاب السائد، خاصةً فيما

¹. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 232.

²، المرجع نفسه .

³ المرجع نفسه. 233

يتعلق بالهجرة والإرهاب، وإدامة النهج الثنائي غير المتوازن. في الواقع، لا يعدو هذا الاختلال كونه مظهرًا، على نطاق إقليمي أصغر، لاختلال أوسع نطاقًا يسود علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب المتوسط¹.

مع ذلك، لم يتمكن حوار 5+5 من توفير الإطار الأمثل للأمن في غرب المتوسط، وذلك لعدة أسباب، منها هيمنة المنظورات الأوروبية في إطلاق المشاريع، إلى جانب عدم التوازن والتفاوت بين الأطراف. لذا، يتعين على دول الضفة الجنوبية ما يلي²:

- إدراك مواطن ضعفها واستغلالها في سياستها الخارجية.
- توظيف التنافس الأوروبي الأمريكي لخدمة مصالحها وأهدافها الوطنية.
- تنويع شركائها في المتوسط لتجنب البقاء عرضة للخطر.
- دول الضفة الجنوبية تمتلك مفتاح المتوسط.
- استغلال ضعف أوروبا الاستراتيجي في مجال الطاقة لخدمة مصالح دول الضفة الجنوبية.
- إدراك عمقها الاستراتيجي.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 233.

² فايزة غنام مرجع سابق، ص. 438. 439.

المحور الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية (مسار برشلونة)

شكّل المؤتمر الأوروبي المتوسطي، الذي عُقد في برشلونة بإسبانيا في نوفمبر 1995، تنويعاً للجهود الأوروبية، ولا سيما جهود فرنسا، لإعادة تعريف الدور السياسي والاقتصادي الأوروبي في المنطقة. شاركت سبع وعشرون دولة متوسطية في مؤتمر برشلونة، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا، المغرب، الجزائر، وتونس)، بالإضافة إلى (قبرص، تركيا، مالطا، وإسرائيل)، فضلاً عن الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آنذاك. في مؤتمر برشلونة، تمكنت الدول الأوروبية من وضع أسس سياستها المتوسطية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، والتي مثّلت امتداداً للحوار الأوروبي العربي الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي. واتخذت قرارات لإقامة شراكة أوروبية متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي، وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني، والاهتمام بالعلاقات الثقافية. نشأت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة معقدة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي¹:

- التوجه الألماني: يركز على تطوير الشراكات مع دول وسط وشرق أوروبا، وخلق منطقة اقتصادية وسياسية مستقرة في جوارها الشرقي.
- التوجه البريطاني: ملتزم بالتعاون عبر الأطلسي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة، وقد يكون اهتمامه الرئيسي في قضايا الأمن المتوسطي منصباً على المصالح الاستراتيجية الأساسية لحلف الناتو وممراته المائية.
- التوجه المتوسطي: يمثل الدول الأربع المطلة على البحر الأبيض المتوسط - فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان - والتي حققت انتصاراً على التوجهات السابقة من خلال دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه دول جنوب وشرق المتوسط عبر عملية برشلونة، وتقديم المساعدة اللازمة لضمان نجاحها.

¹ لمياء حروش، مرجع سابق.

أولاً- أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية:

1. أهداف اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية:

1.1. الأهداف الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية :

حددت الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي أنشئت في مؤتمر برشلونة عام 1995، سياسة ذات أهداف وطموحات تختلف عن سياسات الاتحاد الأوروبي السابقة مع دول البحر الأبيض المتوسط، والتي ركزت على التعاون من أجل التنمية. وينبع اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول البحر الأبيض المتوسط من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة له. وتتمحور الأهداف الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية حول ثلاثة محاور رئيسية¹:

- إنشاء منطقة سلام واستقرار قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية؛
 - بناء منطقة ازدهار مشترك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجياً بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبين هؤلاء الشركاء أنفسهم، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي لتيسير التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا التحول.
 - تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة ودعم مجتمع مدني حر ومزدهر من خلال:
 - تنظيم التبادلات الثقافية، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.
- تتمثل أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية فيمايلي²:
- تعزيز الحوار السياسي وإجراؤه بانتظام.
 - العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية الأخرى.
 - تطوير سيادة القانون، والديمقراطية، والأنظمة السياسية، والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضائي.
 - عدم التدخل، المباشر وغير المباشر، في الشؤون الداخلية، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب.
 - احترام خصوصيات كل مجتمع، وتعزيز روح التسامح، مع كبح التطرف والعنصرية.

¹ محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص.ص. 162.163.

² صباح بالة، "مسار برشلونة 1995"، الموسوعة السياسية، 1 سبتمبر 2020. تاريخ الإطلاع: 8 سبتمبر 2025.
<https://shorturl.at/7v8ta>

▪ دعم الأمن الإقليمي من خلال التصدي لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية عبر الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة.

▪ تقوم الشراكة الأوروبية المتوسطية، في جوهرها، على مبدأ ربط النهج الأمني بالمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً - إقامة منطقة التبادل الحر كنموذج للشراكة:

تمثل عملية برشلونة رؤية جديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية، لكنها ليست نقطة الانطلاق للعلاقات بين ضفتي المتوسط. فقد فشلت مبادرة الحوار الأوروبي العربي في أبريل 1986 بسبب غياب الفهم المشترك ووجهة النظر المتفق عليها، استخدمت الدول العربية الحوار لتعزيز القضية الفلسطينية، بينما ركزت الدول الأوروبية على ضمان استقرار أسواقها وإمداداتها من الطاقة. تأسست الشراكة الأوروبية المتوسطية رسمياً من خلال إعلان برشلونة لعام 1995، الذي يحدد أهدافها ومبادئها، وقد اعتمد هذا الإعلان في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عُقد في برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 مدفوعاً بمجموعة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، كان الهدف هو بناء كتلة جيوسياسية مؤثرة من خلال دمج جميع الأطراف المتوسطية لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه للعولمة، لم تنشأ فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، كما تجسدت في مؤتمر برشلونة، من فراغ، بل كان ذلك نتيجة لتطورات إقليمية ودولية خلقت بيئة مواتية لصياغته، وأبرزها¹:

- ظهور نظام دولي أحادي القطبية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
- حرب الخليج الثانية عام 1991 وإعادة تشكيل المنطقة وفقاً للرؤية الأمريكية، مما أدى إلى تهميش الدور الأوروبي.

▪ ظهور منظمة التجارة العالمية، التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

ثالثاً - تقييم اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية:

1. قبل عملية برشلونة:

تُعد اتفاقيات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ثمرة مبادرات دبلوماسية تم الاتفاق عليها منذ نهاية الحرب الباردة، وخطوات اقتصادية اتخذت منذ مؤتمر باريس عام 1972، فضلاً عن مخاوف أمنية ناجمة عن الاضطرابات السياسية في جنوب البحر الأبيض المتوسط وظاهرة الهجرة

¹ صباح بالة، مرجع سابق.

غير الشرعية المستمرة؛ وتسعى دول شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جعل الساحل الغربي معقلاً لها لتجنب هذه الظواهر¹.

لا تُعدّ مبادرات البحر الأبيض المتوسط ظاهرة حديثة، بل تعود جذورها إلى سبعينيات القرن الماضي، حين سعت دول شمال البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز التبادل الاقتصادي مع جيرانها الجنوبيين انطلاقاً من الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعهم. وقد تمّ تحديد هذا التوجه في قمة باريس عام 1972، التي أطلقت سلسلة من المبادرات والمشاريع اللاحقة التي أفضت إلى إبرام اتفاقيات الشراكة المتوسطية².

خلال سبعينيات القرن الماضي، لم يكن صنع القرار السياسي الأوروبي موحداً كما هو عليه اليوم في ظل الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت المؤسسات الدبلوماسية والاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد. انبثق مشروع البحر الأبيض المتوسط من رؤية مشتركة بين دول البحر الأبيض المتوسط للتعاون الاقتصادي والأمني، مما أدى إلى ظهور الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي تم الاتفاق عليها في برشلونة. وكانت معظم الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة نتاجاً لمؤتمر برشلونة عام 1995³.

بالعودة إلى الاتفاقيات الموقعة مع دول جنوب المتوسط في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة مع جنوب المتوسط شملت دولاً عربية وغير عربية (تركيا، إسرائيل، كرواتيا، وغيرها). وقد نشأ مشروع المتوسط من توجهات متباينة ومتضاربة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويمكن تحديد هذه التوجهات في أولويات الدول التالية⁴:

- ألمانيا: تركز ألمانيا على توجيه مواردها نحو تطوير شراكات مع دول وسط وشرق أوروبا لخلق منطقة اقتصادية وسياسية مستقرة، لا سيما مع جيرانها الشرقيين.
- بريطانيا: دولة متمسكة بولائها للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في إطار التعاون، وقد لا تُولي اهتماماً لقضايا البحر الأبيض المتوسط إلا إذا تعرضت مصالحها الاستراتيجية البريطانية للتهديد.

¹ نجا أبركان، الشراكة الأوروبية المتوسطية: من عملية برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (التحديات الاقتصادية والأمنية)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 4، 2025، ص 902، (901-911).

² نجا أبركان، مرجع سابق، ص. 903.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

■ إسبانيا وإيطاليا وفرنسا: بصفتها دولاً ساحلية على البحر الأبيض المتوسط، فقد عملت هذه الدول على تعزيز التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وقد بذلت الدبلوماسية الإسبانية والإيطالية، على وجه الخصوص، جهوداً حثيثة منذ البداية لمنع تفتيت البحر الأبيض المتوسط، نظرًا لأن الرؤية الأوروبية كانت موجهة نحو الشرق والغرب.

2. ما بعد عملية برشلونة:

هدفت عملية برشلونة، التي أعقبت الحرب الباردة، إلى إقامة علاقات تعاونية مميزة في القطاع الاقتصادي لتعزيز فرص السلام وتجنب اللجوء إلى القوة. وكانت أولى مبادراتها إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول المشاركة. كما سعت عملية برشلونة إلى تهيئة بيئة مواتية للحفاظ على الاستقرار، وتعزيز حقوق الإنسان، وتطوير التبادل الثقافي لتشجيع الحوار والتفاهم المتبادل، مما يُفضي في نهاية المطاف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والمالية، وكان من المقرر تحقيق ذلك بإنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010، وهو ما شكّل القضية المحورية للمشروع¹.

نشأ هذا المشروع بهدف تحقيق السلام والاستقرار والنمو وقد جمع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعشر دول متوسطة (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية)².

في نهاية المطاف، ومنذ مؤتمر برشلونة، أكدت المؤتمرات الأوروبية المتوسطية اللاحقة على أن المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة، وأن جميعها تهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام. لا تسعى عملية برشلونة إلى استبدال المبادرات الأخرى، بل إلى المساهمة في نجاحها والعمل على تحقيق التكامل بينها. تستهدف هذه المبادرات في المقام الأول عملية السلام العربية الإسرائيلية والترتيبات المتعلقة بالشرق الأوسط. ويمثل هذا محاولة أوروبية لتجنب "المواجهة" والمنافسة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، من الواضح أن كل طرف يسعى جاهداً لضمان نجاح مبادرته، حتى لو استلزم ذلك تدخلاً في الاختصاصات وازدواجية في الجهود³.

¹ نجاة أبركان، مرجع سابق، ص. 903.

² المرجع نفسه.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا وحلف شمال الأطلسي، الجزائر: مكتبة الطباعة الحديثة، 2005، ص. ص. 157-158.

وضع الإعلان الذي وقعته سبع وعشرون دولة أوروبية ومتوسطة في برشلونة، بتاريخ 28 نوفمبر 1995، نموذجاً جديداً طموحاً من الناحيتين المفاهيمية والسياسية للتعاون الأوروبي المتوسطي. وجاء ذلك بعد أكثر من عشرين عاماً من سياسة أوروبية تجاه البحر الأبيض المتوسط كانت اقتصادية بشكل شبه حصري ومحدودة للغاية¹.

رابعاً - العلاقات بين ضفتي المتوسط غداة إطلاق المسار:

1. إعلان برشلونة:

أرست اتفاقية برشلونة عهداً جديداً في العلاقات بين أوروبا ودولها الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مثلت الشراكة الأوروبية المتوسطية نقلة نوعية غير مسبقة في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر الأبيض المتوسط، إذ استندت إلى مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة (الحوار، الديمقراطية، السلام، الرخاء المشترك، احترام حقوق الإنسان، إلخ)، بدلاً من المعايير الاقتصادية والتجارية البحتة. كما قامت على مبدأ "الشراكة"، أي على تمتع جميع أعضاء الشراكة الأوروبية المتوسطية بالوضع نفسه والمشاركة على قدم المساواة في جميع الوظائف الأساسية للإطار الجديد للتعاون متعدد الأطراف. وتميزت أيضاً بكونها المنتدى الوحيد للحوار الذي يجمع إسرائيل والدول العربية والأوروبية. ومن المستجدات أيضاً مشاركة المجتمع المدني من خلال منتدى الأوروبي المتوسطي المدني، الذي يُعقد كل عامين وبضم الجمعيات والشبكات والسلطات المحلية. برعاية المعهد الكاتالوني للبحر الأبيض المتوسط (الذي يُعرف اليوم باسم IEMed) في برشلونة، عُقد منتدى يوروميد المدني مباشرةً بعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الأول في برشلونة، وكان الهدف منه إثراء العملية بتوصيات منظمات المجتمع المدني من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وفي وقت لاحق، تمّ إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاركة من خلال إنشاء منصة يوروميد المدنية في عام 2005².

كان هدف عملية برشلونة سياسياً بامتياز، بأسمى معاني الكلمة؛ إلا أن محركها الأساسي كان اقتصادياً. في الواقع، استلهمت العملية نموذجها من البناء الأوروبي، حيث كان من شأن التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، بفضل الطلب المتزايد وجاذبية السوق الأوروبية الكبيرة، أن يؤدي إلى زيادة التجارة والاستثمار وخلق فرص العمل في الدول الشريكة المتوسطية. وكان من المقرر أن يتحقق

¹ Senén Florensa, "From Classic Barcelona to the Union for the Mediterranean: the Consolidation of the Partnership", 2009, Accessed: 08/09/2025. <https://rb.gy/pv3c5z>

² Ibid.

كل هذا دون إغفال التدابير الاجتماعية المصاحبة اللازمة لتجنب الوقوع في نموذج نمو نيوليبرالي قائم على التحرير المفرط للقطاعات وخصخصة الامتيازات. ولتحقيق هذه الغاية، عُرض على الدول الشريكة المتوسطية برنامج MEDA، وهو نظام تمويل يُتيح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية، فضلاً عن تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتشريعية، وتحديث الأنظمة القضائية، ورفع مستوى التعليم،....الخ¹.

وهكذا، خلال هذه المرحلة الأولى، أو ما يُعرف بـ"المرحلة الكلاسيكية"، من عملية برشلونة أو الشراكة الأوروبية المتوسطية (من 1995 إلى 2005)، وُضعت الأسس لتحقيق أهداف السلام والازدهار المشترك والتفاهم المتبادل. في البداية، جرى التفاوض على اتفاقيات الشراكة واعتمادها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط الشريكة. وبالطبع، لم تدخل هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ فوراً، إذ كان لا بد من إتمام عملية تصديق طويلة (حيث كان على البرلمان الأوروبي وبرلمان كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط الشريكة وبرلمانات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التصديق على اتفاقيات الشراكة). وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن بعض دول البحر الأبيض المتوسط الشريكة لم تسارع إلى توقيع اتفاقية شراكة. فقد وقّعت مصر والجزائر ولبنان اتفاقياتها في جوان 2001 وأفريل 2002 وجوان 2002 على التوالي. أما سوريا، فرغم أنها بدأت محادثات لإبرام اتفاقية في مارس 1998، إلا أنها لم توقع اتفاقية حتى اليوم، وعلى الرغم مما سبق، فإن الدول التي لم تتردد في تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها بدعم سياسي ومالي وتقني أوروبي هي التي حققت أكبر وأقوى تقدم اقتصادي².

خامساً - ميادين التعاون في اتفاقية برشلونة:

1. أبعاد اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على بعدين رئيسيين³:

أ- **البعد الثنائي:** يُحدد هذا البعد باتفاقيات الشراكة التي يضعها الاتحاد الأوروبي ثنائياً مع كل دولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط على حدة. وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأوروبية المتوسطية الجديدة، وتتضمن كل منها خصائص مميزة فيما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة. ومن الجدير بالذكر أن الهدف الأسمى لهذا البعد هو إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية

¹ Senén Florensa, Op.Cit

² Ibid.

³ محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص. 163.

بحلول عام 2010. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة حُدّد لاحقاً لكل دولة على حدة. فعلى سبيل المثال، في اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، حُدّد عام 2017 ثم أُجِّل إلى عام 2020.

ب- البعد الإقليمي: يعتمد هذا البعد بشكل أساسي على مجموعة شاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشاريع. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في عملية برشلونة، مثل البرلمانات، وكذلك هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع فهم أن الهدف الرئيسي لهذا البعد هو بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.

2. ركائز اتفاقية الشراكة الأوروبية ومتوسطة:

تعد الشراكة الأوروبية ومتوسطة أول مشروع سياسي واقتصادي وإنساني مصمم لسد الفجوة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والاستفادة من إمكانات المنطقة لتحقيق الازدهار ورفاهية شعوبها، وذلك على أساس الحوار والتفاهم، ويرتكز على الركائز التالية¹:

- **الركيزة السياسية:** تربط هذه الركيزة السلام في الشرق الأوسط ارتباطاً وثيقاً بتهيئة بيئة سلمية مزدهرة في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما تؤكد على أهمية الحوار السياسي في تعزيز قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان.
- **الركيزة الاقتصادية والمالية:** تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة واسعة النطاق، قائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص، بحلول عام 2010. ونتيجة لذلك، ستشهد دول جنوب وشرق المتوسط تحولاً اقتصادياً مصحوباً بتغيرات اجتماعية، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح دعم مالي لهذه الدول خلال المرحلة الانتقالية، كما يتضح من برنامج MEDA.
- **المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني:** يركز هذا المحور على حركة الأفراد بين الدول، وتعزيز الروابط بين مكونات المجتمع المدني، وتشجيع التعاون اللامركزي، والإدارة الرشيدة لقضية الهجرة. كما ركز هذا الجزء من الاتفاقية بشكل أساسي على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل، وتشجيع التفاعل بين هيئات وشخصيات المجتمع المدني واجتماعات المنظمات غير الحكومية، وتطوير التعارف بين مجموعات الشباب والنقابات العمالية من مختلف البلدان الشريكة، والتعاون في مجالات الإعلام والتعليم والصحة والتدريب المهني.

¹ محمد حمو وسارة رياح، مرجع سابق، ص.ص. 163.164.

عكس إعلان برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لعلاقته مع دول البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما دول المغرب العربي. وسعت هذه الرؤية إلى إحداث تحول نوعي في العلاقة السابقة من ثلاثة جوانب¹:

أولاً: تحويل العلاقة من علاقة تعاون إلى علاقة شراكة.

ثانياً: وضع إطار قانوني ومؤسسي يُنظّم ويُحدّد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات المترتبة على كلا الطرفين: الاتحاد الأوروبي ككتلة، والدول المعنية.

ثالثاً: تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو تقنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن والثقافة والمجتمع، فضلاً عن الجوانب التقنية والفنية.

يتوسع بعض الباحثين في تقسيم هذه الركائز إلى مجموعة من الركائز السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية²:

أ- الشراكة الأمنية والسياسية:

لتحقيق الأمن المشترك، تتفق الدول المشاركة على دعم المشروع وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة. وبناءً على ذلك، تم الاتفاق على حوار سياسي منظم، يحترم قواعد القانون الدولي، لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي. وسيحقق ذلك من خلال الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، فضلاً عن الامتثال للقوانين والقرارات الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها. وتحتفظ كل دولة بحقها في تشكيل نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع التمسك بسيادة القانون، والمعايير الديمقراطية، وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك احترام حرية التعبير، وحرية المعتقد والفكر والدين، وعدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة. ويُشدد على دعم التعاون في مكافحة الإرهاب، والتصدي الجماعي لمختلف التهديدات، مثل الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، من خلال التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة. كما سيتم تشجيع الجهود الإقليمية لمنع انتشار الأسلحة النووية وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل من خلال الانضمام إلى اتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية:

تهدف الشراكة الاقتصادية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة سنة 2010 لبناء منطقة مزدهرة اقتصادياً. ويتطلب الازدهار الاقتصادي المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالضرورة تنمية اقتصادية

¹ صباح بالة، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

اجتماعية مستدامة ومتوازنة، تتحقق من خلال تحسين الظروف المعيشية، ورفع مستويات التوظيف، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين.

ج- الشراكة الاجتماعية والثقافية

من خلال شراكتها الاجتماعية والثقافية، يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً للأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. وعلى الرغم من التقدم المحدود في مجالات التعاون الحساسة، مثل مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، فقد تحققت بعض النجاحات في مجال التعاون الثقافي. فقد عُقدت العديد من المؤتمرات، ونُفذت العديد من الأنشطة الثقافية، كما تم دعم وإطلاق البرامج الإقليمية "التراث الأوروبي-متوسطي" و"المشروع السمعي البصري الأوروبي-متوسطي".

سادسا- أثر مسار برشلونة على السياسة والأمن في المتوسط:

1. نجاحات مخيبة للآمال:

رغم طموح المشروع، إلا أن نجاحاته كانت ضئيلة ولم ترقَ إلى مستوى التوقعات، ويتضح ذلك مما يلي¹:

- لم يُنفَّذ مشروع منطقة التجارة الحرة.
- لم تُقلَّص الفوارق التنموية بين الدول، بل اتسعت الفجوة.
- عانت دول الساحل الجنوبي من نقص الاستثمارات.
- كانت النتائج المحققة على صعيد السلام والاستقرار السياسي محدودة للغاية. وكانت الجهود التي بذلتها دول جنوب المتوسط لتجاوز خلافاتها والتقارب ضعيفة.

2. معوقات تحقيق أهداف مؤتمر برشلونة:

عندما انطلقت عملية برشلونة عام 1995، كان البحر الأبيض المتوسط منقسمًا على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة. وكان الطموح آنذاك تحويل منطقة تنقسم بالانقسام إلى منطقة تنسم بالتعاون. وقد تحقق هذا الطموح إلى حد كبير. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، طورت دول البحر الأبيض المتوسط أجندة مشتركة، وتزايدت هويتها المشتركة. وقد بنى الوزراء والسلطات المحلية والمجتمع المدني والخبراء

¹ نجاة أبركان، مرجع سابق، ص. 904.

عادات عمل مشتركة لم تكن موجودة من قبل. وهذا إنجاز عظيم في منطقة تتسم بانقسامات عميقة وسياسات معقدة¹، مع ذلك، واجه تنفيذ أهداف مؤتمر برشلونة على أرض الواقع عدداً من العقبات، وهي²:

- عمومية أفكاره؛ إذ يُمثل أفكاراً ومبادئ عامة أكثر من كونه تحالفاً أو مؤسسة إقليمية.
- سعيه لتحقيق هدف مستقبلي أوسع، وبالتالي تجنبه قدر الإمكان القضايا الخلافية.
- تناوله أمن البحر الأبيض المتوسط بشكل سطحي وبطريقة تُرضي جميع الأطراف.
- عدم اعتبار الشراكة السياسية والأمنية مبدأً جماعياً، بل إدراجها ضمن إطار الأمن الداخلي للدولة.
- عدم تحديد الإعلان أي التزامات على الدول الأعضاء، واعتماده على حسن النية في تنفيذه، مما أضعف بشكل كبير الخطوات العملية والتنظيمية اللاحقة لتنفيذه.
- على الرغم من أن المؤتمر تناول معظم القضايا التي تواجه الدول العربية، إلا أن غياب التنسيق العربي والقدرات السياسية والاقتصادية حال دون استغلالها للفرص المتاحة. ونتيجة لذلك، لم يُضف المؤتمر شيئاً إلى الأمن القومي العربي أو التنمية الاقتصادية والسياسية العربية لذا، على الرغم من أهميته كخطوة هامة نحو تحقيق التطلعات الأوروبية، لم يُحقق مؤتمر برشلونة تلك التطلعات. ونتيجة لذلك، استمرت المبادرات والمشاريع في تطوير الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى نطاق أوسع وأكثر دقة.

لم يخضع مفهوم المتوسطية المستخدم في هذه الشراكة قط للمعايير الجغرافية للمنطقة، ولا لفكرة ترسيخ هوية متوسطية. تشير خريطة الدول المشاركة إلى وجود خلل في المشروع الأوروبي-متوسطي، مما يؤكد ضعفه في مواجهة المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، فقد تم استبعاد دولة تنتمي إلى منطقة المغرب العربي، وهي ليبيا، التي تُعتبر منطقة استراتيجية للاتحاد الأوروبي، رغم الحصار الدولي الذي كانت تعاني منه بسبب قضية لوكا رابي، وتم ضم الأردن، التي لا تطل على البحر الأبيض المتوسط، مع استبعاد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطية، هذا الغموض السائد بشأن المشاركين وانتمائهم للشراكة يعكس الغموض المحيط بهوية المشروع الأوروبي-متوسطي نفسه. يدفعنا هذا إلى التساؤل أكثر حول هوية المشروع مع انضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في ماي 2004، وإمكانية انضمام أعضاء من مناطق أخرى في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المشاركين في هذا المؤتمر يتميزون بتنوع ثقافي

¹ Guest Contributor - Opinion, "The Barcelona Process at 30: Europe's future depends on a stronger Mediterranean partnership", November 26, 2025, <https://shorturl.at/QiOS5>, Accessed on 25/01/2026

² صباح بالة، مرجع سابق.

وتعدد في الأديان، بما في ذلك الإسلام والمسيحية واليهودية. وهذا يشير إلى مشكلة خطيرة محتملة: فإذا تم استغلال هذا التنوع بفعالية، فسيكون مستقبل الشراكة واعداء؛ إلا أنه قد يكون أيضاً سبباً في فشلها¹.

الجدول رقم (3): ملخص الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995 (عملية برشلونة)

أهم الجوانب	الملخص
تسمية الاتفاقية	إعلان برشلونة/الشراكة الأوروبية المتوسطية
سنة الإطلاق	1995
المكان	برشلونة/إسبانيا
الأطراف المشاركة	الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط
السياق العام	بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي والسعي نحو تحقيق الاستقرار الإقليمي
الهدف الأساسي	خلق منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك
الطبيعة القانونية	إطار سياسي وتعاوني (غير ملزم قانونياً بالكامل)
النطاق الجغرافي	منطقة البحر الأبيض المتوسط
الأهمية الاستراتيجية	تعزيز نفوذ الاتحاد الأوروبي وإدارة التحديات الإقليمية

المصدر: من اعداد الباحث

الجدول رقم (4): الركائز الأساسية لعملية برشلونة

المجال	المضمون
الشراكة السياسية والأمنية	تعزيز السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
الشراكة الاقتصادية والمالية	إنشاء منطقة تجارة حرة ودعم التنمية الاقتصادية
الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية	تعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات وإدارة الهجرة

المصدر: من اعداد الباحث

¹ نصير العريايوي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، 2013، ص. 311.

المحور الرابع: السياسة الأوروبية للجوار

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، سواء في الجنوب أو في الشرق¹.

منذ عام 2004، وفرت سياسة الجوار الأوروبية إطارًا للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الستة عشر الأقرب جغرافيًا من الشرق والجنوب، مما أتاح تعزيز التعاون والوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي بموجب خطط عمل ثنائية من شأنها أن تُفضي في نهاية المطاف إلى اتفاقيات شراكة. وتُستكمل سياسة الجوار الأوروبية بثلاث مبادرات إقليمية: الاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة التآزر في البحر الأسود، والشراكة الشرقية. ويُعدّ كل من الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الشرقية مبادرتين متعددتي الأطراف، وتضمنان مؤسسات مشتركة (الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمة يورونست، والقمم الدورية²).

أولاً- الإطار العام لموضوع السياسة الأوروبية للجوار:

1. الخلفية التاريخية:

شكّل التوسع الشرقي عام 2004 تحديات جديدة هامة للاتحاد الأوروبي. فقد برز التساؤل حول كيفية التعامل مع الجيل الجديد من الدول المجاورة، وهي مجموعة من الدول شديدة التنوع ثقافيًا وجغرافيًا، والتي تشترك جميعها في سمة واحدة: قربها من الاتحاد الأوروبي. أدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة وضع سياسة جديدة ومتناسكة تجاه جيرانه الجدد، تُعالج هذه المسائل المعقدة. منذ البداية، استندت فكرة سياسة الجوار الأوروبية إلى عاملين رئيسيين: أولهما، الاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تقديم بديل لسياسة التوسع نظرًا لمحدودية قدرته على استيعاب أعضاء جدد، وثانيهما، الاقتناع بأهمية خلق منطقة سلام وازدهار في جواره³.

¹ European Union websites, European Neighbourhood Policy, 07/09/2021. Accessed on: 20/09/2025. Link: <https://shorturl.at/vAMrq>.

² Philippe Perchoc, The European Neighbourhood, Policy, European Parliamentary Research Service, October 2015, P.01.

³ Kristof Kleenmann, The European Neighbourhood Policy - A Reality Check How effective is the European Neighbourhood Policy in promoting good governance?, Romanian Academic Society, September 2010, p.05.

2. سياسة الجوار الأوروبية ومبدأ حسن الجوار:

عُرضت المسودة الأولى لسياسة الجوار الأوروبية في بيان المفوضية الأوروبية بعنوان "حول أوروبا الأوسع" في مارس 2003، تلاه ورقة استراتيجية حول سياسة الجوار الأوروبية في ماي 2004 ومنذ ذلك الحين، قدمت المفوضية الأوروبية ثلاثة مقترحات (في ديسمبر 2006، وفي ماي 2011، وفي ماي 2012) حول كيفية تعزيز سياسة الجوار الأوروبية وتحسينها واليوم، يشمل إطار سياسة الجوار الأوروبية رسميًا ستة عشر من أقرب جيران الاتحاد الأوروبي جغرافيًا و"سياسيًا" - الجزائر، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، ومصر، وجورجيا، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، ومولدوفا، والمغرب، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسوريا، وتونس، وأوكرانيا¹.

في وقت لاحق، اقترحت وزيرة الخارجية السويدية "آنا ليند" ووزير التجارة "ليف ببيرتزكه" أن تقرر المفوضية توسيع النطاق الجغرافي للسياسة الجديدة ليشمل روسيا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا المنطقة الممتدة من روسيا إلى المغرب. واقترحا توسيع علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه شرقًا وجنوبًا استنادًا إلى نهج شامل وموحد. ووفقًا للاقتراح السويدي، لا ينبغي لسياسة الجوار الجديدة أن تحل محل مبادرات التعاون القائمة، مثل اتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية واتفاقية الشراكة والتعاون مع مولدوفا، بل أن تكملها. ومع ذلك، لم تتمكن المقترحات السويدية ولا الوثائق اللاحقة التي أعدتها المفوضية من التوصل إلى حل وسط بين المبادرتين المقترحتين سابقًا².

جاء قرار إدراج دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في السياسة الجديدة نتيجةً لضغوط مارسها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا). إذ خشيت هذه الدول من أن يؤدي التوسع شرقًا إلى تحويل مركز ثقل الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، متجاهلةً بذلك دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وهذا ما يفسر اعتبار هذه الدول التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول أمرًا بالغ الأهمية في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر³، حين ساد الاعتقاد بأن الجماعات الإرهابية المعادية لأوروبا قد تتخذ من جنوب البحر الأبيض المتوسط قاعدة لها. في هذا

¹ Roman Petrov , "The EU Neighbourhood Policies and the Security Crises within the Eastern Neighbourhood", Security and Human Rights Monitor (SHRM) website, P.02. <https://shorturl.at/wNG9k>

² أيمن بلجلالي وعبد الحليم غازلي، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات" المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2020، ص 310 (305-331).

³ المرجع نفسه، ص.310.

السياق، أعلن الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، "خافيير سولانا"، وعضو المفوضية الأوروبية "كريس باتن"، في أوت 2002، عن مبادرة "أوروبا الأوسع". وقد تطورت هذه المبادرة لاحقاً إلى أداة الجوار، ثم إلى سياسة الجوار الأوروبية، كما هو موضح في ورقة استراتيجية قدمتها المفوضية الأوروبية في ماي 2004. وكان المجلس الأوروبي قد رحب بهذه الوثيقة في جوان 2003 باعتبارها أساساً جديداً لتطوير السياسة الأوروبية تجاه دول المنطقة. ومن خلال هذه الوثيقة، حدد الاتحاد الأوروبي أهداف هذه السياسة ومبادئها العامة وتوجيهاتها، والتي أقرها المجلس الأوروبي في 2003¹.

قدمت المفوضية الأوروبية خارطة طريق لإنشاء فرق عمل للإشراف على إعداد خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية. وفي العام نفسه، دعا المجلس الأوروبي إلى تقديم خطط عمل تفصيلية، مع الأخذ في الاعتبار استنتاجاته ومقترحاته، لتنفيذها. وبناءً على ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي إطلاق سياسة الجوار الأوروبية².

ثانياً - الإطار النظري لسياسة الجوار الأوروبية:

تستند سياسة الجوار الأوروبية إلى التزام الاتحاد الأوروبي وجيرانه بالعمل معاً في مجالات ذات أولوية رئيسية. وتقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. كما تضيف سياسة الجوار الأوروبية المعدلة ثلاث أولويات مشتركة للتعاون³:

- التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار؛
- الأمن؛
- الهجرة والتنقل.

يُعتبر التباين المبدأ التوجيهي لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار، ويُقرّ هذا النهج باختلاف تطلعات الدول الشريكة فيما يتعلق بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يُقدّم الاتحاد الأوروبي شراكات مُصممة خصيصاً لجيرانه. وتُوضع وثائق مشتركة (مثل أولويات الشراكة، وجداول أعمال مجلس الشراكة،

¹ أيمن بلجلالي وعبد الحليم غازلي، ص. 310.

² المرجع نفسه، ص. 311.

³ European Union websites, Op.Cit

أو ما يُماثلها) مع كل دولة، مع التركيز على المصالح المشتركة. وهذا يُتيح المرونة في تصميم الدعم بما يتناسب مع تطلعات كل دولة شريكة¹.

ومن المبادئ الأساسية الأخرى لسياسة الجوار الأوروبية زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتقاسم المسؤولية، ويكمن جوهر سياسة الجوار الأوروبية في الطموح إلى تعميق التعاون مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين. وتُتيح سياسة الجوار الأوروبية للدول الشريكة وصولاً أوسع إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وإطاره التنظيمي، ومعاييره، ووكالاته، وبرامجه الداخلية².

ثالثاً - التعريف بالسياسة الأوروبية للجوار:

مثلت سياسة الجوار الأوروبية سياسة خارجية إقليمية تهدف إلى بناء علاقات مميزة مع الدول المجاورة الجديدة للاتحاد الأوروبي الموسّع، دون منحها إمكانية الانضمام، كما هو موضح في ورقة استراتيجية المفوضية الأوروبية الصادرة في ماي 2004. للوهلة الأولى، تبدو سياسة الجوار الأوروبية مطابقة لسياسة توسيع الاتحاد الأوروبي التي بدأت في عام 2004، إذ تعتمد كلتا السياستين على الاتفاقيات والمفاوضات والمتابعة. وتشمل هذه المتابعة تقارير قطرية تُعدّها المفوضية الأوروبية، تُقيّم الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي للدول المجاورة. وتتضمن المرحلة التالية خطط عمل لسياسة الجوار الأوروبية مصممة خصيصاً لكل دولة على حدة، ويتم تنفيذها على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات³. يتم اقتراح خطط العمل هذه من قبل المفوضية الأوروبية، ويتم التفاوض عليها مع الدولة المستهدفة، ويوافق عليها الطرفان. وبذلك، تُرسّخ هذه الخطط برنامجاً للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول المجاورة، بهدف تحقيق التنفيذ الناجح مع توفير حوافز مالية⁴.

تشير سياسة الجوار الأوروبية إلى مجموعة السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تعاملاته مع جيرانه وشركائه، شرقاً وجنوباً. وقد انبثقت هذه السياسة من المؤسسات الأوروبية، وتندرج ضمن إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكان الهدف الأساسي منها توفير إطار للشراكة مع الدول الواقعة شرق الحدود الأوروبية الجديدة الناتجة عن توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، وذلك بهدف منع ظهور حدود جديدة. ونظراً لضعف الشراكة الأوروبية المتوسطية وفشلها، تم توسيع نطاق سياسة الجوار الأوروبية لتشمل

¹ European Union websites, Op.Cit.

² Ibid.

³ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازالي، مرجع سابق، ص. 311.

⁴ المرجع نفسه.

الدول المشاركة في هذه الشراكة، مما أعطى دفعة جديدة لعملية برشلونة. ثم تم توسيع نطاقها لاحقاً ليشمل دول جنوب القوقاز أيضاً، واكتمل هذا التوسع في ربيع عام 2004¹.

1. الدول المعنية بسياسة الجوار:

تنص المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على ضرورة تطوير علاقات خاصة مع الدول المجاورة، بهدف خلق منطقة ازدهار اقتصادي وحسن جوار على حدود الاتحاد الأوروبي، تستهدف سياسة الجوار الأوروبية ست عشرة دولة، يمكن تقسيمها تقريباً إلى أربع مناطق جغرافية²:

- دول جنوب البحر الأبيض المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، ومصر.
- دول شرق البحر الأبيض المتوسط: الأردن، إسرائيل، لبنان، الأراضي الفلسطينية، وسوريا.
- شرق أوروبا: مولدوفا، أوكرانيا، وبيلاروسيا.
- دول جنوب القوقاز: أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان. أما بالنسبة لبقية دول البحر الأبيض المتوسط، فيتم التعامل مع كل حالة على حدة. فعلى سبيل المثال، مشاركة ليبيا الكاملة مشروطة بقبولها الالتزامات التي تفرضها عملية برشلونة. وانضمام سوريا إلى سياسة الجوار الأوروبية مشروط بتصديقها على اتفاقية الشراكة. وستستفيد بيلاروسيا من سياسة الجوار الأوروبية بمجرد إجرائها إصلاحات سياسية. علاوة على ذلك، تم تأجيل انضمام دول غرب البلقان إلى المبادرة نظراً لاحتمالية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب. أما روسيا، فهي ليست جزءاً من سياسة الجوار الأوروبية، بل مُنحت وضعاً خاصاً من قبل الاتحاد الأوروبي، نظراً لاختلاف علاقتها بروسيا عن علاقات الدول الأخرى. علاوة على ذلك، فإن اقتصادها لا يعتمد بشكل أساسي على الاتحاد الأوروبي، على عكس اقتصادات دول الجوار الأوروبي³.

رابعاً- أهداف ووسائل السياسة الأوروبية للجوار (خطط العمل):

"الهدف المعلن هو "إنشاء منطقة تتمتع بالاستقرار والأمن والازدهار المشتركين، مع درجة عالية من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي"⁴.

¹ رتيبة برد، "سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص 576 (574-587)

² أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 312.

³ المرجع نفسه، ص. 312.

⁴ رتيبة بارد، مرجع السابق، ص 576.

يظل الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية هو ضمان بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة في الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الأوروبي، مع تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والأمني والثقافي مع الدول المجاورة، وهو ما يعني مشاركة كل شيء باستثناء الانضمام إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي¹. وضعت سياسة الجوار هذه لتجنب ظهور خط فاصل جديد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، ولتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار لجميع الأطراف المعنية. وتتيح سياسة الجوار الأوروبية علاقات مميزة مع جيران الاتحاد الأوروبي، قائمة على التزام مشترك بالقيم المشتركة في مجالات سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان، وتعزيز علاقات حسن الجوار، ومبادئ اقتصاد السوق، والتنمية المستدامة. وتهدف سياسة الجوار الأوروبية، لا سيما بعد توسع الاتحاد الأوروبي عام 2004، إلى بناء "حلقة من الأصدقاء" لتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار، وتنمية التزام مشترك بالقيم المشتركة. وعلى وجه الخصوص، تعمل هذه السياسة ضمن نطاق جوارها المباشر على ترسيخ مفاهيم مثل سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان، بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية وتحقيق تعاون أوثق بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه والمنطقة المحيطة به².

1. الموارد المالية المخصصة لأداة الجوار والشراكة:

من خلال أداة الجوار والشراكة (2007-2013)، سعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم التنمية المستدامة والإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول الجوار الأوروبي، بما يتماشى مع المعايير الأوروبية، فضلاً عن دعم الأولويات المتفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي والشراكة مع روسيا³. بلغت الميزانية المخصصة لدول الجوار حوالي 15.433 مليار يورو للفترة 2014-2020، والتي تغطي دول الشراكة الشرقية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط⁴.

خامساً - السياسة الأوروبية للجوار والمسارات والمبادرات الموازية والمتكاملة معها:

توزع آليات الجوار والشراكة الأوروبية من خلال ثلاثة أنواع من البرامج⁵:

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 311.

² رتيبة بارد، المرجع السابق، ص.ص. 576.577..

³ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 312.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه، ص.ص. 312.313.

■ برامج وطنية لكل دولة شريكة: أي برنامج واحد لكل دولة من الدول الست عشرة المشاركة في سياسة الجوار الأوروبي.

■ برامج إقليمية: برنامج واحد لدولة في أوروبا الشرقية، وبرنامج آخر لدولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج إقليمي مشترك.

(برامج التعاون عبر الحدود):

يوجد خمسة عشر مشروعًا للتعاون عبر الحدود لدول الجوار.

1. الإطار السياسي: ثنائي ومتعدد الأطراف:

يدعم الاتحاد الأوروبي أهداف سياسة الجوار الأوروبية من خلال الحوار السياسي وعدد من الأدوات الأخرى، بما في ذلك الدعم المالي والتعاون التقني. وتشكل جداول أعمال مجالس الشراكة، وأولويات الشراكة، وما يعادلها، الأساس لتحديد أولويات المساعدة من خلال وضع برامج إصلاح سياسي واقتصادي قصيرة ومتوسطة الأجل. ويتم الاتفاق على هذه البرامج بشكل مشترك لتعكس احتياجات ومصالح وقدرات الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة. وتستند جداول أعمال مجالس الشراكة وأولويات الشراكة إلى الاتفاقيات القانونية القائمة مع الاتحاد الأوروبي - اتفاقيات الشراكة أو اتفاقيات الشراكة والتعاون¹.

تم تطوير أدوات إضافية ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الوصول إلى الأسواق، ولا سيما من خلال المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة².

تتناقش التطورات في مختلف البلدان في تقارير خاصة بكل بلد، تصدرها دائرة العمل الخارجي الأوروبية والمفوضية الأوروبية قبل اجتماعات مجالس الشراكة أو غيرها من الفعاليات رفيعة المستوى المماثلة. العلاقات الثنائية³.

يوجد ستة عشر شريكا في سياسة الجوار الأوروبية: الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، جمهورية مولدوفا، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس، وأوكرانيا⁴.

¹ European Union websites, Op.Cit.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

2. العلاقات متعددة الأطراف:

تشمل مبادرات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف التي تضطلع بها سياسة الجوار الأوروبية ما يلي¹:

- الشراكة الشرقية.
- الشراكة المتجددة مع دول الجوار الجنوبي.
- أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط.
- الاتحاد من أجل المتوسط.
- التعاون في البحر الأسود.
- البعد الشمالي.
- سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القطب الشمالي.
- التعاون عبر الحدود.

سادساً - السياسة الأوروبية للجوار : تقييم النتائج:

لعل من أهم مزايا سياسة الجوار الأوروبية التزامها بمعالجة القضايا المشتركة، سواءً كانت اقتصادية أو سياسية، فضلاً عن تأكيدها على ضرورة اتباع نهج أكثر مرونة في حركة الأفراد والتأثيرات. ومن مزاياها الأخرى رغبتها في إقامة شراكات عابرة للحدود تُمكن المناطق من التعاون (توأمة المدن) وتحقيق التعاون التقني².

1. تعزيز التعاون مع دول الجوار الشرقية والجنوبية:

18 مارس 2020، حددت دائرة العمل الخارجي الأوروبية والمفوضية الأوروبية سياسة الشراكة الشرقية لما بعد عام 2020 - تعزيز القدرة على الصمود - شراكة شرقية مستدامة للجميع، وذلك في إطار الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز القدرة على الصمود³.

في 2 جوان 2021، قدمت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية مقترحاً حول كيفية المضي قدماً في أولويات التعاون مع الشركاء في الشرق خلال السنوات المقبلة، مدعوماً بخطة اقتصادية واستثمارية. ويهدف البرنامج الشامل إلى زيادة التجارة والنمو وفرص

¹ European Union websites, Op.Cit.

² رتيبة برد، مرجع سابق، ص. 581.

³ European Union websites, Op.Cit.

العمل؛ والاستثمار في الربط الشبكي؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ ودعم التحول الأخضر والرقمي؛ وتعزيز مجتمعات عادلة ومتساوية بين الجنسين وشاملة للجميع¹.

في 9 فيفري 2021، اعتمد جهاز العمل الخارجي الأوروبي والمفوضية الأوروبية سياسةً بشأن تجديد الشراكة مع دول الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط. تدعم هذه المبادرة "خطة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاستثمارية لجيراننا الجنوبيين"، والتي تهدف إلى إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة في المنطقة².

2. سياسة السلام والأمن والدفاع:

يقيم الاتحاد الأوروبي تعاوناً أمنياً واسع النطاق ومتنوعاً مع شركائه في سياسة الجوار الأوروبي. ويشمل هذا التعاون مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومنع النزاعات، وإدارة الأزمات، وإصلاح القطاع الأمني³.

يُعدّ إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني هدفاً مشتركاً مع العديد من شركاء سياسة الجوار الأوروبية. ويُقدّم الاتحاد الأوروبي المشورة والدعم المالي للإصلاحات المؤسسية والتشريعية.

ويستمر التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف، لا سيما مع الشركاء في دول الجوار الجنوبي، وهناك طموح مشترك ورغبة في توسيع نطاقه. كما يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط أطر التفاوض الدولية لحل النزاعات (كما هو الحال في ليبيا وسوريا وأوكرانيا) وتدابير بناء الثقة. ويزداد الاهتمام بالتهديدات الناشئة، مثل التهديدات السيبرانية والهجينة، فضلاً عن معالجة تأثير تغير المناخ على الأمن⁴.

سابعاً - السياسة الأوروبية للجوار: رهانات وتحديات:

بشكل عام، لا تزال مزايا سياسة الجوار الأوروبية المحددة محدودة، وتعتمد على وجود عقبات كبيرة تعيق إرساء صيغة شراكة وتعاون فعالة تُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية. ومن أهم هذه العقبات الصعوبات التي تواجه مسارات التجارة والتكامل الاقتصادي⁵.

أدت التطورات الجيوسياسية والأمنية، إلى جانب وتيرة الأحداث المتسارعة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، إلى ظهور عدد من التحديات أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظراً لقربها

¹ Ibid.

² Ibid.

³ European Union websites, Op.Cit.

⁴ Ibid.

⁵ رتيبة برد، مرجع سابق، 582.

الجغرافي، وهي تحديات قد تصل إلى حد التهديدات. وقد تنوعت طبيعة هذه التحديات والتهديدات، وتفاقت حدتها بفعل الديناميكية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصاعدت منذ عام 2011¹.

1. تحدي إرساء الاستقرار في الدول المجاورة:

1.1. الجوار الجنوبي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في مطلع عام 2016 برنامجاً إصلاحياً في عدد من دول جواره الجنوبي، بما فيها لبنان والأردن والجزائر ومصر وتونس. ويستثني هذا البرنامج سوريا وليبيا، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على مراجعة سياسته للجوار الأوروبي لمعالجة حالة عدم الاستقرار الناجمة عن النزاعات في هاتين الدولتين وتأثيرها على المنطقة. وتشمل هذه المراجعة توجيه الدعم المالي نحو مراقبة الحدود ومنع تسلل الجماعات الإرهابية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. إضافةً إلى ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية في سوريا في مارس 2016، تحدد نهجاً مشتركاً بالتعاون مع قوى دولية مثل روسيا والولايات المتحدة لإيجاد حل سياسي للنزاع. واستجابةً لذلك، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً من خلال الصندوق الاستئماني الإقليمي، بلغ حوالي 932 مليون يورو، للمنظمات الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة والتي تدعم اللاجئين في دول الجوار السوري (لبنان والأردن وتركيا). ومع ذلك، لا تزال الموارد المالية شحيحة وغير كافية لمعالجة أزمة اللاجئين بسبب النزاع المستمر. علاوة على ذلك، تعاني دول مثل الأردن ولبنان من أزمات اقتصادية وسياسية أعاققت قدرتها على الاستجابة بفعالية لأزمة اللاجئين².

فيما يتعلق بتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بحل الدولتين، وهو أمر حيوي لتعزيز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا سيما وأن استمرار الصراع يؤثر سلباً على آفاق السلام والتعاون التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك تأثيره على مسار التعاون بين دول المنطقة في إطار سياسة الجوار الأوروبية³.

2.1. دول الشراكة الشرقية:

يلتزم الاتحاد الأوروبي بلعب دور أكبر في ترسيخ الاستقرار في أوكرانيا ومولدوفا وبييلاروسيا. ويؤكد مراراً وتكراراً أن هدفه الرئيسي هو تطبيق سياسة الجوار الأوروبية بأبعادها الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة في هذه الدول التي تواجه صعوبات

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 318.

² المرجع نفسه، ص. 319.

³ المرجع نفسه.

اقتصادية وسياسية. ويُقدّم هذا الدعم بشكل فردي، مصمم خصيصًا لتلبية احتياجات كل دولة، ويشمل مساعدات اقتصادية وحوافز مالية يبلغ مجموعها حوالي 730 مليون يورو. علاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي الحوار السياسي والأمني، لا سيما في أعقاب اندلاع النزاع في أوكرانيا عام 2014، ويعزز التعاون الاقتصادي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الشراكة الشرقية. كما يسعى إلى موازنة قوانين هذه الدول وأنظمتها مع التشريعات الأوروبية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع تحمل الأعباء المالية والعسكرية للالتزاماته بمفرده، حيث تواجه العديد من دوله الأعضاء أزمات اقتصادية وسياسية، مما يؤثر سلبًا على الوفاء بالتزاماته تجاه الدول المجاورة بموجب سياسة الجوار الأوروبية. وعلى الرغم من ذلك، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة تدابير، أبرزها ما يلي¹:

- نشر بعثات الدعم المدني (السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة) وبعثات المساعدة الحدودية في عدد من الدول المجاورة، بما فيها أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وفلسطين وليبيا، بدعم مالي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبر صناديق استئمانية.
- دعم الحوار بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة، بهدف تعزيز الاستقرار في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأذربيجان، مع دعم التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون مع الشركاء في الجوار الجنوبي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف، ومواجهة انتشار الجماعات المسلحة في سوريا والعراق وليبيا، من خلال الحوار الأمني والتنسيق على مستوى الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.
- دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني في دول ثالثة في إطار الاستراتيجية الأوروبية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في جوان 2016.

2. تحدي إدارة الهجرة غير النظامية:

لا يزال الاتحاد الأوروبي يواجه تحديًا استثنائيًا مع وصول أكثر من مليون لاجئ فارين من الحرب أو الاضطهاد السياسي أو الفقر من الدول المجاورة. وتُعدّ ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة الجهات الرئيسية للاجئين منذ عام 2015-2019، ورغم محاولات الاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير عاجلة لاحتواء موجات المهاجرين، فإنه لا يزال يفتقر إلى التضامن والمسؤولية المشتركة فيما يتعلق بأمن الحدود

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 320.

وإدارة تدفقات الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء. وتشمل التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ما يلي¹:

- زيادة التمويل المخصص للدول الأعضاء لمراقبة الحدود البرية والبحرية الخارجية منذ بداية الأزمة إلى ما يقارب 10 مليارات يورو.
- دعم الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على حماية حدودها الخارجية، لا سيما في ظل ضغط تدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دور المكتب الأوروبي لدعم اللاجئين.
- يهدف دعم الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا، في إطار اتفاقية موقعة مع تركيا، إلى تمويل 90 مشروعًا لدعم ما يقارب 1.7 مليون لاجئ.
- دور الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي في دعم اللاجئين السوريين والنازحين داخليًا، من خلال تبني 75 مشروعًا، تشمل مبادرات في مجالي الصحة والتعليم، في حوالي 26 دولة أفريقية، لا سيما في منطقة الساحل مثل النيجر. وكان الهدف هو تفكيك شبكات التهريب من النيجر إلى ليبيا.

بشكل عام، أثبتت هذه الاستراتيجية الأوروبية عدم فعاليتها في إدارة تدفقات الهجرة ومراقبة الحدود الخارجية للدول الأعضاء. وقد ازداد تدفق اللاجئين مؤخرًا، لا سيما القادمين عبر الجزر اليونانية وإسبانيا وإيطاليا ومالطا وقبرص. ووصل ما يقرب من 47 ألف مهاجر بحرًا في عام 2019، بزيادة تقارب 29% على ذلك، لا يزال خطر ضغط الهجرة قائمًا، خاصة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار الناجمة عن النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا، فضلًا عن النمو السكاني وتغير المناخ والهجمات الإلكترونية. في الواقع، تتطلب مواجهة هذه التحديات تضامنًا كبيرًا بين الاتحاد الأوروبي ودوله في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين، وتأثير ذلك على استمرار اتفاقية شنغن، التي تُعد أساسية للاقتصاد الأوروبي ودول منطقة اليورو².

3. أمن الطاقة:

تزايدت المخاوف الأوروبية بشأن أمن الطاقة، لا سيما وأن الصناعات الأوروبية اعتمدت لسنوات طويلة على روسيا كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي. وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى معالجة هذا الأمر بتنويع

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 321.

² المرجع نفسه، ص. 321.

مصادر استيراده من جيرانه الجنوبيين. إلا أن هذه الدول تواجه مخاطر تتعلق بانعدام الأمن، كما هو الحال في ليبيا. علاوة على ذلك، تتطلب مواجهة هذه التحديات مسؤولية مشتركة وتضامناً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجيرانه¹.

كما خصص الاتحاد الأوروبي نحو 18.8 مليار يورو لمساعدة بعض دوله في مواجهة خطر انقطاع إمدادات الغاز الروسي، كما هو الحال في أوكرانيا، نظراً لاعتماد دول الشراكة الشرقية، مثل مولدوفا وأوكرانيا، على إمدادات الطاقة الروسية. فقد تؤدي هذه الانقطاعات إلى إفلاس الصناعات المعتمدة على الطاقة وزعزعة استقرار الأنظمة السياسية في أوكرانيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية. وبناءً على ذلك، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية تهدف إلى مساعدة هذه الدول في مواجهة روسيا، التي تسعى إلى تخفيف الضغط على حلف الناتو باستخدام الغاز كسلاح ضدها. وتحتاج قطاعات الطاقة في أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا إلى مليارات اليورو لدعم إصلاحات الطاقة. ونتيجة لذلك، قدم الاتحاد الأوروبي بتحويلات مباشرة إلى ميزانيات شركاته في هذه الدول (باستثناء بيلاروسيا)، بلغت نحو مليار يورو، أي ما يعادل 60% من المساعدات الثنائية للفترة 2014-2020. ويمثل هذا التحدي الأكبر الذي يواجه الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة. أدرك صانعو السياسات في الاتحاد الأوروبي أهمية تطبيق بند "التضامن في مجال الطاقة" الوارد في معاهدة لشبونة المعدلة، والذي يهدف الاتحاد الأوروبي من خلاله إلى تطوير آليات جديدة للحد من الاعتماد على روسيا عبر تنويع مصادر إنتاج الغاز الطبيعي. وقد وُضع التعاون في مجال الطاقة في صميم سياسة الجوار الأوروبية. ومع ذلك، لم تُنفذ المبادرات التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي حتى الآن بسبب خلافات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه. فعلى سبيل المثال، اقترحت المفوضية الأوروبية مبادرة تتعلق بالطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى مشروع الكهرباء الذي أُعلن عنه في سياق البيان الختامي لقمة باريس والذي سيبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 20 جيجاوات بحلول بداية عام 2020.²

4. أثر التنافس بين القوى العظمى على تنفيذ سياسة الجوار:

1.4. أثر السياسات الروسية في أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط:

تتبع الرؤية الروسية لدول أوروبا الشرقية من كونها فضاء جيوسياسياً حيوياً للمصالح الروسية ولذلك، سعت روسيا دائماً إلى التأثير على جيرانها استناداً إلى الروابط التاريخية. ومع ذلك، بدأت أوروبا

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق ، ص.323.

² المرجع نفسه، ص.323.

بتوسيع نطاق نفوذها في دول أوروبا الشرقية في إطار سياسة الجوار، بعد قبول عدد كبير منها في الاتحاد الأوروبي، وهي خطوة لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الروسية في المنطقة¹.

أظهر التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008، حتى مع الهدف المعلن المتمثل في حماية السكان الناطقين بالروسية، ملامح سياسة روسية جديدة تهدف إلى استعادة مناطق نفوذها التقليدية. وقد أثر ذلك بدوره على التعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وتجلّى التنافس بين الجانبين في العديد من دول الشراكة الشرقية، مثل بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا. تمثل هذه الدول أهمية جيوسياسية واقتصادية لروسيا، إذ تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمقها الاستراتيجي، وتحميها من نفوذ حلف شمال الأطلسي (الناتو). علاوة على ذلك، تُعد هذه الدول ممرات عبور للغاز والنفط الروسيين إلى أوروبا².

تسعى روسيا إلى عرقلة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المذكورة آنفاً، الأمر الذي يُشكل تحدياً للاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر هذه الدول منطقة عبور لما يقارب 90% من شحنات النفط و100% من شحنات غاز بروم إلى أوروبا، ولذلك، يبقى التنافس الأوروبي الروسي وتداعياته التحدي الأكبر أمام تنفيذ خطط العمل في إطار سياسة الجوار، بما في ذلك مواجهة الضغوط الروسية على أوروبا من خلال البحث عن مصادر بديلة للنفط والغاز الروسيين³.

2.4. تداعيات الوجود الصيني في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المصالح الأوروبية:

لطالما كانت الصين والاتحاد الأوروبي شريكين تجاريين. إلا أنه في أعقاب أزمة منطقة اليورو عام 2008، نما الاستثمار الصيني في أوروبا نمواً ملحوظاً، حيث زاد بنحو 50 ضعفاً. ففي غضون ثماني سنوات، ارتفع من حوالي 840 مليون دولار أمريكي عام 2008 إلى ما يقرب من 37 مليار يورو عام 2016، وفقاً لإحصاءات روديوم لعام 2019، مما يؤكد التحول في العلاقات الصينية الأوروبية، والذي ستكون له تداعيات اقتصادية وجيوسياسية على دول الاتحاد الأوروبي لاحقاً⁴.

تسعى الصين بوضوح إلى إعادة هيكلة موازين القوى القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بنقل التنافس الصيني الأمريكي من بحر الصين الجنوبي إلى البحر الأبيض المتوسط، والدفاع عن مصالحها هناك، لا سيما في ظل نفوذها المحدود نسبياً في الأزمات الإقليمية الكبرى كالنزاع في سوريا

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص.323.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص.325.

وليبيا. ولتحقيق هذه الغاية، تبنت الصين استراتيجية تجلّت ملامحها عندما أجرت مناورات عسكرية واسعة النطاق استمرت عشرة أيام مع روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط في ماي 2015.¹

يدرك صناع القرار الصينيون أهمية اتخاذ خطوات استراتيجية ليصبحوا لاعباً اقتصادياً رئيسياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وربما لاعباً عسكرياً في المستقبل القريب. سيعزز هذا من نفوذهم السياسي والدبلوماسي في أوروبا، لا سيما في ضوء عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات التي بلغت قيمتها حوالي 348 مليار دولار. استحوذت الصين على أكثر من 350 شركة أوروبية خلال السنوات العشر الماضية. فعلى سبيل المثال، يُقدّر حجم الاستثمار الأجنبي الصيني في المملكة المتحدة بنحو 70 مليار دولار، وفي إيطاليا بنحو 31 مليار دولار، وفي ألمانيا بنحو 20 مليار دولار، وفي فرنسا بنحو 13 مليار دولار، وفي البرتغال بنحو 9 مليارات يورو، وهو ما يعادل 75% من إجمالي الاستثمارات الصينية في سوق الاتحاد الأوروبي لعام 2017. إضافة إلى ذلك، أصبح ميناء بيرايوس نقطة دخول رئيسية للمنتجات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب موانئ بورسعيد والإسكندرية في مصر، وموانئ أشدود وحيفا في إسرائيل، وجنوة ونابولي في إيطاليا، مع إنشاء مدينة صناعية مجاورة لميناء طنجة في المغرب. في هذا السياق، أدرك صناع القرار في الاتحاد الأوروبي أهمية إيجاد توازن بين الانفتاح الاقتصادي على الصين، وتزايد المخاوف الأمنية المرتبطة بتنامي النفوذ الصيني في أوروبا، ولقد اقترحت المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2018 تشريعاً جديداً لإنشاء آليات أوروبية مشتركة لمراقبة الاستثمارات الأجنبية الصينية في أوروبا، ويركز هذا التشريع على حماية الأمن الأوروبي من جهة، ومنع خسارة السوق الأوروبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة أخرى، لا سيما في ظل الاستثمارات الصينية في مجالي التكنولوجيا الحيوية والبنية التحتية.²

في ظل غياب نهج أوروبي موحد لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، تستغل الصين الفجوات القائمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتعزيز البعد الاقتصادي دون مراعاة تأثير ذلك على المشهد السياسي والشؤون الداخلية لشركائها في شمال أفريقيا وشرق المتوسط. ويتجلى غياب التنسيق بين الدول الأعضاء في تبني موقف موحد بشأن مبادرة الحزام والطريق الصينية من

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص.325.

² المرجع نفسه، ص.325.

خلال مشاركة بعض الدول الأوروبية في هذه المبادرة. وهذا يشكل تحدياً لمستقبل الاتحاد الأوروبي والعمل المشترك بين دوله الأعضاء¹.

3.4. أثر الدور الأمريكي في شرق المتوسط:

ترتبط الولايات المتحدة والدول الأوروبية بعلاقات شراكة تقليدية، وتتفق في العديد من القضايا، بدءاً من السياسة التجارية وصولاً إلى السياسة الخارجية والأمن. ويتعاون الجانبان تعاوناً وثيقاً على الساحة الدولية، ضمن مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي (الناتو). ويُعد حجم تدفقات التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، بموجب الترتيبات المختلفة المتفق عليها بينهما، مؤشراً واضحاً على مستوى العلاقات بينهما. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض نقاط الاختلاف والخلاف، وأبرزها سياساتهما تجاه منطقة المتوسط².

في هذا السياق، اكتسبت شمال أفريقيا ومنطقة الساحل أهمية بالغة في السياسة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وظلت لفترة طويلة ضمن أولويات الولايات المتحدة، مدفوعة بمخاوف أمنية قوية. وقد أثار هذا الأمر قدراً من الشك والقلق لدى بعض الدول الأوروبية الفاعلة في المنطقة، والتي تشعر بالقلق على مناطق نفوذها التقليدية ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، كما هو الحال مع فرنسا. ويُعدّ تأمين موارد الطاقة واليورانيوم، إلى جانب معادن أخرى ذات أهمية حيوية في الصناعات الاستراتيجية والعسكرية، حجر الزاوية في السياسة الأوروبية في المنطقة. ويتجلى ذلك أيضاً في امتلاك بعض دول المنطقة احتياطات كبيرة من خام الحديد، الذي يُستخدم في صناعة الصلب الأوروبية³.

تُنتج النيجر أيضاً ما يقارب 8.7% من اليورانيوم العالمي، ما يُغطي نحو 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تسعى فرنسا إلى قيادة دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة وسيطرة الولايات المتحدة على الشؤون الأمنية. ولذلك، سعت فرنسا إلى تبني استراتيجية تُؤمّن مصالحها في منطقة الساحل من جهة، وتُنافس النفوذ الأمريكي من جهة أخرى. في المقابل، عملت الولايات المتحدة على السيطرة على الموارد الطبيعية من خلال تكثيف وجودها العسكري. تُعدّ الاعتبارات الأمنية والاقتصادية من الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما في تأمين علاقاتها مع دول شمال أفريقيا والساحل فيما يتعلق بأمن الطاقة. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الجزائر دولة محورية في السياسة الأمريكية نظراً لاحتياطاتها من النفط والغاز، ونفوذها في منطقة المغرب العربي، وخبرتها في

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 325.

مكافحة الإرهاب. أما المغرب، فهو حليف وثيق للولايات المتحدة في المنطقة، إذ يتلقى نحو 80% من إجمالي المساعدات المُقدمة لدول المغرب العربي. وقد يُشكّل هذا تحدياً كبيراً للمصالح الأوروبية في المنطقة. علاوة على ذلك، أدى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تقليص النفوذ الأوروبي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، على الرغم من تراجع نفوذها في مناطق أخرى كالخليج العربي واليمن وآسيا الوسطى. ونتيجة لذلك، يدرك صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي أن نجاح أو فشل نهجهم في المنطقة يتوقف على توافقه مع المصالح الأمريكية ودعمه لها. كما أن العلاقات بين الجانبين متوترة منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، لا سيما بعد انسحابه من بعض الالتزامات المتفق عليها سابقاً مع أوروبا، وخاصة القيود التجارية المفروضة عليها. سيؤثر هذا سلباً على الاقتصاد الأوروبي ويزيد من تباطؤه. عموماً، يواجه الاتحاد الأوروبي حالياً عجزاً عن معالجة قضايا الأمن القومي الأوروبي بشكل مستقل، وعن القيام بدور أكثر استقلالية في حل وإدارة النزاعات والأزمات الإقليمية، لا سيما في حل الأزمة الأوكرانية دون دعم أمريكي، والذي يُمارس من خلال الوجود العسكري الأمريكي وقواعده المنتشرة في أنحاء أوروبا¹.

على الرغم من صعوبة التقييم الموضوعي لسياسة الجوار الأوروبية نظراً للتحديات التي تعيق تنفيذها، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه السياسة، منذ إطلاقها عام 2004، قد أعطت دفعة قوية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وقد ازداد نفوذ الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات والنزاعات، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي مع هذه الدول المجاورة².

فلا تزال العديد من التحديات الداخلية والخارجية تؤثر على السياسة، وأبرزها قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي. تُقدّم هذه التحديات لصانعي السياسات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي واقعاً جديداً، يتطلب دراسة متأنية لأسباب تخلي البعض عن فكرة التكامل الأوروبي لصالح الدولة القومية، وانخراطاً صريحاً في هذا الواقع الجديد بعد أن بالغ الكثيرون في تقدير قدرة أوروبا على تجاوز خلافاتها والتحرك نحو هوية أوروبية فوق وطنية³.

إن التحديات المستمرة منذ عام 2015، إلى جانب انخفاض قيمة اليورو في العديد من الدول وتزايد التهديدات الإرهابية نتيجة لعدم الاستقرار في الدول المجاورة، تزيد الأمور تعقيداً. ويأتي كل هذا

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص.ص. 326-327.

² المرجع نفسه، ص.ص. 327-328.

³ المرجع نفسه.

في ظل غياب التضامن بين الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات، مما يزيد الضغط على المحور الفرنسي الألماني لقيادة الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد. علاوة على ذلك، فإن التنافس بين القوى الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الوجود الصيني الذي جعل الصين أكبر شريك تجاري ومستثمر أجنبي للعديد من الدول المجاورة لأوروبا، قد ترتبت عليه تداعيات اقتصادية وجيوسياسية أثرت سلباً على المصالح الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أثرت الترتيبات الروسية في أوروبا الشرقية وشرق المتوسط على استقرار النفوذ الأوروبي هناك، على الرغم من أن الدفاع عن مصالح الاتحاد الأوروبي في دول أوروبا الشرقية قد يعزز موقف الاتحاد في الحوار مع روسيا. وبالمثل، سيشكل الوجود الأمريكي في المنطقة بلا شك عقبة رئيسية أمام توسيع النفوذ الأوروبي التقليدي في العديد من الدول، واختباراً حقيقياً لقدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق الاستقلال عن المظلة الأمنية الأمريكية¹.

تزايد المخاوف داخل الاتحاد الأوروبي بشأن الآثار السياسية والاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. فخرجها يعني استمرار الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي يعاني منها الاتحاد، مما يهدد مستقبله إن لم تتم إدارتها بما يتناسب مع التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كأزمة اللاجئين مثلاً².

من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لم تتجح بعد في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والفجوة التنموية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. كما أن العلاقات بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط لا تزال تتأثر بالتطورات على الساحة الدولية لذا، يبدو من الضروري أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التضامن بين دوله الأعضاء لحماية مصالحه وتماسكه دولياً. ويشمل ذلك وضع تدابير مشتركة لمواجهة هذه التحديات الكبيرة، التي تُشكل أكبر عقبة أمام سياسة الجوار الأوروبية في المستقبل القريب، وتُعيق تنفيذها. كما يستلزم الأمر مراجعة السياسة الخارجية الأوروبية عمومًا، وسياسة الجوار خصوصًا، لمواكبة المشهد الدولي سريع التطور³.

تعتبر هذه المبادرة محدودة المضمون، إن لم تكن جوفاء تمامًا. فعلى الرغم من هدفها المعلن باستكمال الجهود المبذولة ضمن عملية برشلونة، إلا أنها اقتصرَت على المسار الأمني، واضحةً أهدافاً تتلخص في

¹ أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص.ص. 326.327.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

محاور رئيسية: محاولة إيجاد حلول من خلال التنسيق المتوسطي المشترك للظواهر الأساسية التي تؤثر على أمن البحر الأبيض المتوسط عمومًا، وأوروبا خصوصًا. وتشمل هذه الظواهر الهجرة غير النظامية، والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود¹.

جدول رقم (5): ملخص حول سياسة الجوار الأوروبية

النشأة	تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2004 بعد التوسع الشرقي للاتحاد الأوروبي، بهدف بناء علاقات وثيقة مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب دون تقديم عضوية الاتحاد الأوروبي
التطور	تم تحديث السياسة في عام 2011 في أعقاب الربيع العربي لدعم الديمقراطية والإصلاحات، وتمت مراجعتها في عام 2015 لجعلها أكثر مرونة وعملية، مع التركيز على الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية.
الأهداف	تتمثل الأهداف الرئيسية في تعزيز الاستقرار والأمن في البلدان المجاورة، ودعم الإصلاحات السياسية والديمقراطية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري، وإدارة الهجرة، وتعزيز التعاون في مجالات مثل الطاقة والأمن.
الإنجازات	تشمل الإنجازات تعزيز الشراكات الثنائية، وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون والتجارة، وتقديم المساعدة المالية والتقنية، وتحسين التعاون في مجالات الأمن والهجرة والطاقة.
التحديات	تشمل التحديات الرئيسية عدم الاستقرار السياسي في المناطق المجاورة، والصراعات الإقليمية، والإصلاحات الديمقراطية المحدودة، وضغوط الهجرة، والاختلافات في المصالح بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه.

المصدر: من اعداد الباحث

¹ رتيبة برد، مرجع سابق، ص. 583.

المحور الخامس: المبادرات والمسارات الأوروبية المتوسطية الأخرى

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد الفضاء الأوروبي-متوسطي انتشاراً واسعاً للمبادرات والمشاريع الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، سعياً لتحقيق الاستقرار والتنمية المشتركة. ومن أبرز هذه المبادرات عملية برشلونة، التي أرست دعائم التعاون الإقليمي، إلى جانب سياسات لاحقة سعت إلى تكييف هذه الشراكة مع الديناميكيات الدولية والإقليمية المتغيرة. وفي هذا السياق، برز الاتحاد من أجل المتوسط كآلية متجددة لتنشيط العلاقات الأوروبية-متوسطية من خلال نهج أكثر واقعية وتوجهاً نحو المشاريع. ويمثل هذا الاتحاد، الذي اقترحه نيكولا ساركوزي عام 2007، مرحلة متقدمة في التعاون الإقليمي، سواء من حيث هيكله المؤسسي أو تركيزه على تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الاقتصادية والتنموية والأمنية في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أولاً- الاتحاد من أجل المتوسط:

انبثقت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط خلال اجتماع روما الذي عُقد في 20 ديسمبر 2007، بين الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، ورئيس الوزراء الإسباني "رودريغو ثاباتيرو"، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي. وقد دعا هذا الاجتماع، المعروف باسم "إعلان روما"، قادة دول المتوسط على ضفتيه الشمالية والجنوبية، لمناقشة الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والذي تضمن عدة أفكار رئيسية:¹

- تحقيق السلام والتنمية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.
- إعادة السلام والازدهار والتقدم إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، مهد الحضارة والثقافة.
- إقامة شراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لخلق بيئة مواتية للتعاون المتوسطي.
- اعتبار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مكملاً لآليات التعاون الأوروبية-متوسطية القائمة، وتحديدًا عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.
- دعوة رؤساء دول وحكومات دول البحر الأبيض المتوسط لحضور قمة باريس في العاصمة الفرنسية لدراسة المشروع ووضع أسسه.

تم تأكيد فكرة الاتحاد المتوسطي، الذي عُرف لاحقاً باسم "اتحاد المتوسط"، في اجتماع الاتحاد الأوروبي الذي عُقد في بروكسل يومي 13 و14 مارس 2008. ويمثل مشروع "الاتحاد المتوسطي"، وفقاً

¹ مريم زكري، "الاتحاد من أجل المتوسط: سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية"، مجلة أكاديميا، العدد 06، يونيو 2017، ص 127 (125-140).

للرؤية الفرنسية، تحديًا كبيرًا لشعوب حوض المتوسط. ونصّت وثيقة بروكسل على موافقة الاتحاد الأوروبي على مبدأ "اتحاد المتوسطي"، الذي يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول الساحل الجنوبي. وقد نجح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في إقناع شركائه بالانخراط في مبادرته لإنشاء اتحاد المتوسطي. ويُعتبر هذا المشروع ركيزة أساسية لعملية برشلونة، وعلى هذا الأساس، أعربت المفوضية الأوروبية عن حماسها للمشروع، ووافقت على تمويل هيئات الاتحاد، بما في ذلك الموارد المخصصة ضمن عملية برشلونة، وتمويل مشاريع مستقبلية متنوعة¹.

الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) منظمة حكومية دولية أوروبية متوسطة تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، بالإضافة إلى 16 دولة تقع على ضفتي البحر المتوسط الجنوبي والشرقي. وانطلاقاً من عملية برشلونة، مثل إطلاق الاتحاد في جويلية 2008 انعكاساً حقيقياً للالتزام السياسي المشترك لدوله الأعضاء البالغ عددها 43 دولة بتعزيز التعاون الإقليمي والحوار والتكامل في المنطقة الأوروبية المتوسطية. وقد أنشئت أمانة الاتحاد (في عام 2008 كأول هيكل دائم مُكرّس لتعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية. ويقع مقر الأمانة في برشلونة، وهو موقع يرمز إلى الارتباط الدائم بين المنظمة والعملية التي استلهمت منها مكتسباتها. منذ إنشائها، سعت المنظمة جاهدة لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في إنشاء منطقة أورو متوسطية تتسم بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار المشترك، وذلك انطلاقاً من مبادئ الملكية المشتركة والمسؤولية المشتركة، وبطريقة تتوافق مع التطلعات المشروعة لمواطنيها².

1. نشأة وتطور الإتحاد من أجل المتوسط:

في فيفري 2007، طرح نيكولا ساركوزي، المرشح آنذاك لرئاسة فرنسا، لأول مرة في مدينة تولون الفرنسية مشروعاً بعنوان "اتحاد المتوسط"، والذي استلزم تعديله وتكييفه نظراً للواقع السياسي المعقد والدبلوماسية الأوروبية. لاقى هذا المقترح الأولي ترحيباً من إسبانيا عند إطلاقه، لأنه من جهة، أقرّ بالدور القيادي للمتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى، مثل "العودة" إلى "البحر الأبيض المتوسط" فيما يتعلق بالمصالح الأوروبية. مع ذلك، طرح مشروع "ساركوزي" عدداً من العناصر التي أثارت الشكوك: ليس فقط لعدم وضوح مضمونه، بل أيضاً لأن المشروع كشف عن رغبة فرنسية واضحة في استعادة مكانتها على المستوى الإقليمي. وبالتالي، كان من شأن المشروع أن يعيد إحياء حضور فرنسا الذي تراجع خلال

¹ مريم زكري، مرجع سابق، ص. 128.

² Union Pour la Méditerranée, '2025 WORK PROGRAMME', DOC. DE SÉANCE N° : 06/24, DATE 17/09/ 2024, p.01, 05/09/2025. <https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2025/03/UfM-2025-work-programme.pdf>.

السنوات السابقة، لا سيما في المغرب العربي. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى موقف ساركوزي المعروف بشأن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، برزت الفكرة كبديل لانضمام تركيا. إلا أن هذا الاحتمال قوبل بالرفض القاطع عند ظهوره لأول مرة¹.

1.1. الإعلان الختامي لقمة باريس: مضمون عملية أوروبا المتوسطية

يؤكد الإعلان الختامي لقمة باريس أن عملية أوروبا المتوسطية تستند إلى إعلان برشلونة وهدفه المتمثل في السلام والاستقرار والأمن، كما ورد في الوثيقة. وتؤسس عملية أوروبا المتوسطية، إلى جانب ذلك، شراكة متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز التكامل والتماسك الإقليمي. وقد أقر رؤساء الدول والحكومات بالدور المحوري لعملية برشلونة في العلاقات الأوروبية المتوسطية منذ عام 1995، لكونها تمثل شراكة تضم 39 دولة وأكثر من 700 مليون نسمة، وتشكل الإطار الوحيد الذي يتبادل فيه جميع الشركاء الأوروبيين المتوسطيين وجهات النظر المختلفة ويشاركون في حوار بناء. وعلى الرغم من أن الائتلاف الأوروبي المتوسطي، الذي تأسس على أساس الركائز الثلاث المعروفة، لا يزال يحتفظ بهيكله ومكتسباته، إلا أن النهج الذي تم تطويره مؤخراً يُنظر إليه على أنه تقدم وليس بديلاً².

لذا، يُنظر إليه على أنه تجديد ودفعة كانتا في أمس الحاجة إليهما. سيرتكز الاتحاد من أجل المتوسط على مكتسبات عملية برشلونة، معززاً إنجازاتها وجوانبها الإيجابية، ومدمجاً أهدافه ومجالات تعاونه في الركائز الثلاث التي تُشكل جوهر العلاقات الأوروبية المتوسطية. سيُكمل هذا المخطط العلاقات الثنائية التي تربط الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين ضمن الأطر الحالية، مثل اتفاقية الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية، أو حالة موريتانيا، ضمن إطار دول إفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ³.

ينص الإعلان على أن الاتحاد من أجل المتوسط سيكون منفصلاً عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام، وعملية ما قبل الانضمام. أما فيما يتعلق بالدول الأعضاء، فيشمل الاتحاد من أجل المتوسط جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين في عملية التوسيع الأوروبية، بما في ذلك الدول الجديدة التي قبلت مكتسبات

¹ Antonio Blanc Altemir & Eimys Ortiz Hernández, The Union for the Mediterranean (UfM): A Critical Approach, Paix et Sécurité Internationales, Num. 2, janvier-décembre 2014, P.48.(pp. 47-64)

² Ibid, P.52.

³ Ibid.

عملية برشلونة، مثل البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو، والجبل الأسود، ستشارك جامعة الدول العربية كضيف نظراً لمكانتها السابقة في عملية برشلونة¹.

وفيما يتعلق بأهداف المشروع ونطاقه، ينص الإعلان على أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه هو تعزيز الروابط متعددة الأطراف لتعزيز المستوى السياسي لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تحديد أفضل لمسؤوليات كل طرف. وفي محاولة لتجسيد الهدف المحدد لإعلان برشلونة لعام 1995، وبرنامج العمل الذي تم اعتماده في قمة رؤساء الدول والحكومات عام 2005، وتنفيذهما كمشروع إقليمي، أضاف الإعلان ملحقاً يتضمن سلسلة من المبادرات الرئيسية (ست مبادرات إجمالاً) والتي سيتعين على الأمانة العامة المستقبلية عرضها بمزيد من التفصيل. تتمثل المبادرة الأولى في "تطهير البحر الأبيض المتوسط"، والتي تشمل المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وتحديدًا قطاعي المياه والصرف الصحي. وسيضع برنامج "أفق 2020" أسسها، وسيكون هدفها تحسين الظروف المعيشية وضمان بقاء سكان البحر الأبيض المتوسط. أما المبادرة الثانية فتغطي "الطرق البحرية والبرية"، والتي ستعمل على تطوير طرق بحرية، بما في ذلك ربط الموانئ في حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، بالإضافة إلى إنشاء طرق ساحلية وتحديث خط سكة حديد "عبر المغرب". يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص والبضائع، مما سيؤدي بشكل غير مباشر إلى تكامل كبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما البرنامج الثالث فهو "برنامج مشترك للحماية المدنية" لمواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية، لا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ، نظرًا لكون منطقة البحر الأبيض المتوسط عرضة بشكل خاص لمثل هذه الكوارث. ويتناول البرنامج الرابع، "مصادر الطاقة البديلة: خطة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية"، إجراء البحوث وتوسيع نطاق هذه المصادر وتجارتها، باعتبارها أولوية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد البرنامج الخامس، "التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة أوروبية متوسطة"، على أن العمل سيحدث آثارًا إيجابية على فهم الناس للموضوع، وسيُعزز التعاون على مستوى التعليم العالي من خلال إنشاء شبكة تربط الجامعات الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، سيتم استحداث برامج تعليم عالٍ للمساهمة في إنشاء فضاء أوروبي متوسطي للتعليم العالي. وأخيرًا، "مبادرة تنمية الأعمال في البحر الأبيض المتوسط" التي ستتولى تقديم الدعم لكيانات شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط². التي تساعد

¹ Antonio Blanc Altemir & Eimys Ortiz Hernández, Op.Cit, P.52.

² Ibid, P.53.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، بعد تقييم احتياجاتها الخاصة، وتحديد الحلول الاستراتيجية وتوفير الموارد اللازمة مثل المساعدة التقنية أو الأدوات المالية¹.

2.1. تطور الإتحاد من أجل المتوسط:

يمكن تلخيص أصول هذا المشروع وتطوره في النقاط التالية²:

- خطاب تولون في 07 فيفري 2007: في هذا الخطاب، اقترح المرشح الرئاسي الفرنسي ساركوزي لأول مرة إنشاء "اتحاد متوسطي" يضم جميع الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط.
- خطاب طنجة في 23 أكتوبر 2007: بعد توليه الرئاسة، طلب ساركوزي رسميًا من دول البحر الأبيض المتوسط التوحد لتحقيق هذه المبادرة. ودعاها إلى قمة تأسيسية لاتحاد البحر الأبيض المتوسط في باريس في جوان 2007. في هذا الخطاب، أوضح خصائص اتحاد البحر الأبيض المتوسط، وهي: ضرورة أن يكون قابلاً للتكيف مع المشاريع؛ إعطاء الأولوية للثقافة والتعليم والصحة والعدالة ومكافحة التمييز؛ جعل البحر الأبيض المتوسط أكبر مختبر للتنمية المشتركة؛ إحياء المبادرات والمشاريع القائمة؛ تأسيس الاتحاد على إرادة سياسية تُترجم إلى مشاريع مشتركة ملموسة. أن الاتحاد من أجل المتوسط لا يتعارض مع العملية الأوروبية، وأنه ليس مشروعًا ضد إفريقيا أو أوروبا؛ وأن للمفوضية الأوروبية مشاركة كاملة فيه؛ وأن الاتحاد من أجل المتوسط مشروع للجميع، وليس مشروعًا فرنسيًا فحسب.
- إعلان روما: صدر هذا الإعلان عقب قمة ثلاثية بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، عُقدت في روما في 20 ديسمبر 2007. وتعهدت الدول الثلاث بتحديد مجالات التعاون الأولية، وتحديد المشاريع الأنسب، ودراسة جدواها والموارد المالية اللازمة لها، ووضع قائمة بالجهات المعنية المهمة بالمشاركة في المشروع.
- قمة هانوفر في ألمانيا في 3 مارس 2008: مثّلت هذه القمة، التي جمعت الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، لحظة محورية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. عارضت ألمانيا المشروع صراحةً، معتبرة إياه تهديدًا للوحدة الأوروبية لأنه يحصر المشروع في

¹ Antonio Blanc Altemir & Eimys Ortiz Hernández, Op.Cit,P.54.

² نوال منصورى وبراهيتي فاطمة، الاتحاد من أجل المتوسط: الخلفية والتحديات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،

25 فبراير 2023، تاريخ الاطلاع: 8 مارس 2026، عبر الرابط التالي:

<https://mediterraneancss.uk/2023/02/25/union-pour-la-mediterranee>

الدول المطلة على حوض المتوسط، مما قد يؤدي إلى تفكك مؤسسات الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

وبعد تجاوز الخلافات الفرنسية الألمانية، تم توسيع نطاق المشروع ليشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأعيدت تسميته إلى "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط". وبذلك، قرر المجلس الأوروبي أن يكون الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة إحياء لعملية برشلونة. وكلف المجلس، في اجتماعه المنعقد يومي 13 و 14 مارس 2008، المفوضية الأوروبية بوضع مقترحات لتنفيذ المشروع. ودعت المفوضية لاحقاً الدول الأوروبية ودول المتوسط إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي عُقد في 13 جويلية 2008 في باريس.

■ قمة باريس 2008: مثلت هذه القمة الإطلاق الرسمي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. عُقدت في باريس في 13 جويلية 2008، وحضرها جميع دول المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باستثناء ليبيا التي حضرت بصفة مراقب، ممثلة بوزير خارجيتها.

ترأس القمة كل من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرئيس المصري "حسني مبارك" وشملت المشاريع الستة المقترحة في القمة الافتتاحية: تنقية مياه البحر الأبيض المتوسط؛ بناء طرق برية وبحرية لتسهيل حركة الأفراد والبضائع بين دول البحر الأبيض المتوسط؛ وبذل جهود مشتركة لإنشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية؛ وإطلاق برنامج للطاقة الشمسية؛ والعمل على تطوير المؤسسات الاقتصادية للدول الأعضاء؛ وإنشاء جامعة أوروبية متوسطة. أكد إعلان باريس مبدأ عقد قمة كل عامين، بالتناوب بين الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط، واجتماع سنوي لوزراء الخارجية.

■ الندوة الوزارية في مرسيليا: عُقدت هذه الندوة في مرسيليا يومي 3 و 4 نوفمبر 2008، بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. تضمن إعلان مرسيليا تقسيماً واضحاً للمسؤوليات، ومبدأ المساواة، ومشاريع أولية، واختيرت برشلونة مقراً للأمانة العامة، وقرر الوزراء أن "تشارك جامعة الدول العربية في جميع اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط على جميع المستويات".

تناول إعلان مرسيليا الصراع العربي الإسرائيلي، مؤكداً على ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لهذا الصراع وفقاً للأحكام والمبادئ المعلنة في مؤتمر مدريد، والمستندة إلى قرارات مجلس الأمن

الدولي والأمم المتحدة. كما عرض إعلان مرسيليا الهيكل المؤسسي لاتحاد المتوسط، والذي يتألف من: رئاسة مشتركة، وكبار المسؤولين، ولجنة دائمة مشتركة، وأمانة عامة¹.

2. أهداف الاتحاد من أجل المتوسط:

في باريس ومرسيليا، جرى التأكيد مرارًا وتكرارًا، بناءً على إصرار جميع الوفود، على أن الأهداف الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط هي أهداف عملية برشلونة، التي يجب أن تُبنى المرحلة الجديدة على مبادئها وإرثها. ومع ذلك، فإنه من غير المنطقي القول بأن الأهداف الرئيسية هي أهداف عملية برشلونة، ثم اعتماد قائمة من المشاريع التطبيقية ذات الطابع الاقتصادي في جوهرها، والتي تُهمّش المواضيع الرئيسية للسلة الأولى والثالثة من عملية برشلونة. علاوة على ذلك، في السلة الثانية، ثمة خطر التركيز المفرط على المشاريع التطبيقية، والإهمال في السياسات والمؤسسات الاقتصادية².

فيما يتعلق بالهدف الرئيسي الأول - بناء منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط - لا يزال هناك نقص، كما كان الحال دائمًا، في موقف أكثر وضوحًا من جانب الاتحاد من أجل المتوسط تجاه الصراع في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، ينبغي تجنب خطر التركيز الحصري على "المشاريع الكبرى" البراغمية والنفعية على حساب نسيان الشروط الديمقراطية وضرورة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالهدف الرئيسي الثاني - إنشاء منطقة للتقدم المشترك - لدينا بالفعل بعض المشاريع المهمة على أجندة الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن يجب ألا نغفل الأهداف الرئيسية للتكامل الاقتصادي في المنطقة، بدءًا من النموذج العام للتكامل الاقتصادي من خلال منطقة التجارة الحرة متعددة الأطراف بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

فيما يتعلق بالركيزة الثالثة، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الحوار بين الثقافات والمعرفة والتفاهم المتبادل اليوم أكثر ضرورة من أي وقت مضى. من بين المشاريع الستة الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط، لا يوجد أي مشروع يتعلق بالركيزة الثالثة باستثناء المشروع السادس المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وبالتالي، يجب منح مشاريع الركيزة الثالثة الأولوية الكاملة اللازمة ليس فقط لدمج وتحديث الاقتصادات

¹ نوال منصورى وبراهيتى فطيمة، مرجع سابق.

² Senén Florensa , Op.Cit,P.66.

ولكن أيضاً وقبل كل شيء، لتنسيق العقلية والمجتمعات الأوروبية المتوسطية، بما في ذلك تعزيز التسامح والانفتاح في البلدان الشمالية أيضاً¹.

في 13 جويلية 2008، أعلن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي تأسيس الاتحاد المتوسطي، مُتوجاً بذلك جهوده لإطلاق هذا التكتل الإقليمي الجديد. واجه الاتحاد معارضة ونشكياً كبيرين، لا سيما من الدول الأوروبية، وكان هدفه الحفاظ على الشراكة، مُمثلاً امتداداً جديداً وأكثر فعالية لعملية برشلونة².

– **أهداف الاتحاد الأوروبي:** سعت الدول الأوروبية، من خلال مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، إلى تحقيق ستة مشاريع إقليمية:

- مكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط: في مارس 2008، قدمت المفوضية الأوروبية مشاريع عملية تهدف إلى القضاء على 80% من مصادر التلوث بحلول عام 2020، بتكلفة تُقدر بملياري يورو على الأقل.
- إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين حركة التجارة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز ظروف نقل البضائع، ومعالجة ارتفاع تكاليف النقل.
- تطوير الطاقة الشمسية وتعزيز استخدامها في تطبيقات متنوعة، نظراً لامتتع دول جنوب المتوسط بوفرة أشعة الشمس على مدار العام.
- تعزيز الدفاع المدني للاستجابة للكوارث الطبيعية، حيث أصبحت دول المنطقة أكثر عرضة لمثل هذه الكوارث نتيجة للاحتباس الحراري.
- العمل على تعزيز المساعدة المالية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تُعتبر هذه المؤسسات الركيزة الأساسية لتحفيز الاقتصاد في دول جنوب المتوسط ومكافحة البطالة المتفشية.
- تطوير الجامعة الأوروبية المتوسطية، التي تم افتتاحها في جوان 2008 في سلوفينيا. وذلك لتعزيز التعاون في مجال البحوث والدراسات المشتركة³.

¹ Senén Florensa , Op.Cit,P.66.

² مريم زكري، مرجع سابق، ص.132.

³ المرجع نفسه، ص.134.

3. برنامج عمل 2025:

تماشياً مع عملية الإصلاح التي أطلقتها الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والدول الأعضاء في عام 2023، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيس الاتحاد، فيما يتعلق بدور المنظمة ووظائفها وكفاءتها، تعمل أمانة الاتحاد على تطوير منهجية عمل أكثر انسيابية وتماسكاً وشمولية، لتعزيز التآزر الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق، يقترح برنامج عمل 2025 إجراءات ضمن الأولويات المُجددة للاتحاد، وذلك في إطار ثلاثة أهداف شاملة¹:

- معالجة الأولويات الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال اعتماد أجنات إقليمية مشتركة، والمشاركة في المبادرات والإجراءات السياسية رفيعة المستوى.
- حشد الجهات المعنية الإقليمية لضمان ملكية أكثر فعالية وتفعيل أكثر فاعلية للأجنات الإقليمية.
- تشجيع المزيد من المبادرات والمشاريع لتحقيق أثر إقليمي ملموس على أرض الواقع.

تشكل هذه الأهداف الثلاثة جوهر غاية الاتحاد من أجل المتوسط ومنهجية عمله، وهي ما يُعرف بـ"الركائز الثلاث": السياسات، والمنصات، والمشاريع. تهدف هذه المنهجية إلى إرساء روابط فعالة بين القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء على المستوى السياسي وترجمتها العملية إلى مشاريع تعاون إقليمية، تُسهم بدورها في إثراء عملية صياغة السياسات ذات الصلة. وقد خضعت هذه المنهجية ثلاثية المستويات للمراجعة في عام 2024، وسيتم تعزيزها خلال عام 2025، سعياً لتحقيق نتائج ملموسة وأهداف أكثر فاعلية².

علاوة على ذلك، وباعتبارها منصة للحوار والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعتمد منظمة الاتحاد من أجل المتوسط على الشراكات والتعاون الذي يمكنها إرساؤه وتطويره مع المؤسسات الأخرى. وتتيح هذه الشبكة المتشابكة من الجهات المعنية لهيكل صغير ومرن كأمانة الاتحاد من أجل المتوسط العمل بفعالية في طيف واسع من المجالات، وتعزيز حوار أعمق على المستوى الإقليمي، ودعم تنفيذ مشاريع التعاون بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة. وستعمل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز أوجه التآزر بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية لتنفيذ أجناتها بكفاءة. وستركز بشكل خاص على تعزيز الشراكة الأوروبية-متوسطية مع المنظمات المرتبطة بعملية برشلونة، لا سيما من خلال مبادراتها المشتركة المتنامية لعواصم الثقافة والحوار المتوسطية. أخيراً، في ضوء السياق الجيوسياسي

¹ Union for the Mediterranean, Op. Cit, p.1.

² Ibid.

والاجتماعي والاقتصادي المتغير في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ونظرًا لأن خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، المتفق عليها عام 2017، قد تم تنفيذها إلى حد كبير أو أصبحت قديمة في بعض القطاعات، ستعمل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل وثيق مع الرئاسة المشتركة والدول الأعضاء في عام 2025 لمواصلة التفكير في أولوياتها المستقبلية ومراجعة ولايتها تمهيدًا لخارطة طريق جديدة للعمل للفترة 2026-2030، ويصف برنامج العمل هذا الإجراءات الاستراتيجية المزمع تنفيذها بشكل عام. قد تُضاف أنشطة أخرى مرتبطة بالأولويات والعمليات الموضحة في هذه الوثيقة خلال العام، بما يتماشى دائمًا مع الأهداف الاستراتيجية المحددة. يخضع تنفيذ الإجراءات المقترحة دائمًا لتوافر الموارد (البشرية والمالية) والتزام ومشاركة الجهات المعنية¹.

4. مزايا وتحديات الشراكة الأوروبية المتوسطية في المرحلة الجديدة: مقترح الاتحاد من أجل المتوسط:

أدى إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، نتيجةً بشكل رئيسي لجهود الرئاسة الفرنسية، إلى تغييرات في طبيعة وعمل الشراكة الأوروبية المتوسطية. وكما هو معلوم، استند النهج الفرنسي الأصلي إلى إعادة تأميم السياسة الأوروبية المتوسطية، باستبعاد الدول الأوروبية غير الساحلية والاتحاد الأوروبي ككل، وتطبيق منهج تدريجي أو "وظيفي"، مستلهمًا من بدايات البناء الأوروبي عام 1948 مع إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وفقًا لمقترحات جان مونييه وغيره من "الآباء المؤسسين". وفي حالة مقترح الاتحاد المتوسطي، تضمن هذا النهج "الوظيفي" تجنب المشاكل السياسية التي قد تؤدي إلى المواجهة، والتركيز على عدة مشاريع رئيسية عملية ومفيدة للشعوب وذات تأثير واضح، تُؤد "تضامنًا فعليًا" يُعزز بدوره مراحل جديدة من التكامل في المستقبل. وكما هو معلوم أيضًا، فقد خضع نهج الاتحاد المتوسطي برمته، كما اقترحه الرئيس ساركوزي، لتعديلات جوهرية. أولاً، بناءً على اقتراح الشريكين الرئيسيين المرغوبين - إسبانيا وإيطاليا - في قمة ثلاثية في روما في 20 ديسمبر 2007، أُعيد تسمية المشروع إلى "اتحاد من أجل المتوسط" من أجل تخفيف الطموح الأصلي المتمثل في القضاء على الشراكة الأوروبية المتوسطية واستبدالها، والشروع في ملاءمته مع مجمل المكتسبات والخبرات المتراكمة منذ عام 1995. وفي وقت لاحق، انضمت الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي².

¹ Union for the Mediterranean, Op. Cit, p.02.

² Senén Florensa, Op.Cit, P.60.

1.4. الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط:

لقد استعاد مفهوم المتوسط اهتمامًا دوليًا وإقليميًا كبيرًا من خلال مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، مدفوعًا بعدة عوامل، منها¹:

- الجمود في الشرق الأوسط: يُعدّ هذا سببًا رئيسيًا لإطلاق مبادرة جديدة تُعزز دور الاتحاد الأوروبي بمنح أوروبا دورًا إقليميًا أكبر في شؤون البحر الأبيض المتوسط.
 - يُمثل الأمن دافعًا رئيسيًا لإنشاء إطار عمل جديد لمعالجة الظواهر التي تؤثر على أمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط. تشهد المنطقة أزمات غير مسبقة نتيجةً لعدة مشاكل تُهدد الدول الأوروبية، مثل الهجرة القانونية وغير القانونية، والإرهاب، وتهريب المخدرات، وما ينتج عنها من جريمة منظمة عابرة للحدود.
 - فشل عملية برشلونة: أشار الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى فشل هذه المبادرة، التي اعتبرها انتكاسة لسببين على الأقل. أولاً، لم يُشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في المشروع لانشغاله بعمليات التوسع المتتالية. ثانيًا، ركّز على الجانب الاقتصادي مُهملاً الجانبين الآخرين.
 - تهميش جنوب المتوسط في الاقتصاد العالمي: يتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات، منها تراجع مساهمة دول شرق وجنوب المتوسط في التجارة العالمية. يؤثر هذا الوضع بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي لهذه الدول، وقد تكون له تداعيات مباشرة على المناطق المجاورة، ولا سيما أوروبا.
 - قصور سياسة الجوار الأوروبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط: تُعتبر هذه السياسة من أكثر السياسات إشكالية، إذ تركز على العلاقات الثنائية.
- الاتحاد من أجل المتوسط منظمة حكومية دولية إقليمية تجمع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط الأعضاء في مؤتمر برشلونة، بالإضافة إلى موريثانيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وتركيا. ويضم حاليًا 42 دولة عضوًا. يوفر الاتحاد منبرًا لتعزيز التعاون والحوار الإقليميين، ولتنفيذ مشاريع ومبادرات محددة ذات أثر ملموس على مواطني الدول الأعضاء².

¹ نوال منصوري وفطمية براهيتي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

2.4. أهداف وآليات الاتحاد من أجل المتوسط من منظور التعاون الأوروبي المتوسطي:

مع إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط عام 2008، برزت مجموعة من الأهداف الطموحة. ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أن هذا المشروع ينطوي على أهداف أخرى تسعى أوروبا، وفرنسا على وجه الخصوص، إلى تحقيقها. ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مجموعتين¹:

1.2.4. الأهداف المعلنة:

تتمحور الأهداف المعلنة أو الظاهرة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط حول مجموعة من المشاريع التي سعت الدول الأوروبية ودول المتوسط إلى تنفيذها من خلال الشراكة. وتشمل هذه المشاريع:

- مكافحة التلوث في منطقة المتوسط.
- إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين حركة التجارة بين السواحل الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.
- وضع خطة للطاقة الشمسية في البحر الأبيض المتوسط من خلال استكشاف مصادر طاقة بديلة للنفط والغاز.
- إنشاء جامعة أوروبية متوسطية في سلفينيا لتشجيع التنقل الأكاديمي.
- مبادرة الأعمال المتوسطية من خلال هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على سلسلة من الأهداف في ختام القمة الفرنسية، وهي:
- الالتزام بتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية.
- دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والعزم على استئصاله ومحاربة من يدعمه.
- تحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام جميع الأديان والمعتقدات.

2.2.4. الأهداف الخفية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية²:

- الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: التي تسارعت وتيرتها مؤخراً، ومن منظور أوروبي، أصبحت منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بؤرة لجميع المخاطر، من الإرهاب إلى الصراعات الدينية الطائفية. ويُعدّ التصدي لهذه الظاهرة أحد الركائز الأساسية لبرنامج ساركوزي الانتخابي.

¹ نوال منصورى وفطيمة براهيتي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

■ دمج دور تركيا في نظام بديل للاتحاد الأوروبي: حيث تلعب أنقرة دوراً محورياً. ورغم رفض فرنسا القاطع لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن باريس لا ترغب في عزل تركيا، لا سيما في ظل إدراكها لتحول تركيا نحو دور إقليمي محوري في الشرق الأوسط.

■ تعزيز مكانة فرنسا الاستراتيجية، سواء على الصعيد الأوروبي أو الدولي، أمر بالغ الأهمية. ويتجلى ذلك بوضوح في ظل تراجع النفوذ الفرنسي على سياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي، وضعف المنظمة الدولية للفرانكفونية (التي لم تعد سوى منتدى للشراكات الثقافية)، وتزايد قلق فرنسا إزاء النفوذ الأمريكي والصيني في شمال أفريقيا. هذا القلق الأخير يُقلق باريس، التي تسعى من خلال هذا المشروع إلى استعادة دورها الاستراتيجي في دول جنوب المتوسط، التي تعتبرها، بحكم تاريخها الاستعماري، ضمن نطاق نفوذها.

يعكس التطبيع العربي مع إسرائيل رغبة أوروبا وفرنسا في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لا حله. وهذا يعني تجاوز الأسباب الجذرية للصراع والتوجه مباشرة نحو التطبيع، دون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية أو عودة الأراضي العربية.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت عملية برشلونة، ولاحقاً اتحاد البحر الأبيض المتوسط، العديد من الآليات، بما في ذلك¹:

■ إنشاء منطقة تجارة حرة: عادت هذه النظرية إلى الظهور بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتبني الحكومات المنتخبة ديمقراطياً التحول إلى اقتصاد السوق. وقد اكتسبت أهمية بالغة، إذ تحمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط العربية عواقب وخيمة على الصناعات الخفيفة والصناعية، التي تُشكل عماد الصناعة في العديد من هذه الدول، فهناك دول الاتحاد الأوروبي، التي تُمثل أنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية وتكنولوجية متقدمة وخصمة، وهناك كيانات عربية معزولة في البحر الأبيض المتوسط، تُمثل أنظمة اقتصادية صغيرة أو ناشئة. لذا، فإن إنشاء مناطق تجارة حرة بالشكل التقليدي بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط سيؤدي إلى اختلال التوازن وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين².

¹ نوال منصورى وفطيمة براهيتي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

5. تقييم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط:

يرى العديد من الباحثين أن التحديات التي تواجه مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط هي نفسها التي واجهتها عملية برشلونة، ورغم أن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط مشروع رائد وطموح ذو أهداف واضحة، إلا أن الأمل في تحقيق هذه الأهداف لا يزال بعيد المنال. فعلى الرغم من المشاكل التي واجهها منذ انطلاقه، فقد أثبتت شكوك حول نجاح المشروع وقدرته على تحقيق معظم أهدافه المعلنة. ويمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية¹:

- يمكن تصنيف الدول المكونة لهذا الاتحاد إلى فئتين متميزتين. تشمل الفئة الأولى دول شمال المتوسط، التي تتفق عمومًا في استراتيجياتها وآرائها ومصالحها، وتشكل النواة الفاعلة والقوية للاتحاد. أما الفئة الثانية فتضم دول جنوب المتوسط، وهي دول متباينة وتفتقر إلى وحدة المصالح والأهداف. تمتلك هذه الدول استراتيجيات وطموحات وخصائص مختلفة، وتشكل النواة الأضعف والأكثر دعمًا للاتحاد. ونتيجة لذلك، يوجد قدر من التباين والتباين بين الأطراف.
- لا يُعد الصراع العربي الإسرائيلي العقبة الوحيدة التي تواجه الاتحاد الجديد. فهناك نزاعات أخرى قائمة تعيق تقدمه. لهذا الاتحاد جوانب إيجابية، مثل النزاع حول الصحراء الغربية، والنزاع المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة ومليلية، والحرب السورية، وغيرها من النزاعات التي تُشكل مصدرًا للانقسام داخل هذا الاتحاد.
- من بين التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط، انتماء دول جنوب المتوسط إلى اتحادات ومجالس أخرى، كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وقد أدى انضمامها إلى الاتحاد إلى عجزها عن ممارسة عضويتها في هذه الاتحادات، مما قد يُفضي إلى استبعاد وتهميش دول أخرى أعضاء في هذه الاتحادات ولكنها لا تُطل على حوض المتوسط، وبالتالي لا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط. ولا تقتصر هذه المخاوف على دول جنوب المتوسط فحسب، بل تمتد لتشمل دول شمال المتوسط واندماجها في الاتحاد الجديد.
- دعا الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء فيه دون استثناء في الاتحاد من أجل المتوسط، حتى لا يقتصر على دول شمال المتوسط فقط، الأمر الذي قد يُفضي إلى تمزق النسيج الأوروبي.

¹ مريم زكري، مرجع سابق، ص. 136-139.

- لم تُكَلَّم المشاريع والتجارب السابقة التي اتبعت النهج نفسه، مثل عملية برشلونة عام 1995 وسياسة الجوار الأوروبية، بالنجاح.
- إن قيادة فرنسا لمشروع واسع النطاق يوحد دول شمال وجنوب المتوسط ويعزز الوجود الاستراتيجي لأوروبا في المنطقة، تُشير بوضوح إلى منافسة مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وتسعى الولايات المتحدة إلى التدخل في تفاصيل المشروع وخطته بهدف عرقلة تقدمه.
- في هذا السياق، يمكن القول إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يختلف عن المبادرات السابقة في ثلاثة جوانب¹:
- يتأثر المشروع بشكل كبير بالعوامل الشخصية، إذ أصبح مرادفًا لطموح نيكولا ساركوزي في تحقيق نتائج ملموسة وإنجازات على جميع المستويات.
- يعكس المشروع تباينًا استراتيجيًا داخل الاتحاد الأوروبي بين محورين: الأول، بقيادة فرنسا، يركز على مستعمراتها السابقة، لا سيما في شمال إفريقيا، بينما يعطي المحور الألماني الأولوية لحدود أوروبا الشرقية ومستقبل العلاقات مع روسيا وجيرانها.
- تزامن إطلاق المشروع مع حالة الجمود في التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط.
- إن تجاهل الأوروبيين للصراع العربي الإسرائيلي في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يدل على التوافق التام للدول الأوروبية مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط².
- **ثانياً - الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط:**

1. التعريف بالميثاق:

في 16 أكتوبر 2025، وذلك بعد حوالي عام من الحوار والنقاش المكثف مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، كشفت المفوضية الأوروبية عن الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط، الذي يهدف إلى بناء مساحة متوسطة مشتركة مع الجوار الجنوبي، بهدف التكامل التدريجي³.

أعلن عن ميثاق البحر الأبيض المتوسط في المبادئ التوجيهية السياسية للمفوضية للفترة 2024-2029، واعتمد في 16 أكتوبر 2025. وهو إطار استراتيجي جديد اقترحه الاتحاد الأوروبي لتعزيز

¹ مريم زكري، مرجع سابق، ص. 139.

² المرجع نفسه.

³ وحدة الدراسات الأوروبية، الميثاق الأوروبي الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط: المضامين والحدود، 9 جانفي 2026
<https://url-shortener.me/K8LI>

التعاون مع شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط وبناء فضاء متوسطي مشترك أكثر تكاملاً، ولقد أطلقت هذه الاتفاقية في الذكرى الثلاثين لإعلان برشلونة، وهي تمثل نهجاً أكثر تركيزاً تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها طموحاً استراتيجياً ونقطة نوعية في العلاقات الأوروبية المتوسطية، نحو تكامل أعمق قائم على الملكية المشتركة والإبداع المشترك والمسؤولية المشتركة. وهي مبادرة رائدة طورته المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، بعد مشاورات مكثفة مع الحكومات والمجتمع المدني والشباب والسلطات المحلية في جميع أنحاء المنطقة¹.

وبموجب هذا الميثاق، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير مشاريع في 10 دول متوسطية هي: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس. وكما ورد في البيان المشترك بشأن الميثاق، فهو منفتح على التعاون مع شركاء من خارج جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الخليج، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب البلقان، وتركيا. وهو إطار استراتيجي جديد يقترحه الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الشركاء وبناء فضاء متوسطي مشترك أكثر تكاملاً واستقراراً وازدهاراً².

يحدد الميثاق أجندة شاملة عبر ثلاثة محاور مترابطة، هي: (1) الإنسان، (2) الاقتصادات المستدامة والمتكاملة، و(3) الأمن والتأهب وإدارة الهجرة، وتتضمن كل منها مبادرات قابلة للتنفيذ. ويهدف الميثاق إلى معالجة التحديات المترابطة في المنطقة، من خلال الاستفادة من نقاط القوة والفرص المشتركة³.

أهداف الميثاق: تتمحور أهداف الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط فيما يلي⁴:

- تعزيز الاستثمار المستدام والنمو الاقتصادي، وخلق فرص للشباب والشركات،
- تسريع البحث والابتكار والتحولات الخضراء والرقمية، وتحسين إدارة المياه والتكيف مع تغير المناخ،
- تعزيز التبادل التعليمي ،

¹ Branislav Stanicek; Graphics: Lucille Killmayer Branislav Stanicek; The Pact for the Mediterranean Co-creating a space of peace, prosperity and stability through a genuine partnership, EPRS | European Parliamentary Research Service, November 2025,p.02.

² Ibid.

³ Ibid, p.03

⁴ Ibid.

- تحسين التعاون الأمني وإدارة الهجرة القائمة على الحقوق. ومن خلال توسيع نطاق البرامج الناجحة وإطلاق مبادرات مشتركة جديدة، يسعى الميثاق إلى تحقيق تأثيرات تحويلية ملموسة للمواطنين في حياتهم اليومية.

2. دوافع إطلاق الميثاق الجديد:

أحد الدوافع الأساسية لإطلاق هذا الميثاق الجديد، هو السياق المتأزم الذي يشهده المتوسط، فبالإضافة إلى أزماتٍ وحروبٍ وتصدعاتٍ داخلية في فلسطين وإسرائيل ولبنان وسورية وليبيا، و عن أزمات الهجرة في المغرب العربي. تعيش أوروبا نفسها أزمة تفكك التحالفات التقليدية عبر الأطلسي، وتبحث فيه عن بناء نموذج جديد من العلاقات الخارجية تجاه بقية العالم. وفي سياق دولي يتميز باستقطاب شديد بين القوى العالمية وصراع معلن على مساحات النفوذ في المتوسط وإفريقيا¹.

يوافق إطلاق الميثاق الأوروبي الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط ذكرى مرور ثلاثين عاماً على انطلاق مسار برشلونة في عام 1995، فالميثاق الجديد لا يبدأ من الصفر، بل يستفيد من عقود من التعاون الأوروبي المتوسطي. ومع أن هذه الشراكة وضعت قبل ثلاثة عقود آمالاً طموحة، إلا أن نتائجها ظلت غير ملموسة².

ودفعت الثورات العربية وموجات الهجرة الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء الأولوية للاستقرار وضبط الحدود، واحتواء الهجرة، وإقامة شراكات أمنية، محولةً الشراكة من الالتزام المعياري إلى إدارة المخاطر. وقد أدى هذا إلى إضفاء طابع أمني على العلاقات داخل المتوسط، في الوقت نفسه، أعاق تباين المصالح الوطنية للدول الأوروبية الأعضاء وأولوياتها المتعلقة بأمن الهجرة تبني استراتيجية متوسطة موحدة وطويلة الأمد. حيث شرعت الدول في السعي إلى إبرام صفقات ثنائية، في مجالات الطاقة، والأسلحة، وإعادة ترحيل المهاجرين، مما أضعف تماسك الشراكة على مستوى الاتحاد. ولذلك كانت نتائج هذه الشراكة متواضعة وغير متكافئة³.

فعلى مستوى الروابط التجارية والاقتصادية، تعمقت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب في بعض القطاعات دون أن تكون شاملةً. أما على مستوى الإصلاح السياسي، فقد تراجع الوضع في الضفة

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، الميثاق الأوروبي الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط: المضامين والحدود، 9 جانفي 2026

<https://url-shortener.me/K8LI>

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الجنوبية، لاسيما بعد 2011، نحو دخول دول كثيرة في أزماتٍ سياسة وحروبٍ أهليةٍ عمقت من التفكك المجتمعي والسياسي، ورفعت من المخاطر الأمنية¹.

وعلى مستوى الشراكة الإنسانية والروابط المجتمعية، حققت التبادلات الثقافية والتعليمية والتبادلات بين المجتمع المدني إنجازات متواضعة، ومع ذلك فإن العديد من التقارير تسلط الضوء على تراجع الثقة في دوافع الاتحاد الأوروبي حيث تهيمن النزعة الأمنية على نهجه السياسي والإنساني².

3. مضامين الميثاق:

يمثل الميثاق الجديد فرصة لإعادة صياغة العلاقات في الحوض المتوسطي بين الشمال والجنوب، وقد جاء الاتفاق نتيجة عملية مشاور واسعة مع الشركاء العشرة في جنوب المتوسط، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والدول المجاورة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما جرت مشاورات مع طيف واسع من أصحاب المصلحة، ممثلين لمكونات مختلفة من المجتمع المدني، بما في ذلك الفاعلون الاقتصاديون والثقافيون والاجتماعيون، والأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث. ويقوم الميثاق على ثلاث ركائز أساسية³:

- الاقتصاد

يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجوار الجنوبي المتوسطي، حيث مثل 41% من تجارة السلع في المنطقة مع العالم في 2024. وتقدّم المنطقة فرصاً اقتصادية وتجارية كبيرة تستند إلى رأسمالها البشري، وتكاليف الطاقة المتجددة والنقل، والتحول الرقمي المتسارع. وتفتح إعادة هيكلة التجارة معها فرصاً جديدة، حيث يمكن لجنوب المتوسط أن يمارس دوراً في تنويع سلاسل التوريد. وسيسهم الميثاق الجديد بحسب المفوضية، في تعزيز العمل المشترك لبناء مشهد اقتصادي متين، وتشجيع التجارة والاستثمار المستدامين، وزيادة تكامل سلاسل التوريد، بما في ذلك في قطاعي الصحة والزراعة، وكذلك في مجالات الطاقات النظيفة والتكنولوجيات، وهي أمور حاسمة لتعزيز القدرة التنافسية، وآفاق إزالة الكربون في الفضاء المتوسطي المشترك. كما سيعزّز التعاون في مجال المواد الخام الحرجة لضمان سلاسل توريد مرنة ومستدامة في قطاعات رئيسية مثل الأسمدة.

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

كما يدعم الميثاق تطوير "مبادرة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة عبر المتوسط"، من طريق إنشاء منصة استثمار (T-MED)، والتي ستعمل بوصفها أداة تنسيق لوضع سلسلة من المشاريع في مجال توليد الطاقة المتجددة، والبنية التحتية للشبكات، بما في ذلك شبكات النقل والتوزيع المحلية في جنوب المتوسط، وتصنيع التكنولوجيا النظيفة. وستجمع المنصة بين مُقدّمي المشاريع، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والأدوات المالية للاتحاد الأوروبي، والمستثمرين الخاصين لتحفيز استثمارات واسعة النطاق. وكذلك إنشاء برنامج دعم لتجارة الطاقة المتجددة لتمكين التجارة عبر الحدود في الكهرباء المتجددة والهيدروجين. وإطلاق مبادرة "من المياه إلى السوق"، لدعم المنتجين في القطاع البحري لتوسيع القيمة المضافة لإنتاجهم، وتحسين التجهيز، والوصول إلى أسواق جديدة، إضافة إلى توسيع نطاق "مهمة البحر المتوسط الأزرق" عن طريق توفير حلول بحثية وابتكارية لاستعادة البحر المتوسط ونظم المياه البيئية والتنوع البيولوجي، ووقف التلوث في البحر ومصادره البرية، واستعداد المجتمعات الساحلية للكوارث الطبيعية.

وفي قطاع البنية التحتية الرقمية يطرح الميثاق، توسيع البنى التحتية الرقمية الآمنة في مجالات أنظمة الكابلات البحرية، وشبكات الجيل الخامس، والاتصال في المناطق الريفية، وهياكل مراكز البيانات، وذلك عبر ربط جميع البلدان في المنطقة بواسطة أنظمة كابلات بحرية مثل ميديوزا وبلو-رامان، مما يسهل التبادل الآمن والسريع للبيانات. وتسريع بناء منظومات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نشر البنى التحتية للذكاء الاصطناعي والبيانات، ودعم الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات مختلفة مثل الصناعة، والرعاية الصحية، والزراعة، أو المناخ¹.

- الأمن:

يواجه الفضاء المتوسطي المشترك تحديات تتعلق بالأمن، والكوارث الطبيعية، والهجرة غير النظامية، وإدارة الحدود. ويخلق عدم الاستقرار في بؤر التوتر الإقليمية حالة من انعدام الأمن، مما يضغط على جميع أشكال التعاون وعلى المجتمعات. حالياً تؤدي بعثات وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة المدنية والعسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي أدواراً متعددة في منطقة البحر المتوسط، لاسيما عملية إيريني، وبعثة الاتحاد لإدارة الحدود في ليبيا. ويدعم الميثاق نهجاً أكثر مشاركة عن طريق إنشاء "منتدى إقليمي للاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط حول السلام والأمن"، يمكن أن يوفر بيئة لتبادل الآراء وتنسيق

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، مرجع سابق.

المقاربات بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك. وكذلك تعزيز قدرات الشركاء، بما في ذلك تدابير المساعدة في إطار " المرفق الأوروبي للسلام"، وزيادة التنسيق مع أنشطة بناء القدرات التابعة لحلف شمال الأطلسي. وتوسيع استخدام " مجموعة أدوات الاستخبارات المفتوحة المصدر" لمكافحة التلاعب بالمعلومات والتدخل الأجنبي في المنطقة بشكل أفضل.

إضافة إلى زيادة التأهب الإقليمي تجاه الكوارث، حيث من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة المخاطر، ويجعل الكوارث أكثر تكراراً وخطورة على الأنظمة البيئية والاجتماعية-الاقتصادية، وخصوصاً على المجتمعات الساحلية والجزرية. ولذلك سيعمل على تطوير نظام إنذار مبكر شامل لجميع المخاطر، ضمن آلية الاتحاد الأوروبي للدفاع المدني، المرتبطة باستراتيجيات العمل الاستباقي.

أما ما يتعلق بإدارة الهجرة، يقر الميثاق الجديد تعاوناً أكبر مع دول الجنوب لمنع الأزمات المتعلقة بالهجرة والاستجابة لها، من طريق تطوير أنظمة للإنذار المبكر، وأدوات مراقبة المخاطر، وخطط طوارئ متعددة الأطراف، وذلك في سبيل تكثيف عمليات العودة الطوعية وإعادة إدماج المهاجرين وتعزيز التعاون بشأن منع الهجرة غير النظامية، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتحسين مسارات الهجرة النظامية، عبر توسيع نطاق "شراكات المواهب"، لتيسير الروابط بين أصحاب العمل في الاتحاد الأوروبي وطالبي العمل من بلدان الجنوب، بما في ذلك تسهيل تأشيرات الطلاب والعمال المهرة والباحثين والأكاديميين¹.

- المجتمعات:

في الوقت الذي يواجه فيه الاتحاد الأوروبي تراجعاً كبيراً في الاتجاهات الديموغرافية نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الولادة، تواجه المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وديموغرافية. ويُتيح الميثاق فرصة للاستثمار في التعليم والمهارات والهجرة الدائرية وتحسين شروط عيش السكان، حيث سيدعم تطوير المهارات وتسهيل الوصول إلى أسواق العمل من طريق التعليم والتدريب المهني. وسيركّز التعاون مع المؤسسات والقطاع الخاص في الفضاء المتوسطي المشترك على جعل المنطقة مركزاً للتعليم عبر الحدود، والابتكار، والبحث والتطوير².

ومن بين المبادرات إنشاء "جامعة البحر الأبيض المتوسط"، وهي مؤسسة تضم أجزاء جامعية في الفضاء المتوسطي، وتتضمن برامج في العلوم الإنسانية والطبيعية والتقنية، وستبني من خلال خبرة

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، مرجع سابق.

² المرجع نفسه

مؤسسات التعليم العالي في المنطقة وتحالفات الجامعات الأوروبية، مع الاستفادة من إجراءات بناء القدرات القائمة في إطار برنامج "إيراسموس +" الأوروبي. وكذلك إطلاق "المبادرة الأوروبية للتقافة والرياضة والسياحة"، لبناء شبكة متعددة الأطراف تضم القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ومشغلي السياحة، والجامعات لتعزيز التبادل الثقافي، والسياحة الثقافية، والرياضية بين صفتي المتوسط¹.

4. التحديات التي تواجه الميثاق الجديد:

يواجه الميثاق الأوروبي الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط العديد من التحديات المتعلقة بحدود التكامل بين الشركاء والتنافس الجيوسياسي والتنفيذ والتمويل، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي²:

- **التنفيذ والتمويل.** لا يرصد الميثاق تمويلاً للتنفيذ، حيث سيعتمد بشكل كبير على حشد التمويل من القطاع الخاص، وهذا يشكل مخاطرة بعدم التنفيذ. ذلك أن عدم الاستقرار السياسي وضعف إنفاذ القانون يزيد من مخاطر الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص، ويجعله لا يخطر بقوة في تمويل الخطة. فضلاً عن تفاوت القدرة على التنفيذ، حيث تعاني العديد من الدول الشريكة من هشاشة مؤسسية بسبب ضعف التشريعات، وانعدام القدرة الإدارية، ما يجعل تنفيذ تقارب تنظيمي على النمط الأوروبي أمراً صعباً. كما ترفض الدول الشريكة بشكل متزايد ربط الدعم الأوروبي بالإصلاحات أو معايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من مرونة الميثاق الظاهرة، فإن الولوج إلى التمويل يظل مشروطاً بالانسجام مع المعايير الأوروبية.
- **المعضلة الأمنية.** على رغم ما يطرحه الميثاق من مشاريع طموحة حول المسألة الأمنية، فإنّ التركيز على الأمن مقابل التنمية يخطر بخطر جعل أولويات الأمن الحدودي الأوروبية، لاسيما قضية الهجرة، مهيمنة على التنمية الطويلة الأمد، وهو ما قد يعيد إنتاج أخطاء الشراكة المتوسطية الممتدة منذ ثلاثة عقود. فضلاً عن وجود بؤر توتر غير مستقرة مثل ليبيا وسورية وغزة، تحتاج عملاً دولياً كبيراً لحلّ مشاكلها، لاسيما أن الميثاق يفترض درجة من الاستقرار، غير مُحَقَّقة بعد، للمضي في الجانب المجتمعي والاقتصادي.

- **الوضع الجيوسياسي.** التحدي الأكبر أمام تنفيذ الميثاق هو التجزئة الجيوسياسية للمنطقة، ومناخ انعدام الثقة بين دولها وبين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة داخلها. تتبنى الدول الشريكة في

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

جنوب المتوسط مواقف متباعدة جذرياً إزاء قضايا إقليمية جوهرية مثل قضية الصحراء الغربية، ومستقبل السلام في فلسطين، والتسوية السياسية في ليبيا، والمرحلة الانتقالية في سورية. وهذا يجعل المضي في سياسات متوسطة تكاملية أمراً صعباً، ويكرس منطق التعاون الثنائي بعيداً عن التعاون الإقليمي متعدد الأطراف. فضلاً عن شدة التنافس مع وجود دور روسي وصيني متصاعد، والذي يقدم حوافز لبلدان المنطقة بأقل شروط مما يقدمه الأوروبيون، مثل عدم ربط الدعم بمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يُضعف النفوذ الأوروبي ويجعل مسار تنفيذ الميثاق غير موثوق¹.

يقدم ميثاق البحر الأبيض المتوسط رؤية سياسية متجددة وخارطة طريق لعملية للتعاون الأوروبي المتوسطي. ويهدف إلى إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للمنطقة من خلال الاستثمار في شعوبها، وتحديث اقتصاداتها، والتصدي المشترك لتحديات الأمن والمناخ والهجرة².

¹ وحدة الدراسات الأوروبية، مرجع سابق.

² Branislav Stanicek; Oo.Cit,p.03.

المحور السادس: آفاق العلاقات الأوروبية في ضوء التحولات العالمية الراهنة

شهد النظام الدولي تحولات عميقة وسريعة في العقود الأخيرة، أثرت على مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد أعاد هذا تشكيل طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين والإقليميين. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات الأوروبية كإطار استراتيجي للتفاعل بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، حيث تتقاطع المصالح وتتشابك التحديات بشكل متزايد. وتخضع هذه العلاقات الآن لاعتبارات جديدة فرضتها العولمة، وتساعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، والتحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

كما تعكس العلاقات الأوروبية مسعى مستمرا لإقامة شراكة متوازنة قائمة على التعاون في مجالات متعددة، تشمل التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وإدارة قضايا الهجرة والطاقة. ومع ذلك، تواجه هذه الشراكة عدداً من القيود المتعلقة بتضارب المصالح واختلاف الأولويات بين الأطراف، مما يثير تساؤلات جوهرية حول استدامتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الدولية الراهنة.

لذلك، يسعى هذا المحور إلى استكشاف آفاق هذه العلاقات في ظل البيئة الدولية المتغيرة من خلال تحليل طبيعة وحدود المصالح المشتركة ومدى إمكانية تطويرها إلى شراكة أكثر فعالية واستدامة.

أولاً- أهمية العلاقات الأوروبية:

1. المصالح المشتركة للعلاقات الأوروبية:

من وجهة نظر أوروبية، قد تبدو ضفاف البحر الأبيض المتوسط الأخرى مدفوعةً بصراعاتٍ ظاهرةٍ وأخرى كامنة، متجاوزةً النمو الاقتصادي، وتفقر إلى الحريات الشخصية. إذ تنسم المنطقة بارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معايير حقوق الإنسان إلى حدٍ ما، وقمع المرأة في بعض البلدان، وتراجع الإنجازات العلمية، ما يجعلها تبدو بعيدةً عن المعايير الأوروبية للديمقراطية الحديثة والتعددية. وتبدو القضايا العالمية المتعلقة بتغير المناخ، واستنزاف الموارد، والإدارة الاقتصادية، وتأثير مجموعة البريكس، أكثر أهميةً لأوروبا من البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة أخرى، قد تبدو المقاربات الأوروبية متعاليةً، ورمزيةً، وفي أسوأ الأحوال نفاقية. فالديمقراطية والانفتاح يُعلن عنهما من حيث المبدأ، لكنهما لا يُطبقان دائماً على أرض الواقع. ولا يمتد الانفتاح في الإدارة الاقتصادية ليشمل المنتجات الزراعية وأسواق العمل؛ وحرية التنقل تبقى في معظمها مجرد وهم. يُنظر إلى المهاجرين، سواء كانوا فعليين أو محتملين، شرعيين أو غير شرعيين، على أنهم يُعاملون بازدراء، إن لم يكن بوحشية في بعض الأحيان. ويُنظر إلى أوروبا على أنها متواطئة في حروب العراق وأفغانستان. وقد تُوفر القوى الإقليمية الجديدة، مثل إيران وتركيا والخليج، وصولاً إلى الهند

والصين شرقاً، أرضاً أكثر خصوبة للتعاون من أوروبا. بالطبع، هذه صور نمطية، لكنها على الأرجح لا تقتصر على الجماعات المتطرفة؛ بل تجد صدًى في العديد من الحركات السياسية المحافظة على صفتي البحر الأبيض المتوسط - وهي حركات متحفظة بشأن الحوار، أو حتى معادية له- لأن التعاون يُشكل تهديداً للقيم التقليدية. من ناحية أخرى، هناك الكثير من التغيير الإيجابي والمشاركة البناءة؛ فالعلاقات القائمة بين كبار السن والشباب، والأغنياء والفقراء، والنساء والرجال، والمحلي والعالمي، هذا التوجه المنفتح يرحب بالحوار، مدركاً للترابط بين صفتي البحر الأبيض المتوسط، وإمكانيات التبادل والتعاون المثمر. وتتمثل الأولوية القصوى في تجنب الصراع العنيف والمدمر بين الجيران الأوروبيين، أو على الأقل الحد من عواقبه. يجب تجنب الصراع في المقام الأول لما له من عواقب إنسانية وخيمة، فضلاً عن تكاليفه الاقتصادية الباهظة وتأثيره على الأمن. ويعني تجنب الصراع بناء الثقة المتبادلة. ويجب أن تقوم الثقة على المستوى السياسي على الاحترام المتبادل والثقة بين المجتمعات. إن بناء هذه الرابطة هو مشروع طويل الأمد، يسبق جزئياً جوانب أخرى أكثر واقعية من التعاون، ويتشكل جزئياً من خلالها¹.

2.1. نحو مجتمع أوروبي متوسطي:

توجد إجراءات ملموسة تهم كلا الجانبين، وقد تم تحديد العديد منها ضمن الاتحاد من أجل المتوسط. يمكن للجهود المشتركة في التعليم والعلوم أن تعزز القاعدة الابتكارية لاقتصادات دول جنوب شرق المتوسط، وأن تحفز في الوقت نفسه البحث الأوروبي؛ كما أن الاحتياطات الهائلة من الطاقة الشمسية في هذه الدول يمكن أن توفر على المدى الطويل إمدادات طاقة آمنة لكلا الجانبين، وأن تكون حافزاً قوياً للابتكار؛ وتنظيف البحر الأبيض المتوسط مهمة طال انتظارها، ولا يمكن إنجازها على نحو مرضٍ إلا بالتعاون. ستحتاج هذه الجهود جميعها إلى رأس مال خاص، وستتطلب ابتكاراً في الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين الوطني والإقليمي. لا يزال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه من التكامل الاقتصادي الأوثق؛ فالتكامل بين السلع المتداولة بين أوروبا ودول جنوب شرق المتوسط مرتفع؛ وهناك مكاسب كبيرة من التبادل الحر للخدمات. والأهم من ذلك كله، أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من فروق الأسعار الناتجة عن تكامل أسواق العمل؛ فثمة شيخوخة سكانية في أوروبا، وشباب سكاني في دول جنوب شرق المتوسط، لن تتمكن الاقتصادات الوطنية من إيجاد فرص عمل لهم. قد تتطور شبكة التبعيات حول البحر الأبيض المتوسط

¹ European Commission. EuroMed-2030: Long Term Challenges for the Mediterranean Area: Report of an Expert Group. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2011, P.08.

في نهاية المطاف إلى رؤية مشتركة تُبنى عليها جماعة أوروبومتوسطية مستقبلية. ويُشكل إعلان برشلونة، واتفاقيات الشراكة، وسياسة الجوار الأوروبية، وخطط العمل، ووثائق الاتحاد من أجل المتوسط، بدايةً لمكتسبات محددة لهذه الجماعة. ستكون هناك عقبات سياسية عديدة، وستكون التكاليف باهظة، لكن الفوائد قد تكون أكبر¹.

ثانياً - أهم التحولات الحاصلة في النظام العالمي:

يشهد العالم فوضى وتوترات على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. يسود عدم اليقين داخل المنظمات العالمية والإقليمية بعد فترة انتقالية وجيزة في النظام الدولي الجديد، الذي يتسم بهيمنة أحادية القطبية تستخدم القوة بشكل مفرط، وتوازن هش تحافظ عليه جهات فاعلة متحالفة مع نمط الحروب الاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية لمواجهة ما أسمته محاور الإرهاب والاستبداد. من هذا المنظور، شهدت العلاقات الدولية تطورات غير مسبقة على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي، وحتى الثقافي، مما يشير إلى سمات اللحظة الأحادية القطبية الأمريكية، الساعية إلى تحقيق حلم القرن الأمريكي بأي ثمن وقد أدى ذلك إلى²:

- ظهور الصراع على الموارد والطاقة، إذ اتخذت هذه الموارد أبعاداً عسكرية لتحقيق أمن الطاقة، لا سيما مع عودة القوى الكبرى إلى التنافس على النفط والغاز والمياه، لدرجة أن الجميع يتربعون الصدام بين هذه القوى.
- التوجه الأمريكي في استراتيجياته نحو بؤر التوتر، وخاصة المناطق الغنية بالنفط، ومناطق التوترات الأمنية وانتشار الإرهاب، والصراعات الطائفية، واحتمالية انخراط حلف الناتو في مزيد من الصراعات مع تصاعد وتيرتها.
- التحولات في مجال الطاقة، وإصرار أمريكا على توسيع نفوذها إلى حدود الصين وروسيا، واحتمالية تورط هذا النفوذ في صراعات مع هاتين القوتين، في وقت تُعرب فيه أوروبا عن عدم قدرتها على تحمل المزيد من التدخل الأمريكي، والخسائر الحربية التي عادةً ما يصاحبها تراجع في مكانة وصورة القوة الدولية الرائدة التي تدير النظام الدولي فقد أدت الحرب على الإرهاب إلى فراغ أمني، وإلى انتشار العنف أكثر من معالجة مصادر التهديدات. في الواقع، ساهمت الحروب الاستباقية

¹ European Commission. Op.Cit, P.09.

² محمد غربي وإبراهيم قلواز، "العلاقات الأوروبومتوسطية في ضل تحولات النظام الدولي الجديد"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، يناير 2016، ص 73.

بشكل مباشر في ظهور أجيال جديدة من الجماعات الشبيهة بتنظيم القاعدة، والحركات الإجرامية المترابطة وظيفيًا، وتزايد الخطر الذي تشكله أنشطتها العابرة للحدود.

■ لا تقتصر طبيعة هذه التهديدات الجديدة العابرة للحدود على التهديدات غير المتكافئة، فهناك نوع آخر من الإرهاب يهدد التوازن البيئي والمحيط الحيوي للبشرية نتيجة لتغير المناخ، واستنزاف الموارد ومصادر الطاقة غير المتجددة، وتزايد مخاطر التلوث والتدهور البيئي أو الإرهاب البيئي¹.

ثالثاً - آفاق إعادة النظر في التكامل في المنطقة الأوروبية المتوسطية:

1. نحو تغيير في نهج التكامل الإقليمي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط:

يمكن الاستنتاج أن عقوداً من التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط لم تترجم إلى أي تقدم ملموس في التكامل الإقليمي، باستثناء بعض التقدم في تحرير التجارة، والذي كان محدوداً من حيث العمق - الإعفاء من الرسوم الجمركية دون مزيد من التنسيق - ومن حيث النطاق - عدم شمول جميع القطاعات. ليس من المستغرب، في ظل هذه الظروف، وبالنظر أيضاً إلى الآثار السلبية للركود الكبير وعدم الاستقرار الواسع النطاق في أعقاب انتفاضات الربيع العربي، أن التكامل الاقتصادي بين الدول الأفقر والأغنى في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لم يتحقق².

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تغير طبيعة عمليات العولمة في العقود القليلة الماضية، مع تحول واضح نحو هيمنة سلاسل القيمة العالمية، فإن نهج التكتلات الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لم يتغير خلال الفترة نفسها. فقد ظل التكامل الإقليمي سطحياً، مركزاً على الإعفاء من الرسوم الجمركية بدلاً من التكامل العميق، مما أدى إلى خفض كبير في معدلات الرسوم، ولكنه اقتصر على غياب التنسيق بين العمليات وظروف السوق - وهي شروط أساسية لظهور سلاسل القيمة الإقليمية. وبدلاً من ذلك، أعاققت التوترات السياسية وتصاعد الصراعات التكامل الإقليمي، مما فاقم الانقسامات بين دول المنطقة بدلاً من أوجه التشابه البارزة بينها، والتي تُعدّ أساسية للازدهار³.

لا تبدو آفاق التكامل الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مشرقة، مما يؤدي إلى مزيد من التشرذم وتزايد التباعد بين الدول الشريكة. وتواجه دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط أزمة بطالة مستمرة، تتجلى بوضوح في أعلى معدلات بطالة الشباب على مستوى العالم. ويُعتبر نقص فرص العمل

¹ محمد غريبي وإبراهيم قلواز، مرجع سابق، ص 73.

² Rym Ayadi & Emanuele Sessa, Op.Cit, P.31.

³ Ibid,31.

على نطاق واسع العامل الرئيسي الدافع للهجرة، حيث يشكل مواطنو دول جنوب أوروبا نسبة كبيرة منهم، ويهاجرون إلى دول شمال أوروبا التي تتمتع بوضع أفضل بكثير من حيث فرص العمل. وتُوجَّح هذه الضغوطات المتعلقة بالهجرة، إلى جانب تدفقات اللاجئين الفارين من عدد من الصراعات، والتي يُمكن القول إنها أيضاً نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية المتاحة لشباب المنطقة، الشكوك في هذه الدول الأخيرة بشأن مشروع الاتحاد الأوروبي، مما يُهدد أي فرصة لخطة تكامل أكثر تقدماً في المنطقة والعالم. وتتمثل القضية الرئيسية التي يُسلط عليها الباحثون وصناع السياسات الضوء لتفسير أزمة البطالة في دول البحر الأبيض المتوسط في عدم التوافق بين المهارات التي تُوفرها أنظمة التعليم في المنطقة وتلك التي تتطلبها أسواق العمل¹.

ومع ذلك، فإن عدداً من التغييرات الجذرية في جانب الطلب في أسواق العمل يساهم أيضاً في التحديات، ومعظمها مرتبط بالعولمة والأتمتة والرقمنة².

يشير مصطلح "العولمة الجديدة" إلى ظهور سلاسل القيمة العالمية نتيجة انخفاض تكاليف الاتصالات، مما ساهم في نقل غير مسبوق للمعرفة داخل الشركات وفيما بينها حول العالم، وما نتج عنه من لحاق بعض الدول الفقيرة آنذاك، والتي كانت في طور التصنيع، بركب التطور بعد استفادتها من هذا النقل. مع الأسف، لم تستفد من هذه التطورات العالمية سوى عدد قليل من الدول، تركز معظمها في شرق آسيا، في بعض الحالات، يمكن وصف هذه السلاسل بأنها سلاسل قيمة إقليمية، كما هو الحال في حالة الدولتين الألمانية البولندية والأمريكية المكسيكية. في ضوء ذلك، لا يمكن تجاهل التساؤل عن سبب عدم ظهور سلاسل قيمة إقليمية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، التي تجمع بين دول متقدمة ونامية ذات فوارق تكاملية ملحوظة من حيث المعرفة والأجور والتركيب السكانية والموارد. ينبغي أن تركز الأبحاث المستقبلية على العوامل التي تفسر فشل المنطقة في الانخراط في علاقات تجارية واستثمارية ذات منفعة متبادلة، وهي عوامل متعددة وغير مفهومة جيداً³.

أما الاتجاه الضخم الآخر الذي له آثار بالغة على أسواق العمل، وبالتالي على وضع التوظيف في المنطقة، فهو الأتمتة والتحول الرقمي. يناقش العديد من الباحثين الإمكانيات التخريبية لهذين الاتجاهين المتميزين، وإن كانا مترابطين ترابطاً وثيقاً، من حيث فقدان الوظائف، حيث تحل الروبوتات تدريجياً محل

¹ Rym Ayadi & Emanuele Sessa, Op.Cit, P.31.

² Ibid.

³ Ibid.

البشر في العمليات الإنتاجية، وتحل المنصات الرقمية فجأة محل الوسطاء كثيفي العمالة في السوق. وفي صورة قاتمة للمستقبل، سيشهد أولئك العمال الذين تُستبدل إنتاجيتهم، بدلاً من أن تُعزز، بالتقدم التكنولوجي انخفاضاً في أجورهم أو اختفاء وظائفهم¹.

على صعيد أكثر تفافلاً، ثمة عددٌ من وظائف الخدمات، بل أغلب الوظائف المتاحة في أسواق العمل، التي لن تتطلب وجوداً فعلياً، ما يعني أن العمال ذوي الأجور المنخفضة في الدول النامية سيتمكنون من تقديم الخدمات في الدول المتقدمة دون الحاجة إلى الانتقال إليها. وإذا ما تم توظيف هذه التطورات بسياسات مناسبة على المستوى الإقليمي، إلى جانب آليات إعادة التوزيع، كبرامج الدخل الأساسي التي تعوض تزايد ثقل رأس المال في اقتصادٍ مؤتمتٍ رقمياً، فقد تُشكل هذه التطورات على المدى البعيد حلاً لضغوط الهجرة. تشير كل هذه الاعتبارات إلى الحاجة إلى مزيدٍ من التكامل الأوروبي، وإن كان مختلفاً نوعياً، يهدف إلى وضع سياساتٍ مشتركةٍ ومنسقةٍ وهذا يُشابه سيناريو "التحول الأزرق" حيث تُستغل أوجه التشابه بين دول المنطقة لتحويل عددٍ من التهديدات التي تُقوّض الاستقرار إلى فرصٍ للتنمية الشاملة والمستدامة التي تستفيد من الفرص التي تُتيحها الاتجاهات الكبرى².

2. العولمة الأوروبية: العولمة الأوروبية

تُشكل نتائج العلاقات الأوروبية المتوسطية والحلول المُقترحة لردم الهوة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ومعالجة التحديات والمخاطر في المنطقة، أساساً متيناً لإعادة بناء نظام دولي رفيع المستوى. يجب أن يكون هذا النظام متسقاً مع القانون الدولي والعدالة وإرساء المساواة بين الشعوب. علاوة على ذلك، تُشكل الحلول المتوسطية لمختلف التهديدات أرضيةً صلبةً لمشروع دولي عادل يحمي رفاهية البشرية وأمنها، ويوحد شعوب العالم في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ويُقدّم نموذجاً لعولمة إنسانية وإبداعية ومبتكرة³. تُعدّ العولمة المتوسطية وسيلةً لترشيد وإضفاء الطابع الإنساني عليها، ومعالجة تجاوزات العولمة بطريقة أخلاقية. ويمثل التكامل المتوسطي نقطة انطلاق لتحقيق التكامل الدولي، بينما يُعدّ الحوار الثقافي الأوروبي المتوسطي المسار الأمثل لفهمٍ مُقنع ومثمر وإيجابي لمساهمات الشعوب⁴.

¹ Rym Ayadi and Emanuele Sessa, Op.Cit,p.p.31.32.

² Ibid.

³ Ibid, p. 77.

⁴ Ibid.

إن ميثاق الحريات المتوسطي والميثاق الأخلاقي المتوسطي هما بذور أساسية لتوجيه البشرية نحو الطريق الصحيح، وتجفيف مصادر التعصب والعداء وكراهية الآخرين، ومكافحة التصنيفات النمطية للثقافات¹.

إن التضامن الأوروبي المتوسطي من أجل تحقيق التنمية للجميع والحق في الحياة للجميع يمكن أن يكون نهجاً إبداعياً وإنسانياً لتعزيز التضامن بين شعوب العالم ومساعدة بعضهم البعض².

يمثل النادي السياسي الأوروبي المتوسطي منصةً للحريات، وتكافؤ الأصوات، وسبيلاً لتحقيق المساواة في الأفعال والسياسات. وهو نموذجٌ فعّالٌ لبناء نظام سياسي دولي يضمن الحقوق والعدالة للجميع، ويُلزم الجميع ضمن إطار تكافؤ الفرص والمسؤولية المشتركة. كما أنه نموذجٌ للتعايش بين ركائز النظام القيم وأصوات الفاعلين الناشئين والمنظمات الجادة، حيث تمتاز السياسات الوطنية بروى المجتمع المدني ونشاطات الحركات الاجتماعية، دون أي حاجز يفصل عالم الدول عن عالم المجتمعات المدنية³.

3. الربيع العربي والتركيز المتجدد على مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطية:

في أعقاب الربيع العربي، برزت عدة متغيرات وعوامل أثرت على العلاقات الأوروبية المتوسطية، مما حوّل اهتمام الباحثين والمفكرين نحو مستقبل العلاقات بين ضفتي المتوسط. وتتمحور أبرز هذه المتغيرات حول⁴:

- التحولات السياسية في المنطقة العربية، وانهيار الأنظمة الشمولية، وعجز النخب الجديدة عن تحقيق انتقال مدني سلمي.
- عودة الحركات الإسلامية، لا سيما بعد عودتها إلى الساحة السياسية في معظم الدول العربية، وتجدد المخاوف الأوروبية من استيلاء هذه الحركات على السلطة وانتهاجها سياسات تضر بالمصالح الأوروبية وتتعارض مع قيمها الثقافية والاجتماعية.
- موجات الهجرة نحو الشواطئ الأوروبية، وخاصة أزمة اللاجئين السوريين والمهاجرين من السواحل الليبية، زادت من أعباء الالتزامات الأوروبية وشكّلت تهديدات جديدة للالتزامات القائمة، إذ أصبح البحر الأبيض المتوسط بحراً ميثاً ومقبرة للمهاجرين، إضافةً إلى التحديات المتعلقة بالالتزامات الإنسانية.

¹ Rym Ayadi and Emanuele Sessa, Op.Cit, p.78.

² Ibid.

³ Ibid, p.78.

⁴ محمد غربي وإبراهيم قلواز، مرجع سابق، ص 78-80.

- تشمل أجندات السياسات المتوسطية المشتركة في المقام الأول القضايا الأكثر إلحاحًا التي تواجه العالم والتي تُشكّل الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي، وتتناول أبرز التهديدات العالمية. لهذا السبب، تبرز منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوروبية كمشروع عالمي قادر على المساهمة في إعادة بناء النظام الدولي، شريطة أن تتمكن الجهات الفاعلة على صفتي البحر الأبيض المتوسط من التغلب على التحديات التي تواجهها، وفي مقدمتها تحقيق السلام الديمقراطي، وإنهاء النزاعات، وإرساء الشرعية الدولية، وتمكين الشعوب من ممارسة حقوقها.
- تحقيق استقلال البحر الأبيض المتوسط ومنع تصدير النزاعات والصراعات الخارجية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تحدي التكامل المتوسطي واستكمال منطقة التجارة الحرة المتوسطية، وتعميق الترابط والتعاون المتبادل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص وتمكين الأطراف الجنوبية لمواكبة التطور الثقافي في المنطقة الشمالية، بما في ذلك الدعم والمساعدة اللازمين، ورفع القيود المفروضة على توريد التكنولوجيا، وتطوير نهج ثلاثي المحاور لتعزيز الانفتاح والترابط العادل: حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد.
- يهدف هذا النهج إلى تقليص اختلال موازين القوى بين الأنظمة الإقليمية، في المتوسط، والنظام العالمي.
- وعلى الرغم من تكاملها، تتسم المبادرات الأوروبية والأطلسية الموجهة نحو دول جنوب المتوسط بتقسيم العمل، بل وحتى التنافس. ففي المجال الاقتصادي، أطلق الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال عملية برشلونة. وفي المجال الأمني، بدأ الأوروبيون حوارًا أمنيًا، عبر الاتحاد الأوروبي الغربي، مع دول المتوسط. وتؤكد كل مبادرة على أنها تُكمل الأخرى.

رابعاً- السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية المتوسطية:

تجمع منطقة الأوروبية المتوسطية دولاً ذات خلفيات ثقافية وواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي متباين، تتطور كل منها بوتيرة متفاوتة وبأشكال مختلفة، لطالما شكل هذا التنوع سلاحًا ذا حدين للمنطقة فمن جهة يمكن اعتباره تهديدًا جوهريًا للاستقرار، إذ تتجلى الخصوصيات الثقافية المتكررة وتجلياتها السياسية في صراعات بدلا من التفاعل البناء بين حضارات المنطقة. ومن جهة أخرى، أثبت التنوع أنه رصيد لا يُقدّر بثمن كلما توفرت شروط الاستقرار التي تُمكن العديد من الأطراف من إقامة تعاون مُتبادل المنفعة تهدف إلى استغلال الموارد المُتكاملة المحتملة وتحقيق ميزة تنافسية لاقتصاداتها. وتماشياً مع هذا التقييم للدinاميكيات المُعقدة للتكامل والتفكك المُتشابك الذي يُميز المنطقة، توجد العديد من السيناريوهات البديلة

للعلاقات الأوروبية في إطار برنامج "هورايزون 2030"، اثنان منها كانا مثيرين للاهتمام بشكل خاص.¹

1. السيناريو المتشائم:

في السيناريو المتشائم، المسمى "التحول الأحمر"، يصبح البحر الأبيض المتوسط خطأ فاصلاً بين حضارات متنوعة ومتناحرة، مما يؤدي إلى مزيد من عدم اليقين السياسي وتفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتصاعد التوترات بين صفتيه، وكذلك داخل كل منهما، نتيجة لتأثيرات العدوى التي تغطي عدداً من القضايا، دون القدرة على اللجوء إلى التعاون.²

2. السيناريو المتفائل:

في السيناريو المتفائل، المسمى "التحول الأزرق"، تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط تنوعاً متزايداً، حيث تُبنى المساهمة الفعالة للأفراد والمجتمع المدني وصناع السياسات، فضلاً عن السياسات التآزرية، على مجالات الاتفاق القائمة بين دول متميزة ولكنها مترابطة.³

تشير آخر التطورات على صفتي البحر الأبيض المتوسط إلى أن المنطقة تتجه نحو التحول نحو اليسار. ففي الشمال، يواجه الاتحاد الأوروبي تعافياً هشاً من الأزمة الاقتصادية، واختلالاً خطيراً في التوازن بين دول شمال وجنوب أوروبا، وعجزاً عن إيجاد استجابة مشتركة مرضية لأزمة اللاجئين الراهنة. وقد أدى تصاعد النزعات القومية، التي غالباً ما تتخفى وراء شعارات شعبية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في نهاية المطاف، إلى تحويل خطر تفكك الاتحاد الأوروبي من مجرد تكهنات إلى احتمال وارد.⁴

شهدت الدول العربية في الجنوب تحولات اجتماعية وسياسية مدمرة، حيث انفجرت التطلعات الديمقراطية لقطاعات واسعة من السكان، إلى جانب صعود التطرف لدى أقلية صغيرة ولكنها متمامية، في سلسلة من الاضطرابات التي زعزعت استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وأدت هذه الديناميكيات إلى تفاقم التوترات في عدة مناطق من حوض البحر الأبيض المتوسط، مثل سوريا وليبيا، حيث تحولت الانتفاضات المدنية إلى ساحات حرب دولية، تسعى فيها فصائل مختلفة إلى تحقيق أجنداتها المتضاربة دون أدنى إكتراث بالعواقب الإنسانية والاجتماعية.⁵

¹ Rym Ayadi and Emanuele Sessa, Op.Cit, P.02.

² Ibid, P.03.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid, P.30.

في ضوء هذه التطورات يصعب الجزم بأن العلاقات الأوروبية المتوسطية قد حققت وعدّها بتحقيق ازدهار مشترك من خلال تعزيز التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي، ففي العقود التي سبقت انتفاضات الربيع العربي عام 2011 بدا أن صانعي السياسات الأوروبية المتوسطية قد ساوى بين الركود والاستقرار، متجاهلين حقوق الإنسان، وبشكل أوسع، الإصلاحات السياسية الضرورية، في حين هيمنت قضايا مثل مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود على جدول الأعمال. وعلى الصعيد الاقتصادي، أسفرت المفاوضات التجارية عن إلغاءات كبيرة للرسوم الجمركية، لكنها فشلت في تهيئة الظروف اللازمة لظهور سلاسل قيمة إقليمية وفرص عمل مستدامة للمتعلمين، على الرغم من أوجه التشابه الواضحة بين الخصائص الهيكلية التي كان من الممكن أن تستغلها اقتصادات ضفتي البحر الأبيض المتوسط¹.

¹ Rym Ayadi and Emanuele Sessa, Op.Cit, P.30.

خاتمة:

تعتبر المسارات الأوروبية عن طبيعة وواقع العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها فضاءً استراتيجياً يتقاطع فيه البعد الجيوسياسي مع الأبعاد الاقتصادية والأمنية والثقافية، وقد أظهرت المبادرات والبرامج أن هذه العلاقات شهدت تطوراً تدريجياً من مقاربات تقليدية إلى شراكات متعددة الأطراف ذات طابع مؤسساتي، لكنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية تعيق تحقيق الشراكة الفعلية.

وتوصل تحليل المسارات الأوروبية إلى النتائج التالية:

- يمثل الفضاء الأوروبي متوسطي مجالاً استراتيجياً حيوياً تتداخل فيه المصالح الإقليمية والدولية.
- تعدد المسارات الأوروبية يعكس اختلاف الرؤى بين دول الشمال والجنوب.
- شكل مسار برشلونة انطلاقة فعلية لتأطير العلاقات الأوروبية في إطار مؤسساتي شامل، ورغم أهميته، واجه صعوبات في تحقيق أهدافه خاصة في المجالين السياسي والأمني.
- يمثل حوار 5+5 إطاراً للتعاون الإقليمي غير الرسمي بين دول غرب المتوسط، ساهم في تعزيز التنسيق في مجالات الأمن والهجرة، رغم محدودية تأثيره المؤسسي.
- تعاني المسارات الأوروبية من اختلال في التوازن وارتباطها بمصالح الاتحاد الأوروبي أكثر من كونها شراكة متكافئة.
- جاء الإتحاد من أجل المتوسط كإطار لتجديد الشراكة الأوروبية عبر مشاريع عملية، ولكنه أيضاً واجه تحديات تتعلق بالتمويل، الحوكمة، والتوترات السياسية بين الدول الأعضاء.
- يعكس الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط محاولة لإعادة صياغة العلاقات الأوروبية وفق مقاربة أكثر واقعية، في ظل بيئة دولية متأزمة بسبب الحرب في أوكرانيا، والحرب الأمريكية على إيران، وارتفاع أسعار الطاقة، وتنامي التضخم وغلاء المعيشة.
- يركز الميثاق الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط على أولويات جديدة مثل الطاقة، الرقمنة، والتنمية المستدامة.
- أدت التحولات العالمية الراهنة إلى إعادة ترتيب الأولويات وتعزيز الأبعاد الجيوسياسية للعلاقات الأوروبية.
- برزت سلاسل القيمة الإقليمية كفرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي في إطار العلاقات الأوروبية.

إن المسارات الأورومتوسطية تظل مشروعا استراتيجيا غير مكتمل، يتأرجح بين الطموحات السياسية والقيود الواقعية، كما أن نجاحه مرهون بمدى قدرة الأطراف على تجاوز الاختلالات البنيوية، وبناء شراكة متوازنة قائمة على المصالح المشتركة بدلاً من منطق الهيمنة.

أسئلة:

- هل نجح مسار برشلونة في تحقيق أهدافه أم بقي إطاراً نظرياً؟
- ما مدى فعالية آلية الحوار 5+5 مقارنة بالأطر المؤسسية الأخرى؟
- هل تمثل سياسة الجوار الأوروبية أداة تعاون أم أداة تأثير؟
- ما هي التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط؟
- إلى أي مدى يمكن للميثاق الجديد أن يعيد إحياء الشراكة الأوروبية المتوسطية؟
- كيف أثرت التحولات الدولية على توازن العلاقات بين ضفتي المتوسط؟
- هل يمكن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي في ظل التفاوت التنموي؟
- ما دور دول الجنوب في إعادة تشكيل هذه الشراكة؟
- كيف يمكن التوفيق بين الأمن والتنمية في المنطقة الأوروبية المتوسطية؟
- ما هو السيناريو المرجح لمستقبل المسارات الأوروبية المتوسطية؟

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا/ الكتب

1. بن عنتر عبد النور ، غرب المتوسط مركبا أمنيا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرة، ترجمة عمرية سلطاني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023.
2. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا وحلف شمال الأطلسي، الجزائر: مكتبة الطباعة الحديثة، 2005.
3. شكراني الحسين وآخرون، جيوبوليتيك حوض المتوسط وترسيم الحدود البحرية وقضايا السلام والأمن الدوليين، ط.01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024.

ثانيا/المقالات

1. أبركان نجا ، الشراكة الأوروبية المتوسطية: من عملية برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (التحديات الاقتصادية والأمنية)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 4، 2025.
2. بلجلالي أيمن و غازلي عبد الحليم ، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات" المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2020.
3. برد رتيبة ، "سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، 2022.
4. حمو محمد و رباح سارة ، "مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.
5. زكري مريم ، "الاتحاد من أجل المتوسط: سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية"، مجلة أكاديميا، العدد 06، يونيو 2017.
6. غانم فايزة ، "استراتيجية الحوار (5+5): دراسة في التأثير السياسي الإقليمي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، ديسمبر 2019.
7. غربي محمد و قلواز إبراهيم ، "العلاقات الأوروبية المتوسطية في ضل تحولات النظام الدولي الجديد"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، يناير 2016.

ثالثا/مواقع الكترونية

8. صباح بالة، "مسار برشلونة 1995"، الموسوعة السياسية، 1 سبتمبر 2020. تاريخ الإطلاع: 8

سبتمبر 2025. <https://shorturl.at/7v8ta>

9. حروش لمياء ، "الشراكة الأوروبية المتوسطية - السياقات والمسارات"، المعهد المصري للدراسات، 28

سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع: 2025/9/8. <https://shorturl.at/WbXFT>

10. العربي ناصير ، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، 2013.

11. منصوري نوال وبراهيتي فاطمة، الاتحاد من أجل المتوسط: الخلفية والتحديات، مركز المتوسط

للدراسات الاستراتيجية، 25 فبراير 2023، تاريخ الاطلاع: 8 مارس 2026، عبر الرابط التالي:

<https://mediterraneanecss.uk/2023/02/25/union-pour-la-mediterranee>

12. وحدة الدراسات الأوروبية، الميثاق الأوروبي الجديد من أجل البحر الأبيض المتوسط: المضامين

والحدود، 9 جانفي 2026

المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Articles

13. Altemir Antonio Blanc & Ortiz Hernández Eimys, The Union for the Mediterranean (UfM): A Critical Approach, Paix et Sécurité Internationales, Num. 2, janvier-décembre 2014.

14. Ayadi Rym and Sessa Emanuele, "Regional Integration In The Euromediterranean Key Dimensions, Status Quo and Prospects Towards Fundamental Rethinking", EMNES Working Paper No 1 / June 2017

15. Stanicek Branislav; Graphics: Lucille Killmayer Branislav Stanicek; The Pact for the Mediterranean Co-creating a space of peace, prosperity and stability through a genuine partnership, EPRS | European Parliamentary Research Service, November 2025.

2/ Reports

16. Khalifa Sally Isaac and Kares Haidi Esmat, "The European Community Framing of the Mediterranean (1970-1990)", Istituto Affari Internazionali (IAI), Working Papers No. 1, April 2017.

17. Kleenmann Kristof, The European Neighbourhood Policy - A Reality Check How effective is the European Neighbourhood Policy in promoting good governance?, Romanian Academic Society, September 2010.

18. Perchoc Philippe, The European Neighbourhood, Policy, European Parliamentary Research Service, October 2015.

19. MedThink II, 5+5 The 5+5 Dialogue in An Evolving Region Stabilising the Western Mediterranean through inclusive economic development, Reitoria da Universidade Nova de Lisboa, Report No. 13 6 July 2017 .

20. European Commission. EuroMed-2030: Long Term Challenges for the Mediterranean Area: Report of an Expert Group. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2011.

Websites

21. Albinyana Roger & Ibáñez Matías, The 5+5 Dialogue after 30 years: Prospects and Challenges for Western Mediterranean Cooperation, 2021, accessed on: 26/01/2026. <https://shorturl.at/cAbIS>.
22. Petrov Roman , “The EU Neighbourhood Policies and the Security Crises within the Eastern Neighbourhood”, Security and Human Rights Monitor (SHRM) website, P.02. <https://shorturl.at/wNG9k>
23. Florensa Senén, “From Classic Barcelona to the Union for the Mediterranean: the Consolidation of the Partnership”, 2009, Accessed: 08/09/2025. [tps://rb.gy/pv3c5z](https://rb.gy/pv3c5z).
24. Contributor Guest - Opinion, “The Barcelona Process at 30: Europe’s future depends on a stronger Mediterranean partnership”, November 26, 2025, <https://shorturl.at/QiOS5>, Accessed on 25/01/02026
25. Union Pour la Méditerranée, “ 2025 WORK PROGRAMME”, DOC. DE SÉANCE N° : 06/24, DATE 17/09/ 2024,p.01,05/09/2025. <https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2025/03/UfM-2025-work-programme.pdf>.
26. European Union websites, European Neighbourhood Policy, 07/09/2021. Accessed on: 20/09/2025. Link: <https://shorturl.at/vAMrq>.